جامعة الجزائر
معهد العلوم الاقتصادية

تثبيت أسعار المنتجات القاعدية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

(فرع التسيير)

من اعداد : عبد الحميد زعباط
واشراف : الدكتور عمر خليف

لجنة المناقشة

1 ـ

2 ـ

3 ـ

السنة الدراسية 1985 / 1986

مقدمة

إن القاء نظرة فاحصة على هيكل التجارة الخارجية للبلدان النامية يبرز بجلاء مدى اعتمادها المفرط على تصدير المنتجات القاعدية ، ومن ثم يمكن استجلاء طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، واذا كانت هذه الأخيرة تسعى الى بناء اقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف والتبعية فأولى بها أن توفر لوازم ذلك ولعل من أهمها تمويل وارداتها من التجهيزات الضرورية لأية عملية تنموية سريعة ، وبما أن هذا التمويل لا يمكن الحصول عليه الا من خلال متحصلات صادراتها فكان لزاما عليها أن تثمن منتجاتها القاعدية في السوق الدولي بما تستحقه . وعليه فان دوافع اختيارنا لموضوع البحث يمكن ايجازها فيما يلي :

- الأهمية الكبيرة التي تشكلها متحصلات صادرات البلدان النامية في ناتجها الداخلي الاجمالي .
- الحصة الكبيرة المهيمنة التي تعود للمنتجات القاعدية في صادرات البلدان النامية .
- عدم تنوع صادرات البلدان النامية واعتمادها على انتاجات أحادية أو ثنائية في أغلب الأحيان .
- تعرض أسعار المنتجات القاعدية للتقلب الدائم بما ينجر عن ذلك من آثار مدمرة للخطط التنموية .
- التدهور الطويل الأمد لمعدلات تبادل المنتجات القاعدية التي تصدرها البلدان النامية .

والى هذه الدوافع ثمة حافز آخر حملنا على اختيار هذا البحث وهو الدور الكبير الذي تلعبه الأسعار في البحث عن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وذلك بايقاف نزيف ثروات البلدان النامية بأبخس الأثمان، وايقاف النزيف المزمن هذا شرط ضروري وأكيد لاعادة الأمور الى نصابها وفتح الطريق أمام تقسيم دولي جديد للعمل وتغيير الدور الحالي المسند للبلدان النامية في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية.

وازاء هذا كله رأينا أن نوجه همنا الى دراسة مشكلة تثبيت أسعار المنتجات القاعدية وأن نتقصى أسباب تقلبها وتدهور معدلات تبادلها والآثار الناجمة عن ذلك، ثم نقف وقفة مستأنية عند السياسات الدولية للتثبيت وما مدى جديتها لنصل الى حتمية المقايسة وأهميتها.

وقبل التصدي للمشكلة في جوهرها ألا وهي تثبيت الأسعار، ارتأينا أنه من الأجدى أن نمهد لذلك بتعريف المصطلح الذي نحن بصدد دراسة أسعاره ألا وهو المنتجات القاعدية وتفضيلنا أياه على مصطلح المواد الأولية المبهم، لنعالج في الفصل الأول العلاقة الكائنة بين اقتصاديات البلدان النامية والمنتجات القاعدية ثم نعرج على تحليل تجارة المنتجات القاعدية وأهم العوامل المتحكمة فيها.

وفي الفصول الخمسة الأخرى التي تمثل صلب البحث، نوقف الفصل الثاني على دراسة تشكل الأسعار دراسة نظرية وتطبيقية، اذ بعد أن نتناول تشكل الأسعار وأولياتها نعمد الى تبيان عدم استقرار الأسعار في الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة وأسبابها وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

أما الفصل الثالث فنفرده لمعدلات التبادل أي للأسعار النسبية، فبعد تعريفها واظهار نقائصها نتوقف بامعان أمام تطورها الطويل الأمد سواء تعلق الأمر

بمعدلات تبادل المنتجات القاعدية أو بمعدلات تبادل المجموعات الدولية ، ونختتم هذا الفصل بالتفسيرات النظرية لهذا التدهور وأسبابه .

و نعقد الفصل الرابع للسياسات الدولية للتثبيت ، فبعد أن نحلل سياسات تثبيت الأسعار : المخزونات التنظيمية أو المعدلة ، حصر الصادرات أو حصر الانتاج و نبين قصورها ، لأن هدفها ينحصر في البحث عن تقليل تقلبات الأسعار أي تثبيتها بالقيمة الاسمية حول منحاها السوقي دون الاهتمام بالأسعار الحقيقية التي تأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات ، ننتقل الى سياسات تثبيت متحصلات الصادرات : التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي ، جهاز التمويل التعويضي لتقلبات حصائل التصدير STA BEX والتسهيل الخاص بتمويل المنتجات المنجمية SYS MIN و ننتقص محدودية كل منها و عدم كفايتها حتى لمجرد تعويض العجز بالقيمة الاسمية دون الحديث عن تعويضه بالقيمة الحقيقية .

أما الفصلين الخامس و السادس فنكرسهما للمقايضة ، فنتطرق في الفصل الخامس للمقايضة بشقيها ، المباشر أو مقايضة الأسعار أي تثبيت معدلات التبادل الصافية و نبين كيف أن الأسعار المرجعية هي التي تحدد لنا الهدف من تثبيت الأسعار عند مستوى سنة الأساس أو تحسين هذه المعدلات ، و غير المباشر أو مقايضة متحصلات التصدير أي تعويض العجز بالقيمة الحقيقية فيما يخص جهازي صندوق النقد الدولي و ((ستابكس)) .

و نعالج في الفصل السادس الجانب العملي للمقايضة و ذلك من خلال المحافل الدولية : الدورات الاستثنائية للأمم المتحدة ، الحوار بين الشمال و الجنوب و نعاين معاداة الدول الصناعية للمقايضة و لاسيما المباشرة منها لأنها ترى أن ذلك يتنافى و قوانين السوق ، و نركز على البرنامج المتكامل حول المنتجات

القاعدية الذي أقرته ندوة الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية في دورتها الرابعة بنيروبي ، و بعد تحليل أهدافه ووسائله يتبين لنا أنه يرتكز أساسا على المخزونات التنظيمية و بالتالي لا يمكن اعتباره كمطية لبعث نظام اقتصادي دولي جديد ، و نختم هذا الفصل بفحص ربط الأسعار في مجال المحروقات مع التركيز على مقايسة سعر الغاز الجزائري بسعر البترول الخام .

و ننهي بحثنا بخاتمة نستخلصها من مضمون البحث نبين من خلالها الشروط النظرية التي يستوجبها نظام متكافئ للأسعار والذي يسمح بتطبيق المقايسة بشكل فعال و مجد للبلدان المنتجة ألا و هي :

- تأميم الثروات الطبيعية
- حيازة الدورة الكاملة للمنتج
- تكتل المنتجين واستعمال تخصيص التصدير و التدخل في السوق عند اللزوم باستعمال المخزونات التنظيمية .

تمهيد

ان موضوع بحثنا يتناول تثبيت أسعار المنتجات القاعدية ، ولذا ينبغي بادي ذي بدء توضيح مصطلح المنتجات القاعدية . و نحن نتصفح أي مؤلف يتناول موضوعا مقاربا أوله علاقة به فاننا نصادف مصطلحات مبهمة و متقاربة المعنى :

- المنتجات الأولية
- المواد الأولية
- المنتجات القاعدية .

و يتم التركيز على هذين الأخيرين ، و لذا سنحاول أولا تعريف مصطلح ((المواد الأولية)) . يعرف الكلاسيك[1] المواد الأولية ، بأنها السلع غير المحولة بواسطة العمل والتي لا يمكن استهلاكها الا بعد التحويل .

أما قاموس لاروس فيعرفها ب((تلك التي لم تتعرض لأي عمل)) ، أما ج . طوسكوس فيعرفها بأنها كل منتج غير نصف نهائي و لا مصنعا .[2]

و هناك من يضفي طابع المواد الأولية على الموارد الطبيعية الابتدائية والتي تتمتع بالغزارة ، من ذلك النظرية المسماة بالعطالة[3] والتي تستبعد من المواد الأولية ، النباتات الغذائية لكنها تقبل المنتجات النباتية غير الغذائية التي تجنى مباشرة مثل القطن .

أما النظرية المسماة بالمنتجات الخام[4] ، فتدخل في المواد الأولية ، المنتجات المادية

1) Maurice Bouvier-Ajam: "Matières Premières et Coopération Internationale" Paris 1976, librairie Générale de droit et de jurisprudence P:5.

2) Jean Touscoz: " La coopération internationale et les matières premières exportées par les pays du tiers monde", in: revu tiers-monde, Avril Juin 1976 P:541.

3) Maurice Bouvier - Ajam: "Matières premières et coopération internationale" OP.CIT P:7.

4) IbId PP:7 et 8.

للأرض ولما تحت الأرض ، ودائما تحت الشرط المزدوج : الكثافة والابتدائية حتى تكون المادة أولية يجب أن تكون في الحالة الخام ـ مضافا اليها السلع الطبيعية ذات الأصل النباتي والحيواني .

ويلاحظ أن كل هذه التعاريف تنطلق من شيء واحد ، ألا وهو الموارد الطبيعية أي الموارد الموجودة والمختزنة في الطبيعة ، والتي لا تتطلب أي عمل ولكنها تلبي حاجة مفيدة .

والكلاسيك يضيفون الى ذلك شرط :عدم امكانية استهلاكها الا بعد التحويل وبذلك يخرجون ، من المواد الأولية ، كل المنتجات القابلة للاستهلاك مباشرة مثل الموز .

أما تعريف لاروس فهو ضيق للغاية لأنه يستبعد كل السلع التي خضعت لعمل ما ـ الاعداد ، المعايرة . . . الخ ـ وبالتالي فهو لا يستبقي سوى الموارد الركازية التي مازالت موجودة في باطن الأرض وعليه فهو بعيد كل البعد عن اعطائنا تعريفا اقتصاديا ملائما .

أما ج .طوسكوس فهو لا يزيل اللبس المتعلق بالمواد الأولية ، اذ لا يحدد لنا درجة أو عتبة التحويل ، التي يمكن ابتداء منها أن نعتبر هذا المنتج أو ذاك قد أصبح منتجا نصف مصنع ، لاسيما اذا عرفنا أن كل منتج ماعدا المنتج النهائي هو مادة أولية بالنسبة لمنتج آخر ، وأن المنتجات المتبادلة لا يتم تبادلها في نفس مرحلة الاعداد فركاز الحديد مادة أولية لسبائك الحديد وهذه الأخيرة مادة أولية للصلب وهكذا . . . كما أنه يمكن مبادلة الحديد في أي مرحلة من هذه المراحل مع أي منتج آخر في أي من احدى مراحله أيضا .

أما نظرية العطالة فباستبعادها للنباتات الغذائية واعتمادها على شرط الابتدائية ، تكون قد استبعدت عددا هاما من المواد الأولية النباتية من هذا المصطلح ، كما تستبعد المنتجات المحولة مثل : عجين الورق ، المعادن غير الحديدية الخ

أما نظرية المنتجات الخام فباستبقائها شرط الابتدائية ، تكون هي أيضا قد استبعدت كل المواد التي تعرضت لدرجة معينة من الاعداد والتحويل ، وبالتالي فهي لا تصلح لأن تكون مستوعبة أو شاملة لهذا المصطلح المتداول ((المواد الأولية)) .

فهل يكفي توسيع هذه النظرية الأخيرة أو بالأحرى تعديلها ، باستبعاد شرط الابتدائية وقبول شرط امكانية تحويلها أي تعرضها لعمل ما ، لنتمكن من اعطاء مفهوم صحيح وشامل لمصطلح المواد الأولية ؟

ان تعريفا كهذا سيكون ممكنا ولكنه سيظل مبهما ، لأنه يستوجب علينا حينها تحديد عتبة ما في عملية الاعداد ، لتكون حدا فاصلا بين المواد الأولية والمنتجات نصف المصنوعة وهو ما لا يمكن تحقيقه لأن كل منتج هو مادة أولية لمنتج آخر ما عدا المنتج النهائي كما أشرنا .

فهل ينبغي اذن التخلي عن هذا المصطلح لفائدة مصطلح آخر؟ للاجابة على هذا السؤال نستعرض تعاريف أخرى تنحو منحى مخالفا للتعاريف السابقة .

ق.ك.موطون يقول :((بالنسبة لنا يجب الأخذ بعبارة المنتجات القاعدية ـ معادلة commodities الانكليزية ـ معرفين المنتجات المتسلسلة النباتية الحيوانية الركازية ، التي يمكن أن تتعرض في أماكن انتاجها ، لتحويل أولي يسمح بمعايرتها وتوافقها ، والتي هي شرط ضروري للتجارة الدولية لكن مع القبول ببعض الاستثناءات عندما تكون هذه الأخيرة مكرسة عادة من طرف التجارة الدولية ، الألومينيوم مختلف أشكال النحاس ـ وفي المقابل فان منتجات الصلب .. هي منتجات نصف نهائية)) (1).

أما موريس بوفييه فيقول :((ان المقصود بالمواد الأولية هي الموارد الطبيعية

1) Claude. M et Philippe. C: "Matières premières et échanges internationaux", Economica, Paris 1980 P:6.

المادية أصلا ، التي هي نفسها منتجات قاعدية ، أو تصبح كذلك عن طريق الأعداد)(1) .

أما ر. ألبان فيري(2) بأن المنتجات القاعدية ، هي من بين الموارد الطبيعية و تتمتع بطابع دولي في المبادلات ، أي هي تقاطع مجموع الموارد الطبيعية مع مجموع المنتجات التي هي موضوع المبادلات الدولية ، كما أشار الى صعوبة تحديد مستوى التحويل الذي يتخلى فيه منتجا ما عن كونه موردا طبيعيا .

و مما يلاحظ على هذه التعاريف انتقالها من استعمال مصطلح المواد الأولية الى مصطلح المنتجات القاعدية ، و لكن هل حل المشكل؟ بالطبع لا . ففي أي مستوى من التحويل يتخلى منتجا ما عن كونه موردا طبيعيا ليتحول الى منتج قاعدي و ما هو المستوى الذي يخرجه من دائرة القاعدية ليصبح منتجا نصف مصنع أو مصنعا؟ .

كما أن هذه التعاريف تنحو أو تقترب من تعاريف المنظمات الدولية ، ففي ميثاق هافانا سنة 1948 أدخل مفهوم المنتجات القاعدية :((كل منتج زراعي ، غابي ، صيد بحري ، ركازات سواء أكان هذا المنتج في شكله الطبيعي أو تعرض لعملية التحويل التي يتطلبها عادة بيع كميات هامة في السوق الدولي)) (3) .

و قد تبنت الغات تعريف الأمم المتحدة للمنتجات القاعدية ، لكنها أدخلت فيه مفهوم ، المنتجات الأولية ، و معايير تعريف الغات هي : المنتجات الأولية

---

1) °Maurice Bouvier-Ajam: "Matiéres premières et cooperation internationale.OP.CIT P:14

2) Alban Richard: "Les marchés des produits de base emergence d'un nouvel ordre economique international " Thèse pour le doctorat d'état scienceseconomiques université de grenoble 1976 P:29

3) Ibid P:29

المنتجات الاستوائية ، منتجات زراعية أخرى (1) .

أما الأونكتاد (ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية) فتميز من بين المنتجات القاعدية : (2)

- المنتجات الغذائية الأساسية : الحبوب ، السكر ....

- المواد الأولية الزراعية : الصوف ، القنب ، المطاط ، الخشب ...

- المشروبات والفواكه الاستوائية : البن ، الشاي ، الموز ....

- المنتجات المنجمية : الركازات ، المعادن الحديدية وغير الحديدية ، المحروقات ، المنتجات غير المعدنية كالفوسفاط .

اذن يمكن أن ننتهي الى أن هذه التعاريف ، تلجأ بشكل أو بآخر الى اعتبار العرف أو الشيء المتعارف عليه ، في اطار التجارة الدولية ، كمعيار للتحديد فيما اذا كان منتجا ما قاعديا أم لا .

ومن هنا فاننا سنأخذ بمصطلح المنتجات القاعدية ، لأنه من جهة أقل غموضا من مصطلح المواد الأولية ، ومن جهة ثانية لأننا سنعتمد في مجال الاحصائيات ، الى حد بعيد ، لاستعمال ما تنشره المنظمات الدولية التي تستعمل بدورها هذا المصطلح .

---

1) Maurice Bouvier - Ajam: "Matiéres premières et coopération internationale" OP.CIT.P:13

2) Claude M et Philippe. C:"Matières premiéres et echanges internationaux" OP.CIT P:6

تمهيد

لقد سعت النظرية الاقتصادية الى تفسير أسباب قيام التجارة الدولية ، ويعدّ ابن خلدون أول من تطرق لهذا الموضوع ، وقد قسم السلع الى سلع ضرورية (المواد الغذائية) ، و سلع كمالية (الملابس و الفواكه) . و أرجع أسباب اختلاف أسعار السلع الفردية — السلع محل التجارة الدولية — الى :

- اختلاف السياسات المالية ((المكوس و المغارم ، سواء فرضت في الأسواق أو على الحدود بين البلاد أو على البيوع)) (1) .

- اختلاف خصوبة الأراضي ((... فاحتاجوا الى علاج المزارع و الفدن لاصلاح نباتها و فلحها ، و كان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم و مواد الزبل وغيره لها مؤونة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها في سعرهم و اختص قطر الأندلس بالغلاء)) (2) .

أما التجاريون فقد كانت غايتهم تحقيق فائض في الميزان التجاري بتشجيع الصادرات و الحد من الواردات ، من أجل زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) ، و ازاء ذلك ظهرت ردود فعل مضادة تنادي بالحرية الاقتصادية قادها المفكرون الكلاسيكيون ، و حسبهم فان اتباع سياسة تجارية حرة ، يؤدي بكل بلد الى التخصص في انتاج السلع التي يتمتع فيها بتفوق مطلق حسب أ . سميث وبتفوق نسبي حسب د . ريكاردو و من جاء بعده ، و يعتمد على الخارج في الحصول على حاجته من السلعة التي لا يتميز فيها بميزة نسبية .

و حسبهم أيضا فان التبادل يحقق النفع لكلا المتعاملين الدوليين ، و يتوقف مقدار الفائدة التي يحصل عليها أي طرف على قرب أو بعد نسبة التبادل الخارجية عن نسبة التبادل الداخلية .

---

(1) مقدمة ابن خلدون ، مطبعة لجان البيان العربي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى 1957 ، الفصل 12 ص : 918 اشار اليه : حسين مصطفى نجم الدين ، اختلاف الأثمان و التكامل الاقتصادي مع اشارة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي ، دكتوراه ، جامعة عين شمس القاهرة 1979 ، ص : 51

(2) نفس المرجع ص : 52

وجما" ج ستيوارت ميل بنظرية القيم الدولية للسلع، التي تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل بين الطلبين المتبادلين، حيث تميل نسبة التبادل لصالح البلد الذي يكون طلبه ضعيفا .

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد رأت بأن النظرية الكلاسيكية اقتصرت على تفسير قيام التجارة الخارجية دون التعرض للأسباب التي أدت الى اختلاف النفقات النسبية. وعليه فان التخصص الدولي يعود الى ندرة و وفرة عوامل الإنتاج، حيث يتفوق بعضها في انتاج السلع كثيفة العمل و يصدرها الى بقية العالم بينما يتفوق البعض الآخر في انتاج السلع كثيفة رأس المال و يقوم بتصديرها . و هكذا فكل بلد ينتفع مبدئيا من مزايا التخصص الدولي و تقسيم العمل الى أبعد مدى ممكن، مما يجعل من التجارة الدولية محركا للنمو الاقتصادي و قادرة على توفير ضرورات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية من خلال استيراد المعدات والتجهيزات التي تحتاجها .

واعتمادا على هذه النظرية يمكن القول أن التخصص الدولي تم و يتم بناء" على الميزة النسبية التي يحوزها كل بلد، و هذا يعني ضمنيا أن كلا من البلدان الصناعية والبلدان النامية قد تخصصت في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، أي أن على البلدان النامية أن ترضى بقسمة العمل الدولية الحالية و ما ينجر عنها، ألا و هي تصدير المنتجات القاعدية (الزراعية، الغذائية، المنجمية بما فيها المحروقات) بأسعار بخسة واستيراد السلع الرأسمالية بأسعار مرتفعة .

والواقع أن البلدان النامية كانت و الى عهد قريب الحقل الملائم للنهب والسلب و معظم المستعمرات السابقة فرض عليها التخصص الذي يخدم مصلحة المستعمر ألا وهو التركيز على انتاج المنتجات التي تتطلب يدا عاملة غزيرة و أجورا زهيدة لليد العاملة المحلية المغلوبة على أمرها - ففي الجزائر مثلا تم

توجيه الفلاحة نحو غرس الكروم ، التي لا تلقى طلبا محليا و الموجهة للسوق الفرنسية ، حتى مع كون الأراضي الزراعية تصلح بشكل أفضل لزراعة محاصيل أخرى لها نفع أعظم وذات طلب محلي كبير ـ و تكفل المستعمر بتسويق المنتوج المفروض على البلد المستعمر في بلده وفي بقية المستعمرات الأخرى و في مختلف الأسواق الدولية التي تسيطر عليها بفعل القدرة التنافسية للمنتوج : رخص الأيدي العاملة بشكل خاص .

هذا التكفل شجع التوسع في انتاج عدد قليل من السلع التي تلقى هذا الرواج . و بالتالي وجدت البلدان النامية نفسها في وضع لا تحسد عليه :تنتج منتوجا وحيدا أو عددا قليلا من المنتجات موجهة أساسا نحو السوق الخارجية مما أدى الى تشويه اقتصادياتها .

و من المؤكد أن الميزة النسبية لم تقم بأي دور هنا ، أو بمعنى آخر أنها لم تكن السبب في حدوث هذا التخصص ، بل أن التقسيم الدولي الحالي للعمل هو نتاج تطور تاريخي يعكس سيطرة المستعمرين السابقين، و هذه السيطرة مهدت الطريق للتحكم في اقتصاديات البلدان النامية ، والهيمنة عليها بشكل كامل، و ربطها بعجلة تطور البلدان الصناعية ، مما مكنها من فرض الأسعار التي تتفق و مصالحها ، سواء تعلق الأمر بصادراتها أو بوارداتها .

المبحث الأول

التجارة الدولية وحصائل صادرات البلدان النامية

لقد عرفت التجارة الدولية تزايدا مطردا منذ نهاية الحرب العالمية ، الا أنها تتركز بين أيدي فئة قليلة من البلدان الصناعية التي استفادت من الظروف غير الطبيعية التي اتسم بها العالم في هذا القرن ، وهي ظروف الاستغلال البشع لثروات البلدان التي كانت مستعمرة ، هذا الوضع أدى الى تسريع تشكل تطور لا متكافيء على الصعيد الاقتصادي حيث برزت في جانب البلدان الغنية المتمثلة في الدول الصناعية وفي جانب آخر البلدان الفقيرة المتمثلة في البلدان النامية ، وأصبحت الثروات تنزح باستمرار من المجموعة الثانية الى المجموعة الأولى ، ذلك أن هذه الأخيرة لم تقم بالدور الذي كان مقدرا لها من خلال التجارة الدولية ، ألا وهو اشعاع التقدم ، بل على العكس قامت باستقطاب ثمارها وذلك تماشيا مع قسمة العمل الدولية السائدة وفي ظل العلاقات الاقتصادية الراهنة .

وهكذا لم تتوقف نسبة صادرات البلدان النامية الى مجمل الصادرات الدولية عن الانخفاض (1) فمن 27 % عام 1953 الى 19.5 % عام 1965 و 18.1 % عام 1973 ، ولم تستقر هذه النسبة الا عام 1974 لتبلغ 18.4 % ولتصبح 23.9 % عام 1978 و 27.6 % عام 1979 (كانت الواردات 24.5 %) (2) ، وفي مقابل ذلك بلغت صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة 66 % ووارداتها 65.7 % سنة 1978 ، و 64.5 % ، 68 % على الترتيب عام 1979 . (3)

وما يمكن ملاحظته هو أن نصيب البلدان النامية قد عرف تحسنا طفيفا ابتداء من 1974 ، وهذا يعود في الواقع الى ارتفاع أسعار البترول غداة الحرب العربية الاسرائيلية ، اذ زاد نصيب البلدان المصدرة للنفط بشكل كبير جدا

(1) فؤاد مصطفى محمود : التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة 1978 ص : 30

(2) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1980 ، ص : 124

(3) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1981 ، صص : 160 و 161

بين 1972 و 1974 ليصل 27% سنة 1979 (1)

وقد سجل متوسط معدل النمو السنوي للصادرات في السبعينات تراجعا كبيرا بالمقارنة بالستينات ، لدى جل الدول النامية ، حيث بلغ خلال الفترتين (2) (1960_1970) و (1970_1979) على الترتيب (5 ، 0.1) للدول ذات الدخل المنخفض و (5.4 ، 4.3) للدول ذات الدخل المتوسط و (2.2 ، 2.0) للدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال .

المطلب الأول :

هيكل تجارة الاقتصاديات التي يتم بينها التبادل

تعتمد اقتصاديات البلدان النامية بشكل أساسي على تصدير المنتجات القاعدية ، اذ شكلت هذه الأخيرة سنة 1981 : (3) 50.4% من مجمل الصادرات العالمية من المنتجات القاعدية و 77.8% من مجمل صادرات هذه الدول ، بينما بلغت حصة المنتجات المصنوعة لنفس السنة 5.8% من اجمالي الصادرات العالمية و 10.3% من اجمالي الصادرات العالمية من المنتجات المصنوعة و 21.2% من مجمل صادرات هذه الدول .

وفي المقابل وفي نفس السنة بلغت حصة المنتجات القاعدية في صادرات البلدان المصنعة 25.3% من مجمل صادراتها و 46.5% من الصادرات العالمية للمنتجات القاعدية (3) و 15.4% من الصادرات العالمية الكلية .

(1) هذه النسبة تتعلق بصادرات البلدان النامية ذات الفائض في رأس المال الى صادرات البلدان النامية مجتمعة .

(2) البنك الدولي :تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1981 ص : 166_167 .

_البلدان ذات الدخل المنخفض : هي البلدان الأقل تطورا .

_البلدان المتوسطة الدخل :تشمل البلدان شبه الصناعية (الأرجنتين ، البرازيل ...) والبلدان المنتجة للمواد الأولية والبلدان المصدرة للنفط ذات العجز في رأس المال (الجزائر ، نيجيريا .....)

_البلدان النفطية ذات الفائض في رأس المال : العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، الامارات العربية السعودية

(3) GATT: Le commerce international en 1981/1982
Tableau A19, A21, A22, et A24

ولعل الأمور تتضح لنا أكثر عندما نستعرض تركيب السلع المستوردة من طرف كل مجموعة من البلدان ، اذ يبين الجدول (1) كيف أن واردات البلدان النامية مشكلة أساسا من السلع المصنوعة ، وتزداد الأهمية النسبية لهذه الأخيرة مع زيادة سيولة كل مجموعة من الدول . وشكلت المواد الغذائية والوقود جزءا هاما من مجمل واردات كلا من مجموعتي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حيث بلغت في 1978 : 17% و 11% للمجموعة الأولى و 12% و 17% للمجموعة الثانية على الترتيب ، بينما ساهمت المواد الغذائية بـ 12% من مجمل واردات البلدان النفطية ذات الفائض في رأس المال .

أما واردات البلدان الصناعية فيغلب عليها الوقود : 22% ، والآلات ومعدات النقل : 23% ، وذلك سنة 1979 .

الجدول (1) : تركيب السلع المستوردة .

الدول	المنتجات الأولية			المنتجات المصنعة		
	1960	1978	1979	1960	1978	1979
الدول المنخفضة الدخل	(22)44	(17)48	(17)45	56	52	55
الدول المتوسطة الدخل	(15)37	(12)37	(11)33	63	63	67
الدول النفطية ذات الفائض في رأس المال	—	(12)15	(14)17	—	85	83
الدول الصناعية	(22)57	(13)42	(12)44	43	58	56

المصادر : - البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1981 ، ص ص : 164 و 165 .

- البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1982 ، ص ص : 128 و 129

الأرقام بين قوسين تمثل نسبة المواد الغذائية من مجمل الواردات

اذا كانت السمة الأساسية لصادرات البلدان النامية هي غلبة المنتجات القاعدية بما فيها الوقود ، ولصادرات البلدان المتقدمة غلبة السلع المصنعة ، فان مايهم أكثر هو معرفة وجهة الصادرات ومنشأ الواردات وطبيعة السلع المتبادلة بين هؤلاء ، والجدول (2) خير معبر عن ذلك .

الجدول (2) : المنتجات المتبادلة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة سنة 1972 بمليارات الدولارات – فوب – .

طبيعة المنتجات	المبادلات بين الدول المتقدمة	صادرات الدول المتقدمة الى الدول النامية	صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة	المبادلات بين البلدان النامية
المنتجات الأولية				
المنتجات الغذائية	25.99	5.61	12.5	3.14
المواد الأولية غير المعدنية	9.96	1.22	3.6	1.37
الركازات والمعادن	4.45	0.31	2.85	0.22
المحروقات والوقود	8.97	0.63	21.5	5.71
المجموع	49.37	7.77	40.45	10.44
المنتجات المصنوعة				
المعادن غير الحديدية	6.05	0.63	2.5	0.32
الحديد والصلب	11.55	3.09	0.4	0.32
المنتجات الكيميائية	17.21	5.65	0.52	0.65
الصناعات الميكانيكية	59.31	18.82	1.75	1.13
العربات وشاحنات النقل	24.41	3.99	0.03	0.06
المنسوجات والملابس	14.13	2.90	3.50	1.23
منتجات أخرى	32.02	5.61	3.60	1.34
المجموع	164.70	40.69	12.30	5.05
المتبقي	2.93	1.64	0.65	0.11
المجموع الكلي	217	50.1	53.40	15.60

Source: Maurice Byé et G.D de bernis: " Relations Economiques Internationales" 4ème edition Dalloz Paris 1977 P:656

ومن هذا الجدول يمكن استنتاج ما يلي :

ـ جل صادرات البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، مؤلفة من المنتجات القاعدية اذ بلغت 40.45 مليار دولار ، بينما لم تبلغ تلك الخاصة بالمنتجات المصنوعة سوى 12.3 مليار دولار ، و قد بلغت نسبة المواد الأولية الى مجموع صادرات البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية المتقدمة 83٪ عام 1976 كما يبينها الجدول (3) ، و العكس صحيح اذ تتألف صادرات البلدان الرأسمالية الى البلدان النامية أساسا من المنتجات المصنوعة 81٪ عام 1972 .

ـ غلبة الوقود على صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة اذ شكل وحده 62٪ عام 1976 ، بينما تكاد مساهمتها في المنتجات المصنوعة تنعدم ، بالرغم من التطور النسبي الذي عرفته في السنوات الأخيرة (و الذي يعود الى مجموعة صغيرة منها) وتتركز في المنسوجات و الملابس حيث تكون تكاليف اليد العاملة بخسة ، مما يغري الشركات غير الوطنية على الانتاج و التصدير .

ـ صادرات البلدان المتقدمة يغلب عليها المنتجات الميكانيكية و الكيميائية و معدات النقل.

ـ تتجه معظم صادرات البلدان النامية الى البلدان الرأسمالية ، و كانت صادرات البلدان النامية الى البلدان النامية ، من اجمالي صادراتها (1) : 22.3٪ ، 21٪ ، 19.6٪ ، 29.5٪ ، 22.9٪ في سنوات 1955 ، 1960 ، 1965 ، 1970 ، 1975 ، 1976 على الترتيب أي : 6.2٪ ، 4.8٪ ، 4.1٪ ، 3.5٪ ، 5.7٪ ، 5.9٪ من اجمالي الصادرات العالمية . بينما بلغت صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة من اجمالي صادراتها 71.2٪ سنة 1976 كما يوضحها الجدول (3) ، لتبلغ عام 1979 النسب التالية (2) :

(1) الاونكتاد الخامس : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وثيقة (TD / 244 / Supp. 1) ، مانيلا مايو 1979 ، ص : 20

(أ) بلغت نسبة الواردات المقابلة لنفس السنوات : 24.9٪ ، 20.8٪ ، 20.2٪ ، 18.9٪ ، 24.6٪ ، 26.5٪ .

(2) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1981 ، ص ص : 166 و 167 .

صادرات البلدان المنخفضة الدخل 61٪، صادرات البلدان المتوسطة الدخل 67٪،

صادرات البلدان ذات الفائض في رأس المال 70٪ .

الجدول (3) : صادرات البلدان النامية بحسب وجهتها و بحسب مجموعات السلع عام 1976، و القيمة بملايين الدولارات الأمريكية .

مجموعات السلع	العالم	بلدان متقدمة المبلغ	%	النمو بلدان نامية المبلغ	%	العالم	بلدان متقدمة	بلدان نامية
						بالرقم القياسي للقيمة 1970=100		
جميع السلع (0ـ9)	254.6	181.5	100	58.2	100	463	449	536
التجارة ما عدا الوقود	150.2	112.3	62	31.8	55	830	792	850
السلع الاساسية (0ـ1ـ2ـ4)	104.4	69.2	38	26.4	45	283	264	372
المصنوعات (5ـ9)	48.0	30.9	17	14.9	25	356	336	496

المصدر : الأونكتاد الخامس : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وثيقة (TD/ 244 /Supp .1) مانيلا ، مايو 1979 ، ص : 21

ملاحظة : فئات التصنيف النموذجي للتجارة الخارجية مشار اليها بين قوسين .

و يلاحظ أنه في الوقت الذي تزايد فيه الرقم القياسي للقيمة لصادرات البلدان النامية ماعدا الوقود الى العالم، بكيفية أبطأ من تزايد الرقم القياسي للقيمة لجميع السلع، في هذا الوقت بلغ ذلك الخاص بالوقود حدا كبيرا أي 830 للعالم و 850 لصادراته الموجهة للبلدان النامية ، بينما بلغ الرقم القياسي للسلع القاعدية الموجهة للعالم 241 ، و للعالم الصناعي المتقدم 223 ، و للبلدان النامية 325 فقط ، وهذا يعني أن التحسن الطفيف المسجل يعود بصفة أساسية للوقود .

- تعبر التجارة الدولية بنمطها الحالي عن حقيقة أساسية وهي هامشية البلدان النامية اذ تتجاوز المبادلات ما بين البلدان المتقدمة 80% من مجمل تجارتها، هذه الأخيرة تشكل 80% من التجارة العالمية. وهكذا فالبلدان الغنية هي الزبون الأول للبلدان الغنية.

وبالاضافة الى تحكم البلدان المتقدمة في التجارة الدولية فان الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على معظم تجارة البلدان النامية، وبالتالي فان الجزء الأكبر من النسب السالفة الذكر لا تنتمي الى هذه الدول الا من حيث الموقع، والجدولان (4) و(16) يوضحان ذلك في مجالي المنتجات المصنعة والقاعدية.

الجدول (4): حصة الشركات عبر الوطنية في المنتجات المصنعة القادمة من بعض الدول النامية.

البلد	السنة	حصة الشركات عبر الوطنية في صادرات المنتجات المصنعة (%)
كوريا الجنوبية	1974	27.8
تيوان	1971	20.0
سنغفورة	1976	90.0
كولومبيا	1970	35.0
الأرجنتين	1969	30.0
المكسيك	1969	25.0
البرازيل	1974	43.0

Source: Benachenhou. A: "Le tiers monde en jeu, l'imprimerie commerciale, Alger 1981 P:103

وهذا يعني أن صادرات الدول المذكورة أعلاه تدخل في اطار الاستراتيجيات التي تضعها الشركات عبر الوطنية، خاصة اذا علمنا بأن هذه الأخيرة تهيمن على حلقات الانتاج حيث أن 6 شركات منها تملك 58% من اجمالي الطاقة الانتاجية للبوكسيت و 65% من انتاج الألمونيا ونحو 55% من انتاج الألومنيوم الخام، وأنها تملك 31% من الأصول الثابتة في الصناعة البرازيلية الغذائية و 23% في صناعاتها الكيماوية و 46% في صناعة الآلات غير الكهربائية و 61% في المعدات الكهربائية و 63% في معدات النقل.(1)

(1) اليونيدو: الشركات عبر الوطنية وتصنيع البلدان النامية، ديسمبر 1979، وثيقة رقم (ID/Conf. /4/ 14) ص: 76

المطلب الثاني :

الدول النامية ومتحصلاتها من صادرات المنتجات القاعدية

تتطلب تنمية البلدان النامية مصادر تمويلية ضخمة ، ونظرا لنقص الموارد الداخلية وضعفها فان الاعتماد على الادخار العام والخاص بهدف تحقيق ذلك غير كاف ، كما أن لجوءها الى الاقتراض الخارجي يكلفها أعباء مالية ضخمة تتمثل في خدمات الدين ، ولم يبق سوى اللجوء الى صادراتها من المنتجات القاعدية التي تشكل 82% من اجمالي متحصلات صادراتها ، ولذا فان مشكل أسعار المنتجات القاعدية يأخذ أهميته القصوى الى جانب كمية الصادرات بالنسبة لمقبوضات صادرات البلدان النامية ومن ثم بالنسبة لاقتصادها .

وتمثل التجارة الجزء الأكبر من مداخيل الكثير من البلدان النامية خاصة عندما يتعلق الأمر ببلدان صغيرة ، وهكذا فصادرات كل من ماليزيا والزائير تمثل 77% و 49% من دخلها الوطني على الترتيب (1) والجدول أدناه يعطينا صورة واضحة عن ذلك .

الجدول(5): حصة متحصلات البلدان النامية في ناتجها الداخلي الاجمالي 1972

مقبوضات الصادرات معبر عنها بـ% من الناتج الداخلي الاجمالي	عدد البلدان النامية	التجميع
100	3	3
100_80	4	7
80_60	10	17
60_40	8	25
40_20	27	52
20_10	35	87
10_ 0	25	112

Source DAVID L.MC NICOL: "Accords internationaux sur les produits de base et stabilisation des prix", tendance actuelles 1980 P:36

(1) J.M.Albertini: "les mécanismes du sous-développement", 5ème edition revue, editions economic et humanismes les éditions ouvrières Paris 1969 P:101

وهذا الجدول يبين لنا كيف أن 17 بلداً تمثل مقبوضات صادراتها 60٪ على الأقل من ناتجها الداخلي الاجمالي وتبلغ هذه النسبة 10٪ على الأقل بالنسبة لـ 87 بلداً من أصل عينة تحتوي 112 بلداً .

يضاف الى ذلك أن اقتصاد الدول النامية يتميز بصفة عامة بعدم التنويع وضعف مرونة الجهاز الانتاجي ، ولهذا فهو يتأثر بأقل التقلبات التي قد تطرأ على أسعار المواد الأولية ، والعكس صحيح بالنسبة للبلدان المتقدمة فبالاضافة الى كون جهازها الانتاجي مرناً ومتنوعاً فان المواد الأولية لا تمثل الا نسبة ضئيلة من ناتجها الداخلي الاجمالي ، كما أن السلع الصناعية تعوضها عن الخسائر التي يمكن أن تلحقها من جراء انخفاض أسعار المنتجات القاعدية في تصديرها .

أما الدول النامية فتتخصص في تصدير المنتجات القاعدية وتشكل قسماً كبيراً من نشاطها الاقتصادي ، وتكون جل متحصلات صادراتها والجدول اللاحق يبين لنا ذلك :

الجدول (6): معدل تبعية صادرات البلدان النامية للمنتجات القاعدية 1980

	معدل التبعية	البلدان
افريقيا 39 بلدا	90 ≤	تشاد (96)، اثيوبيا (100)، الصومال (99)، بوراندي (99)، روانـدا (99)، زائير (93)، ملاوي (96)، موزمبيق (98)، غينيا (100)، اوغندا (99)، بنين (92)، مدغشقر (92)، السودان (100)، الطوغو (93)، غانا (99)، موريطانيا (100)، السينغال (92)، زامبيا (99)، الكاميرون (94)، الكونغو (93)، انغولا (92)، ساحل العاج (92)، ليبيا (100)، الجزائر (99) .
	65 الى 89	فولتا العليا (88)، تانزانيا (83)، كينيا (86)، زيمبابوي (87)، النيجر (65)، ليبيريا (74)، المغرب (77)، تونس (66)، مصر (80) .
	< 64	سيراليون (56)، افريقيا الوسطى (56)، اللوزوتو (60)، جنوب افريقيا (46).
الشرق الأوسط 14 بلدا	90 ≤	السعودية (100)، الكويت (94)، الامارات العربية (96)، العراق (100)، ايران (97)، سوريا (92)، اليمن الديمقراطية (100) .
	65 الى 89	تركيا (72)، اليمن (74)، الأردن (65).
	50 الى 64	اليونان (54) .
	< 50	فلسطين المحتلة (20)، لبنان (36)، يوغسلافيا (28) .
آسيا 22 بلدا	90 ≤	برمانيا (97)، اندونيسيا (97)، بابوازي (98)، منغوليا (90) .
	65 الى 89	كمبوديا (83)، اللاووس (82)، افغانستان (87)، سيلان (88)، ماليزيا (82)، النيبال (72)، تايلاندا (75)، فيليبين (65) .
	50 الى 64	الصين (51)، كوريا الديمقراطية (60) .
	< 50	بنغلادش (34)، فيتنام (38)، الهند (39)، باكستان (44)، كوريا (11)، سنغفورة (49)، هونغ كونغ (3) .
اميركا اللاتينية 22 بلدا	90 ≤	هندوراس (90)، بوليفيا (97)، بيرو (90)، اكواتور (97)، باراغواي (90)، كوبا (99)، فينيزويلا (99)، ترينيداد وتوباغو (94)، بنما (90).
	65 الى 89	السلفادور (76)، نيكاراغوا (88)، غواتيمالا (77)، الدومينيك (74)، كولومبيا (78)، كوستاريكا (75)، الارجنتين (76)، الشيلي (80) .
	50 الى 64	هايتي (61)، جمايكا (48)، المكسيك (61)، الأرغواي (51)، برازيل (61)

Source: Philippe.D et Christophe.G: "La stabilisation des prix des matières premières un dialogue manqué" Economica, Paris 1983 P 177

ويلاحظ أن غالبية الدول المشكلة لهذه العينة (96 بلدا) تعتمد على المنتجات القاعدية في صادراتها ، اذ أن 74 بلدا منها يبلغ معدل تبعيتها لها ما بين 65% الى 100% ، بينما لا يتجاوز عدد البلدان التي يقل معدل تبعيتها عن 50% : 11 بلدا .

ويضاف الى ذلك أن تجارة البلدان النامية ، تتميز بتركز سلعي في مجال الصادرات أي استئثار عدد ضئيل من السلع للنسبة العظمى من اجمالي الصادرات ولقياس مؤشر التركز أو الرقم القياسي للتركز ، يستخدم مؤشر(1) *Indice de Hirschman* المعدل *Normalisé* للحصول على قيم محصورة بين 0 و 1 حسب الصيغة التالية :

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{182}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{182}}{1 - \sqrt{182}}$$

حيث H_j : مؤشر البلد j ، x_i : قيمة صادرات المنتج i .

182 : يوافق عدد مجموعات التصنيف النموذجي للتجارة الدولية (CTCI) .

$$X = \sum_{i=1}^{182} x_i$$

وهكذا فقد كان مؤشر التركز السلعي(1) في معظم البلدان النامية ، في العقد الماضي مرتفعا كما يبين ذلك الجدول (7) لسنتي 1970 و 1980 وهو أشد تركزا بالنسبة

(1) CNUCED: "Manuel de statistiques du commerce international et du développement", Nations Unies New York 1983 P:257 .

(1) لقد استخدم ميكائيلي رقما قياسيا يطلق عليه *Gini-Hirshman* في حساب مدى التركز لصادرات دولة ما في عدد محدود من السلع :

$$C_{jx} = 100\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right)^2}$$

C_{jx} : معامل التركز للصادرات ، X_{ij} : قيمة صادرات الدولة j من السلعة i لجميع دول العالم في سنة معينة . X_j : قيمة صادرات الدولة لجميع دول العالم في سنة معينة .

M.Michaely: "concentration in internaional trade", North Holland Publishing Company, Amsterdam 1962, P:32 cité par:

عيسى العيوطي :مشاكل المواد الاولية في التجارة الدولية واثارها على اقتصاديات بعض الدول العربية ،اطروحة ماجستير 1977 ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص: 48

الجدول (7) : التركز السلعي

البلد	1970 عدد المنتجات المصدرة	1970 مؤشر التركز	1980 عدد المنتجات المصدرة	1980 مؤشر التركز
الدول المتقدمة				
الولايات المتحدة	180	0.099	179	0.053
اليابان	166	0.131	163	0.201
كندا	167	0.184	166	0.145
المانيا الغربية	178	0,133	179	0,129
المملكة المتحدة	178	0,110	180	0,104
فرنسا	181	0.087	180	0.093
استراليا	168	0.191	173	0.161
البلدان النامية				
ليبيا	4	0.999	1	1.00
عمان	4	0.996	3	0.997
العراق	43	0.938	48	0.979
الامارات العربية	26	0.961	134	0.942
السعودية	22	0.837	129	0.942
ايران	71	0.742	82	0.906
الجزائر	76	0.652	43	0.813
الكويت	101	0.788	123	0.689
فنزويلا	76	0.659	98	0.677
التشيلي	64	0.754	30	0.498
الارغواي	46	0.431	106	0.245
هونغ كونغ	108	0.342	123	0.317
سنغفورة	159	0.295	173	0.241
كوبا	26	0.771	10	0.840
نيجيريا	34	0.583	45	0.945
الكونغو	18	0.486	23	0.383
زامبيا	22	0.952	28	0.815
سوريا	80	0.401	94	0.677
كولومبيا	103	0.460	121	0.576
تونس	70	0.260	103	0.492
موريطانيا	14	0.864	22	0.856
اوغندا	28	0.596	14	0.845
اليمن الديمقراطية			28	0.602
مصر	87	0.442	68	0.573
كوريا الجنوبية	122	0.271	151	0.155
بورندي	11	0.864	7	0.867
البرازيل	143	0.355	160	0.152
الارجنتين	135	0.222	147	0.147

Source: CNUCED: "Manuel de statistiques du commerce internationale et du développement" 1983 OP.CIT : PP:254-256

للدول النفطية بالمقارنة مع غيرها من الدول النامية الأخرى ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن معامل التركز السلعي ضعيف بالنسبة للدول المتقدمة بشكل عام ، وكذلك بالنسبة للدول النامية المصدرة للمواد المصنعة : البرازيل ، الأرجنتين ، كوريا الجنوبية ، سنغفورة ، هونغ كونغ .

وحتى تتضح الأمور أكثر نلجأ الى اظهار الدور الأساسي الذي يلعبه منتوج واحد في اجمالي حصائل صادرات بعض البلدان النامية وذلك من خلال القراءة المتأنية للجدول أدناه .

الجدول (8) : معدل تبعية البلدان النامية لـ 3 منتجات سنة 1980

البلد	المنتوج الأول		المنتوج الثاني		المنتوج الثالث		المنتجات الثلاثة
الارجنتين	الذرة	9	لحم العجول	7	القمح	7	23
بيليز	السكر	48	الموز	3	الخشب	2	53
بوليفيا	القصدير	55.5	البترول	9	الزنك	6	69
الشيلي	النحاس	50	السمك	4	الحديد	3	57
البرازيل	البن	16	الحديد	8	السكر	3	27
كولومبيا	البن	63	القطن	3	الموز	2.5	68.5
كوستاريكا	البن	37	بنان	15.5	لحم العجل	7.5	60
الدومينيك	السكر	25.5	البن	19.5	التبغ	6	51
اكواتور	البترول	42	البن	15	الموز	11	68
غواتيمالا	البن	42	القطن	13.5	السكر	6	62
غويانا	البوكسيت	38	السكر	30	الرز	11	79
هايتي	البن	35	البوكسيت	10.5			45.5
الهندوراس	البن	31	الموز	24	لحم العجل	16	61
جمايكا	البوكسيت	20	السكر	9	الموز	3	32
المكسيك	البترول	40	البن	8	القطن	5	53
نيكاراكوا	البن	28	القطن	22	لحم العجل	10	60
بنما	الموز	27	السكر	8	البن	3	38
بيرو	النحاس	21	البن	9	السمك	8	38
الاوروغواي	لحم العجل	13	الصوف	9	الرز	6	28
فينيزويلا	البترول	66	الفوسفاط	0.5			67.5
الجزائر	البترول	85	الفوسفاط	0.5	الحديد	0.5	86
انغولا	البترول	43	البن	19	القطن	2	64
بنين	الكاكاو	24	القطن	21	البن	3	48
بوتسوانا	لحم العجل	77	النحاس	22			99
بورندي	البن	89	القطن	2.5	الشاي	2.5	94
الكاميرون	البن	29	الكاكاو	20.5	الخشب	10.5	60
افريقيا الوسطى	الخشب	35	البن	33	القطن	8	76
تشاد	القطن	77	لحم العجل	6	الجلود	1.5	85
مصر	البترول	23.5	القطن	22.5	الرز	3	49
غينيا الاستوائية	البن	45	الكاكاو	40	الخشب	8	93
اثيوبيا	البن	72	الجلود	7.5	القطن	3	80
الغابون	البترول	66	المنغنيز	7	الخشب	6	79
غامبيا	الفول السوداني	41	الزيت	24			66

تابع الجدول (8)

البلد	المنتوج الأول		المنتوج الثاني		المنتوج الثالث		المنتجات الثلاثة
غانا	الكاكاو	69	الخشب	5	المنغنيز	1	75
غينيا	البن	34	الشاي	16	الجلود	2	52
كينيا	البن	31	الكاكاو	24	الخشب	15	70
الليسوتو	الصوف	96					96
ليبيريا	الحديد	57	المطاط	15	الخشب	9	81
ليبيا	البترول	90					90
مدغشقر	البن	42	السكر	2	لحم العجل	1.5	44.5
ماليزيا	التبغ	53.5	الشاي	19.5	السكر	9	82
مالي	القطن	43.5	الفستق	9	الذرة	1	54
موريطانيا	الحديد	81.5	النحاس	2.5	السمك	2	86
موريس	السكر	65.5	الشاي	2.5			68
المغرب	الفوسفاط	34	الرصاص	5	المنغنيز	1	40
ناميبيا	النحاس	72	الرصاص	15	الزنك	10	97
نيجيريا	البترول	88.5	الكاكاو	3.5			92
روانـدا	البن	78.5	الشاي	9	القصدير	6.5	94
السينيغال	الفستق	31	الفوسفاط	12	القطن	3	46
السودان	القطن	57	الفستق	12	الجلود	2	71
سويزلندا	السكر	46	الحديد	8			59
طانزانيا	البن	35	القطن	12	التبغ	5	52
الطوغو	الفوسفاط	44	الكاكاو	24	البن	12	80
تونس	الفوسفاط	42	البترول	4	السكر	1	47
اوغندا	البن	93	القطن	3	الشاي	3	99
فولتا العليا	القطن	38	الجلود	2	الفستق	1	41
الزائير	النحاس	44	البن	15	الزنك	2	61
زامبيا	النحاس	89	الزنك	3			92
بنغلاداش	القنب	22	الشاي	7			29
بيرمانيا	الرز	36	الخشب	26	القصدير	4	66
أندونيسيا	البترول	58	الخشب	26	المطاط	6	74
الهند	الحديد	4	الشاي	7	البن	3	14
ايران	البترول	90					90
العراق	البترول	97					97
الاردن	الفوسفاط	21					23
الكويت	البترول	80					80
ماليزيا	المطاط	19	البترول	14	الخشب	12	45
النيبال	الرز	44.5	الجلود	22.5	القنب	14	88
باكستان	الرز	18	القطن	5	البترول	2	25
السعودية	البترول	97					97
سيلان	الشاي	46	المطاط	15	زيت الكوكو	2	63
سوريا	البترول	64	القطن	15	الفوسفاط	3	82
تايلاندا	الرز	15	المطاط	10	القصدير	8	33

Source: Philippe.D et Christophe.G: "La stabilisation des prix des matières premières OP CIT. PP:181 et 182

وهكذا فان 41% من مجموع البلدان الواردة في الجدول (30 بلدا من العينة المشكلة من 73 بلدا) تخضع لمنتج قاعدي واحد ما بين 50% الى 100%، بينما يخضع ثلثي العينة لمنتجين قاعديين بما يفوق أو يعادل 50%، أما اذا أخذنا بعين الاعتبار المنتجات الثلاثة الرئيسية فان عدد البلدان التي تنحصر تبعيتها بين 50% و 100% يصل الى 53 بلدا.

فالبلدان النامية اذن خاضعة في تجارتها الخارجية لعدد ضئيل من المنتجات القاعدية التي تتخصص في انتاجها، كما أن هذه الدول نفسها تشترك وتساهم في انتاج نفس المنتجات تقريبا مثلا: البترول، الشاي، البن، القطن، السكر، النحاس، وهذه الخاصية ينجم عنهما أثرين متباينين:

1) حدوث التنافس بين هذه الدول في السوق الدولي، وبالتالي المساهمة في اضعاف مركز كل منتج على حدة وزيادة في حجم القلاقل التي يمكن أن يسببها التسابق على تضخيم الكمية المباعة وخلق فائض في العرض يتبعه انتكاس في الأسعار.

2) امكانية تكتل المنتجين ومن ثم التحكم في العرض، الا أن هذا الأثر يتوقف على الأهمية النسبية لحصة البلدان النامية في مجمل الصادرات الدولية من هذا المنتج القاعدي أو ذاك، وهذا ما سنتبينه لاحقا.

المبحث الثاني

تجارة المنتجات القاعدية

المطلب الأول :

الطلب على المنتجات القاعدية وعرضها

ان الطلب على المنتجات القاعدية يتوقف بشكل أساسي على الدول المتقدمة الصناعية ، أي على النشاط الاقتصادي فيها ، اذ تقوم هذه الأخيرة باستهلاك الجزء الأكبر ، حيث يفوق استهلاكها انتاجها ، بينما يفوق انتاج الدول النامية استهلاكها . فالدول المتقدمة الغربية لاتغطي الا حوالي 60% من حاجياتها في مجال الخامات المعدنية و 50% من المنتجات الطاقوية ، و تستهلك من 2 ، 3 الى 5 ، 3 مرة أكثر من المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد الواحد ، بينما تنتج من 4 الى 5 مرات أكثر مما تستهلك ، وهذا الاستهلاك لايتجاوز 13% الى 20% من المتوسط العالمي (10% في افريقيا ، 7 الى 15% في آسيا ، 50% في امريكا اللاتينية) ، بينما يتوازن انتاج الدول الاشتراكية واستهلاكها .(1)

الفقرة 1 : الركازات والمعادن

فيما يخص خامات المعادن ، فان الانتاج والاستهلاك ، بملايير الدولارات ، كانا في 1972 على الترتيب : الدول الغربية المتقدمة (10 ، 16) ، الدول النامية (7 ، 1) الدول الاشتراكية (5 ، 5) . والدول الغربية تقوم بتغطية عجزها عن طريق الاستيراد من البلدان النامية ، والجدول (9) يبين لنا حصة هذه الأخيرة في انتاج واستهلاك بعض خامات المعادن :(2)

---

(1) Maurice Byé et G.D de bernis: "Relations Economiques Internationales" OP.CIT P:664

(2) عبد المنعم الزنابيلي : سياسة المنتجات الأساسية والطاقة في هيئة الأمم المتحدة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1975 ص : 221

الجدول(9) : حصة البلدان النامية في انتاج و استهلاك بعض الركازات

الركاز	حصة الدول النامية من الانتاج العالمي عام 1972	حصة الدول النامية من الاستهلاك العالمي
الحديد	25	8
المنغنيز	31	
النحاس	8	
النيكل	37	4.5
التوتياء	20	7.5
الرصاص	18	7
القصدير	74	7
البوكسيت	50	5.5
الانتيموان	34	
الكوبالت	85	
الفوسفاط	31	
الكبريت	5	
البوتاس	4	

المصادر : - عبد المنعم الزنابيلي : سياسة المنتجات الأساسية و الطاقة في هيئة الأمم المتحدة مرجع سابق ص : 221 (بالنسبة للانتاج)

- بالنسبة للاستهلاك : Benachenhou;A:Le tiers Monde en jeu OP.CIT P:58

و هكذا نلاحظ بأن البلدان النامية تحوز الجزء الأكبر من انتاج خامات المعادن كما هو الشأن[1] عام 1982 فبالنسبة للكوبالت : الزائير 51% ، زامبيا 15% وللقصدير : ماليزيا 23% ، اندونيسيا 13% ، تايلندا 13% ، بوليفيا 11% ، البرازيل 4% ، و للنحاس : الشيلي 15% ، زامبيا 7% ، الزائير 6% ، البيرو 4% ، الفيليبين 3% و للبوكسيت : غينيا 13% ، جمايكا 10% ، البرازيل 7% .

و يشكل انتاجها حصة معتبرة فيما يتعلق بالانتيموان : بوليفيا 26% ، المكسيك 3% و الفوسفاط[1] : المغرب 15% ، تونس 3% ، الطوغو 2% و المنغنيز : 6% لكل من الهند و البرازيل و الغابون [illegible] و الحديد : البرازيل 12% ، الهند 5% ، و التوتياء : البيرو 9% ، المكسيك 4% ، الهند 3% . و الرصاص : البيرو 6% ، المكسيك 4% .

(1) Philippe.D et Christophe.G: " La stabilisation des prix des matières premières" OP.CIT P:190

(1) فيما يخص الفوسفاط يتعلق الأمر بسنة 1981 ، المرجع أعلاه ، ص : 185

بينما لاتشارك الابجزء ضئيل في انتاج النيكل والكبريت والبوتاس .

أما فيما يخص الاحتياطيات المعروفة والقابلة للاستغلال سنة 1982 [1]، فان البلدان النامية تستأثر بحصة الأسد بالنسبة للفئة الأولى : الكوبالت ، النحاس ، القصدير ، البوكسيت . بينما تعود الحصة الكبرى للبلدان الصناعية الغربية بالنسبة للموليبدان والذهب والبلاتين والرصاص والتيتان والتوتيا .

وفي المقابل نلاحظ أن استهلاك البلدان النامية لمجمل هذه الركازات ضئيل جدا ، بينما تقوم الدول الغربية باستهلاك الجزء الأكبر ، حيث بلغ استهلاكها سنة [2] 1970 : 75% من الألومنيوم ، 74% من النحاس ، 70% من معدن التوتيا ، مقابل 6 % من الألومنيوم و 4% من النحاس للبلدان النامية .

وتتضح الصورة أكثر اذا عرفنا أنه بالنسبة لنفس السنة ، قامت أوروبا واليابان باستيراد النصيب الأوفر من استهلاكها ، من ركاز الحديد وركاز النحاس والبوكسيت [3] (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) ومن معدن القصدير (ماعدا بريطانيا) ومن خام الرصاص (لكن ليس المعدن) ومن القصدير المركز (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) .

أما فيما يخص حصة البلدان النامية من صادرات الخامات أو الركازات المعدنية ، فهي هامة جدا بالنسبة للقصدير والبوكسيت والنحاس المكرر والفوسفاط ، ومعتبرة بالنسبة لكل من ركاز الحديد والمنغنيز ، كما هي واضحة في الجدول (11) .

ومع أن هذه المنتجات تتميز بتوزع الانتاج بين البلدان النامية والبلدان المصنعة ، الا أن عمليات الانتاج (تقنية الانتاج ، الأبحاث المنجمية ، الاستعمالات) تخضع في أغلب الحالات لشركات متعددة الجنسية ، كما هو الحال بالنسبة للحديد والمنغنيز والنحاس

1) Philippe.D et Christophe.G: "La stabilisation des prix des matières premières" OP.CIT P:19

2) P.ordonneau: " La bataille mondiale des matières premières", les éditions ouvrières, Paris 1979 PP 33-35.

3) Maurice Byé et G.D de bernis: "Relation Economiques Internationales OP.CIT P/658

والألومنيوم والقصدير . يضاف الى ذلك أن هذه الشركات تراقب جل صادرات[1]
البلدان النامية من الخامات المعدنية (الجدول 4).

وبما أن الطلب على منتجات البلدان النامية يعود أساسا للبلدان الصناعية الغربية ، فانه يمكننا القول بأن هذه الأخيرة تهيمن بشكل أو بآخر على عرض هذه الركازات و طلبها وأن سوقها يتبع لمنطق هذه الدول ذات الثقل الاقتصادي ، والتي تنتمي اليها الشركات المتعددة الجنسية .

الفقرة 2 : المنتجات القاعدية ذات الأصل الزراعي والمنتجات الغذائية

يمكن أن نميز لها في مجال الانتاج 3 أوضاع : - مجموعة من المنتجات للبلدان النامية شبه احتكار فيها مثل : الكاكاو ، البن ، المطاط ، القنب ، الكتان ، السكر ، القطن (الجدول 10) . وتستحوذ البلدان النامية على حصة الأسد في الصادرات العالمية من هذه المنتجات فكانت في سنة 1981 : 98% للسيزال و 97.9% للمطاط و 99.9% لكل من لب النارجيل و الكاكاو (الجدول 11) .

- مجموعة من المنتجات يتوزع انتاجها بين المجموعات الثلاثة : البلدان النامية ، البلدان الرأسمالية المصنعة ، البلدان الاشتراكية ، مثل ذلك القطن والمواد الدسمة والتبغ.

- مجموعة من المنتجات تفتقر اليها البلدان النامية و يتركز انتاجها في البلدان الصناعية : القمح ، الذرة ، الحليب ومشتقاته ، اللحوم والصوف . كما أن الجزء الأعظم من صادراتها هو بأيدي هذه الدول .

و يتضح لنا من خلال الجدول أدناه ، أن انتاج مجموعة الدول الاشتراكية واستهلاكها متوازن تقريبا ، بالنسبة لمعظم المنتجات ، مما يعني أن صادرات البلدان النامية

(1) Michel Dumas: " qu'est le nouvel ordre économique inter-national in: Revue tiers monde Tome: XVII, n°66, Avril-Juin 1976 P 268

توجه أساسا الى أسواق الدول الرأسمالية لسد العجز .

أما الطلب فتتحكم البلدان المتقدمة ، في الفئة التي لا يكفي انتاجها استهلاكها ، أما البلدان النامية فتقوم باستيراد المنتجات الغذائية وعلى الأخص الحبوب ، وهكذا فقد ارتفعت وارداتها فيما يتعلق بالتغذية الانسانية الى 436 بالقيمة ، والى 191 بالحجم سنة 1978 ، وهذا باعتبار 1970 =100 ، أما التغذية الحيوانية فقد ارتفعت بالقيمة الى 656 وبالحجم الى 312 في نفس الفترة .

الجدول (10): توزيع انتاج واستهلاك المنتجات الغذائية والمواد الأولية ذات الأصل الزراعي بـ % من المجموع العالمي سنة 1972

	البلدان النامية		الدول الرأسمالية المتقدمة		الدول الاشتراكية الأسيوية والأوروبية	
	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك	الانتاج	الاستهلاك
الحبوب	29.2	45.9	34.7	15.5	35.8	37.6
القمح	20.2	33.1	34.2	28.5	45.7	38.5
الأرز	58.7	58.7	8.2	6.9	33.2	34.5
القطن	44.5	29.9	24.1	36.6	31.5	33.6
السكر	48.1	32.6	29.1	41.5	22.7	25.9
المواد الدسمة	32.6	28.2	42.9	48.5	24.5	23.3
اللحم	19.0	18.2	49.8	51.0	31.2	30.8
الحليب ومشتقاته	19.6	21.6	50.0	49.7	30.4	28.7
الشاي	75.6	42.5	6.5	39.1	17.9	27.4
البن	99	33		66		0.04
التبغ	37.2	37.8	31.3	37.2	30.9	32.2
الكاكاو	99.9	30.1	0.1	66.1		3.8
المطاط	100.0	10.1		75.9		13.0
القنب والكتان	83.8	35.8		38.3	16.3	25.9

المصدر : عبد المنعم الزنابيلي : سياسة المنتجات الأساسية والطاقة في هيئة الأمم المتحدة ، مرجع سابق ص 227 .

(1) Benachenhou.A: " Le tiers monde en jeu" OP.CIT P:61

الجدول (11): الصادرات العالمية من المواد الأولية في 1981 بالنسبة للمنتجات الزراعية و 1979 بالنسبة للخامات والمعادن

المواد الأولية	توزيع الصادرات			تركز الصادرات		البلدان المصدرة الأساسية
	البلدان النامية	البلدان المتقدمة الرأسمالية	البلدان المتقدمة الاشتراكية	عدد البلدان	%	
القمح	4.7	91.2	4.1	5	—	الولايات المتحدة، كندا، ارجنتين، الجماعة الاقتصادية الاوروبية، استراليا.
الذرة	15.3	82.8	1.9	2	—	الولايات المتحدة، الأرجنتين.
البزور والكسب				3	74	الولايات المتحدة، ارجنتين، البرازيل.
زيت النخيل	97.2	2.8		2	75	ماليزيا، اندونيسيا.
زيت الكوكو	98.8	1.2		1	71	الفيليبين.
لب النارجيل	99.9			2	67	الفيليبين، بابوازي.
كاكاو	99.9			4	71	ساحل العاج، برازيل، غانا، نيجيريا.
البن	96.3	3.7		5	57	ساحل العاج، اندونيسيا، كولومبيا، البرازيل، المكسيك.
القطن	44.7	33.8	21.5	3	61	الولايات المتحدة، روسيا، باكستان.
الصوف	14.6	83.1	2.3	2	80	استراليا، زيلندا الجديدة.
السيزال	98	2		3	80	البرازيل، طانزانيا، كينيا.
القنب	89.5	2.7	7.8	3	88	النيبال، تايلندا، بنغلاداش.
المطاط	97.9	1.1	1	3	88	تايلندا، اندونيسيا، ماليزيا.
السكر	36.3	38.1	25.5	4	50	البرازيل، استراليا، كوبا، الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
الشاي	78	6.5	15.5			الهند، سري لنكا.
اللحوم	10	79.1	10.9			استراليا، الولايات المتحدة، الجماعة الاقتصادية الاوروبية.
منتجات الحليب	96.2					الجماعة الاقتصادية الاوروبية، زيلندا الجديدة، الولايات المتحدة.
الخشب المدور	37.1	44.9	17.9			
البوتاس		64.4	35.6	3	78	كندا، المانيا الديمقراطية، روسيا.
الفوسفاط	62.3	30.8	6.9	2	52	الولايات المتحدة، المغرب.
المنغنيز	42.9	36.3	10.8	4	79	افريقيا الجنوبية، الغابون، روسيا، استراليا.
البوكسيت	71			3	62	غينيا، جمايكا، غويانا.
الألومنيوم	8.6	76.4	15			
خام الحديد	42.2	46.8	11	5	64	استراليا، البرازيل، كندا، ليبيريا، الهند.
النحاس المكرر	65.1	34.9		4	65	الشيلي، زامبيا، الزائير، البيرو.
الرصاص	22.3	73.3	4.4			
القصدير	91	.8	1	4	79	ماليزيا، بوليفيا، تايلندا، اندونيسيا.
التوتياء	8.3	89.4	2.3			
الكروم	27.3	50	22.7	3	75	افريقيا الجنوبية، البانيا، الفيليبين.
التنغستين	39	30	31	4	61	الصين، تايلندا، بوليفيا، استراليا.
النيكل	35			4	58	كندا، كاليدونيا، استراليا، كوبا.

Source: Philippe Chalmin: " Les marchés mondiaux des matières premières" que sais-je, PUF, Paris 1984 PP:36 et 37

وقد يكون من المفيد أن نبين الأهمية النسبية لصادرات وواردات كل مجموعة من الدول وتطور هذه النسبة خلال العقد الماضي ، والمتعلقة بالمنتجات القاعدية الثمانية عشر الواردة في البرنامج المتكامل حول المنتجات القاعدية ، حيث يتضح أن البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي (كما هي واضحة في الجدول 12) تساهم بأكثر من ثلث اجمالي الصادرات العالمية لهذه المنتجات ، و تتجاوز وارداتها ثلثي الواردات العالمية ، بينما تصدر بلدان العالم الثالث أكثر من 58٪ و تستورد بين 11 الى 15٪ من اجمالي الواردات العالمية منها . أما إذا أخذنا فقط بعين الإعتبار المنتجات ال 10 الأهم(١) بالنسبة للعالم الثالث فان الأهمية النسبية لصادراته تزداد في حين تنقص قليلا تلك الخاصة بالبلدان المتقدمة .

الجدول(12) :صادرات وواردات المنتجات القاعدية ال 18 والمنتجات القاعدية ال 10 الأساسية في البرنامج المتكامل للمنتجات القاعدية ، 1970 ـ1975 و 1975ـ1980، ب %

المناطق	الصادرات: المنتجات القاعدية ال 18: الاجمالي		الصادرات: منها :المنتجات ال10 الأساسية		الواردات: المنتجات القاعدية ال 18: الاجمالي		الواردات: منها :المنتجات ال 10 الأساسية	
	متوسط 1970ـ75	متوسط 75ـ80	متوسط 70ـ75	متوسط 75ـ80	متوسط 70ـ75	متوسط 75ـ80	متوسط 70ـ75	متوسط 75ـ80
بلدان ذات الاقتصاد السوقي	33.72	34.45	22.23	20.86	76.15	70.93	71.18	66.02
البلدان النامية	58.98	59.73	71.55	73.62	11.59	15.03	13.45	15.47
البلدان الاشتراكية	7.29	5.81	6.21	5.53	12.21	14	15.29	18.43

Source: Manuel de statistiques du commerce international et du développement 1983, OP.CIT P:262

(١) انظر أسماء المنتجات ال 10 الأساسية في الجدول (26) .

الفقرة 3 : المحروقات

أما فيما يتعلق بالمحروقات فمن الواضح أن احتياطي البترول، يتركز بين أيدي بلدان أوبيب، اذ يبلغ ثلثي الاحتياطي العالمي، بل أن احتياطي السعودية المحقق في 1982 يتجاوز احتياطي مجمل دول غير الأوبيب، ماعدا الدول ذات الاقتصاد المخطط، ويبلغ حوالي ربع الاحتياطي العالمي (اعتمادا على الجدول 13) . أما العرض العائد لأوبيب فهو في حدود 40٪ من مجمل العرض العالمي، وهذه النسبة لا تتفق مع القدرة الحقيقية لانتاج المنظمة، ويعود سببها الى السياسة التي اتبعت في السنوات الماضية، والتي كانت تهدف الى الدفاع عن الأسعار، من خلال وضع حد أقصى لصادرات كل بلد وللمنظمة ككل .

الجدول (13) : احتياطي البترول وعرضه

	عرض البترول في العالم غير الشيوعي (مليون برميل / يوميا)			الاحتياطي المحقق (مليون برميل)	
	1983	1984	1985 الثلاثي الاول	1982	1984
السعودية	4.8	4.4	3.7	162400	
ايران	2.5	2.2	2	55308	
العراق	1.0	1.2	1.3	41000	
الامارات العربية	1.1	1.2	1.3		
الكويت	0.8	0.9	0.9	64230	
المنطقة المحايدة	0.4	0.4	0.3	5340	
قطر	0.3	0.4	0.3	3425	
نيجيريا	1.2	1.4	1.6	16750	
ليبيا	0.6	1.1	1.0	21500	
الجزائر	0.6	0.6	0.6	9440	
الغابون	1.8	0.2	0.2		
فنزويلا	0.8	1.7	1.6	21500	
اكواتور	0.2	0.3	0.3	1400	
اندونيسيا	1.3	1.3	1.2		
مجموع اوبيب	18.4	13.5	17.5	445157	506228
المكسيك	2.9	3	3	48300	
بلدان نامية اخرى	4.3	4.8	5.1		
الولايات المتحدة	10.2	10.4	10.6	29785	
بحر الشمال	3.1	3.4	3.7		
روسيا	0.9	1.0	1.0	63000	
العالم	44.6	46	45.1	670189.409	743628

Sources: - Le pétrole et le gaz arabes vol XV n°344 16 Février 1983 P:33

- Le pétrole et le gaz arabes vol XVII n° 390 16 Juin 1985 P:25

- Le pétrole et le gaz arabes vol XVII n°402 16 Décembre 1985 P:31

ومع ذلك تظل البلدان المصنعة خاضعة في مجال الاستهلاك، وبجزء كبير لما تنتجه وتعرضه بلدان أوبيب، وذلك لأن حاجياتها تفوق كثيرا قدرتها الانتاجية، كما هي واضحة في الجدول (14)، اذ في الوقت الذي ظل استهلاكها يتراجع حول 75% من الاستهلاك

الجدول (14): عرض البترول والطلب عليه (بملايين البراميل/ يوميا)

	الثلاثي الاول 84	الثلاثي الثاني 84	الثلاثي الاول 85	الثلاثي الثاني 85
الاستهلاك				
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	36.3	36.5	35.6	32.3
بقية العالم	11.4	11.4	11.6	11.6
	47.7	47.9	47.2	43.9
العرض				
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	16.5	16.4	17.3	17
بلدان نامية	7.9	8	8.3	8.4
الصادرات الصافية للبلدان الاشتراكية	1.5	1.9	0.9	1.5
أرباح العمليات	1.0	1.0	1.0	1.0
مجموع غير أوبيب	26.9	27.3	27.5	43.9
خام أوبيب	17.8	17.5	16.2	15
أوبيب	1.3	1.3	1.3	1.3
مجموع أوبيب	19.1	18.8	17.5	16.3
العرض الكلي	46.0	46.1	45.0	44.2

المصدر: le pétrole et le gaz arabes vol XVII n°394 16 Août 1985 P: 21

العالمي، لم يتجاوز عرضها في أحسن الأحوال – الثلاثي الثاني 1985 – 38.46% من الاجمالي العالمي، وحتى هذه النسبة لا يمكن لها أن تستمر طويلا لأن ذلك يهدد احتياطيات هذه المجموعة بالنفاذ السريع (1)، فاحتياطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ستنضب في فترة 12 الى 15 سنة، وتلك الخاصة بالولايات المتحدة

(1) le pétrole et le gaz arabes vol XVIII n°403 1er Janvier 1986 P:27

في أقل من 12 سنة، وعلى ذلك يمكن لبلدان أوبيب مضاعفة انتاجها دون أن تتعرض لهذا الخطر، اذ أن احتياطي البلدان العربية الأعضاء في المنظمة يصل الى 69 سنة.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فلم تسهم منظمة أوبيب الا بـ 16% من الانتاج العالمي سنة 1977 لتميل الى الانخفاض في 1980 كما يوضحها الجدول (15)، حيث أن البلدان النامية مجتمعة لم تسهم سوى بـ 11.69% من اجمالي الانتاج العالمي. في حين كانت حصة البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي 56.09%. الا أن هذه النسب لا تعبر عن الطاقة الفعلية لانتاج كل مجموعة فبالرجوع الى الاحتياطيات المحققة في 1/1/ 1983، نلاحظ أن مجموع احتياطي 3 بلدان أعضاء في أوبيب، يبلغ 23.5% من الاحتياطي العالمي، واذا أضفنا ليبيا المكسيك يصبح المجموع 26%؛ بينما تبلغ الحصة العائدة لروسيا 1% وباستثناء كندا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان تساهمان بـ 9.7%، فان مساهمات الدول الصنعة الأخرى ضئيلة جدا، وعلى ذلك فان جانب العرض في الأمد الطويل، لا يخضع لمنطق البلدان المتقدمة الصناعية، لاسيما اذا تذكرنا بأن الشركات المتعددة الجنسية، لا تسيطر على هذا المنتج القاعدي داخل البلدان المنتجة له على خلاف المنتجات الأخرى.

أما الاستهلاك فقد كان سنة 1980 يتوزع كالتالي [1]: امريكا الشمالية (بما فيها كندا) 42.26%، أوروبا الغربية 14.44%، أوروبا الشرقية (بما فيها الاتحاد السوفياتي) 30.62%، امريكا اللاتينية 4.14%، آخرون 8.51%.

وقد ظلت المبادلات الدولية من هذه المادة ضعيفة جدا، ولم تشكل سنة 1979

(1) M.E Benissad: " Eléments d'économie pétrolière" OP4 Alger 1981, P: 43

2) Khelif.A: "Tendance du marché et des prix internationaux du gaz naturel" in: cahiers de l'institut des sciences économique, université d'Alger n° 2 P:35

الا 10% من الانتاج المسوق (1).

الجدول(15): انتاج الغاز الطبيعي في العالم سنة 1980، والاحتياطيات المحققة في 1/1/1983

البلدان	انتاج الغاز الطبيعي في 1980 (مليون طن معادل الفحم)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار م³)	% من الاحتياطي العالمي
روسيا	515.84	35092	41
ايران	22.25	13657	15.9
الولايات المتحدة	710.69	5773	6.7
السعودية	0.85	3311	3.9
الجزائر	20.68	3141	3.7
كندا	94.91	2745	3.2
المكسيك	41.40	2146	2.5
اخرى	—	19686	23.1
المجموع العالمي	1878.97	85551	100
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	1053.96		
البلدان النامية	919.69		
البلدان الاشتراكية	604.91		

المصادر: العمود الاول من: CNUCED: "Manuel de statistiques du commerce" 1983 OP.CIT PP:492-523

العمودين 2، 3 من: Le pétrole et le gaz arabes, vol XV n°341 1er Juin 1983 P:23

وتعتبر كل من الجزائر، الاتحاد السوفياتي، البلدان المنخفضة، الكويت، كندا، السعودية المكسيك، بريني أهم البلدان المصدرة لهذه المادة في الوقت الحاضر، وكانت حصتها (2) سنة 1980 من اجمالي الصادرات العالمية كالتالي: الجزائر 3.52%، الاتحاد السوفياتي 18.73%، نيرلندا 18.10%، النرويج 8.66%، كندا 13.21%، اندونيسيا 9.5%، السعودية 7.79%، بريني 4.61%، الكويت 2.23%.

كما تعتبر الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان أهم الدول المستوردة لهذه، وعلى ذلك فالسوق الدولي للغاز الطبيعي يخضع لموازين القوى ما بين المصدرين والمستهلكين وعلى مدى التنسيق بين المصدرين وعلى وضع البدائل الأخرى للطاقة.

1) Khelif.A "Tendance du marché et des prix internationaux du gaz naturel" in: cahiers de l'institut des sciences économiques, OP.CIT P:38

2) CNUCED: Manuel de statistiques du commerce international" 1983 OP.CIT Tab.43 PP:208-234

المطلب الثاني :

أهم العوامل المتحكمة في طلب المنتجات القاعدية وعرضها

بالاضافة الى التحكم في عرض المنتجات القاعدية من طرف المنتجين لها ، وأستهلاكها من طرف المستخدمين لها ، فان تطور انتاجها وكذلك تطور الطلب عليها يتعلق بجملة من العوامل منها : امكانية الاحلال بين المنتجات ، التطور التكنولوجي وأثره على أستعمال المنتجات القاعدية ، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على صادرات البلدان النامية منها .

الفقرة 1 : الاحلال بين المنتجات القاعدية : ان معظم المنتجات القاعدية يمكن الاستعاضة عنها جزئيا بمنتجات أخرى وفي بعض الأحيان بمنتجات صناعية والجدول أدناه يعطينا فكرة واضحة عن ذلك .

المنتج	مواد الاحلال
الفولاذ	الالومنيوم ، الخشب ، النحاس ، اللدائن ، التيتان ، الزجاج ، التوتيا .
الالومنيوم	الفولاذ ، الخشب ، النحاس ، المغنزيوم ، اللدائن ، الورق ، الرصاص ، التيتان ، الزجاج ، الزنك
الكروم	الكوبالت ، النيكل ، المغنزيوم ، التنغستين .
الكوبالت	الكروم ، النيكل ، موليبدان ، فناديوم (يتعذر استبداله في القطع الممغنطة الدائمة) .
النحاس	الفولاذ ، الالومنيوم ، اللدائن ، الرصاص .
القصدير	الفولاذ ، الالومنيوم ، اللدائن ، الرصاص ، الزجاج (يتعذر استبداله تقريبا في مجال اللحام) .
الرصاص	الالومنيوم ، النحاس ، القصدير ، اللدائن .
التيتان	الفولاذ ، الالومنيوم ، الزنك (الصباغ) .
الزنك	التونطالوم ، الكوبالت ، النيكل ، موليبدان ، التيتان ، اللدائن .
التنغستين	الفولاذ ، الالومنيوم ، اللدائن ، التيتان (الصباغ) .
السكر	متصاوي سكر العنب (أساس النشاء بشكل عام من الذرة ، القمح ، البطاطا) ، شروب سكر العنب ، سكر اللبن .
البن	الهندبا .
المطاط الطبيعي	المطاط الصناعي .
الصوف ، القطن ، القنب ، الباعرة الليفية	الألياف الصناعية .

Source: Philippe.C: "négociants et chargeurs La saga du négoce international des matières premières" Economica, Paris 1983 PP:75 et 76

وامكانية الاحلال هذه، تمكن من التقليل أو حتى التخلي عن منتج قاعدي ما في الأمد الطويل لصالح منتج آخر، كلما سلكت أسعار الأول منحى تصاعديا لفترات طويلة، أو كلما كانت هناك امكانية لانتاج المنتج البديل في البلد المستورد اذ يتم التوسع في انتاجه، سواء أكان المنتج الاحلالي طبيعيا كالموجا وعباد الشمس والسلجم، المزروعة في البلدان المعتدلة المناخ والتي تحل محل المنتجات الزيتية وعلى الأخص الفول السوداني المنتج في البلدان النامية، أو كان منتجا احلاليا صنعيا كما هو الحال بالنسبة للأنسجة والمطاط، وهكذا فمن 1952 الى 1962 مثلا ازداد انتاج المنتجات التسيجية الصنعية ب 740٪ في حين لم يزدد انتاج القطن الا ب 24٪ والصوف ب 11٪(1)، وفي المقابل كان تزايد انتاج المطاط الصنعي سريعا، ورافقه نمو في الاستهلاك أسرع من نمو استهلاك المطاط الطبيعي وأكثر حجما منه، وهكذا فقد بلغ استهلاك الفرد بالكلغ من المطاط الطبيعي: 0.9 و 1.0 لسنتي 1970 و 1973 على الترتيب بينما كان نصيب الفرد لنفس السنتين بالنسبة للمطاط الصنعي: 1.8 و 2.2(2)

وهذا يبين لنا بوضوح كيف أن المنتجات الطبيعية المنتجة في البلدان النامية تتخلى عن مواقعها تدريجيا لصالح المنتجات الصنعية من جهة والمنتجات الأولية الزراعية من جهة أخرى المصدرتين من قبل البلدان المتقدمة .

الفقرة 2 : التطور التكنولوجي واستعمال المنتجات القاعدية

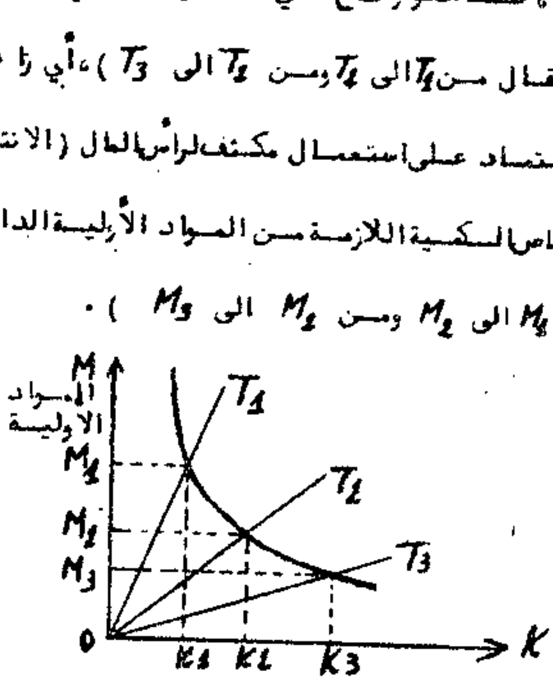
ان التطور التكنولوجي يسبب نموا بطيئا للطلب على المنتجات القاعدية، ذلك أنه يؤدي الى تقليل الكميات اللازمة من المواد الخام، فبالاضافة الى القدرة على الاسترجاع (حالة المعادن) التي تشكل جزءا معتبرا من انتاج بعض المعادن:

1) J.M Albertini: "Les mécanismes du sous-développement" OP.CIT P:104

2) IBID P:104

الرصاص، النحاس، التوتيا * .

فانه من أجل الحصول على وحدة واحدة من منتج صناعي معين ، وبتوفر تكنولوجيا متقدمة فانه يكون بالامكان استعمال توليفات متعددة من عناصر الانتاج الأساسية (رأس المال و المواد الأولية في هذه الحالة) للحصول على نفس الكمية من الانتاج (منحنى السواء *) ، كما هو واضح في المنحنى البياني التالي ، فكلما ازدادت التكنولوجيا تقدما (الانتقال من T_1 الى T_2 ومن T_2 الى T_3) ، أي زاد الاختراع التكنولوجي . وبالتالي الاعتماد على استعمال مكثف لرأس المال (الانتقال من K_1 الى K_2 ومن K_2 الى K_3) ، وانقاص الكمية اللازمة من المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية (الانتقال من M_1 الى M_2 ومن M_2 الى M_3) .



Source: M.E Benissad: "Economic internationale" OPU Alger 1983 P:230

فاذا كانت هذه المنتجات القاعدية مستوردة ، فانه يمكن التقليل منها كلما ارتفعت أسعارها . وهذا الموقف بدأ يبرز بوضوح في التوجهات الصناعية للدول الغربية فيلاحظ على سبيل المثال بأن نسبة المواد المستخدمة في الانتاج الى قيمة الناتج الوطني في الولايات المتحدة ، قد انخفضت الى ما يعادل النصف ، بين 1900 و 1960 .(1)

كما أن الرقم القياسي لتوسع التجارة العالمية ، لم يرافقه توسع مماثل ، في تجارة

(1) عبد المنعم الزنابيلي ، سياسة المنتجات القاعدية والطاقة ، مرجع سابق ، ص : 38

المنتجات القاعدية ، اذ باعتبار سنة 1951=100 فان الرقم القياسي للتجارة (1)

العالمية سنة 1974 بلغ :1002 ، وللدول المتقدمة 1078، وللبلدان النامية

922 (باستبعاد بلدان أوبيب يصبح 495 فقط) . وحتى مع كون الزيادة المسجلة

في البلدان النامية طفيفة نسبيا ، فان الرقم القياسي لصادرات المنتجات القاعدية

باستثناء البترول ، لم يزدد الا بشكل صغير جدا ، بالمقارنة مع الأرقام

القياسية لبقية السلع المصدرة كما هو واضح في الجدول(3) .

فتزايد الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة ، اذن لا يتطلب توسعا تناسبيا

في تجارة المنتجات القاعدية القادمة من البلدان النامية ، فبينما لم تزد

التجارة الدولية للمنتجات القاعدية (ماعدا البترول) ، من منتصف الخمسينات الى

مطلع السبعينات الا بوتيرة 4.5% سنويا ، فان التجارة في مجموعها قد تزايدت (2)

بوتيرة 8% سنويا .

ورغم التزايد الديمغرافي الذي يشهده العالم فان استهلاك المنتجات القاعدية ينمو

بشكل أبطأ من نمو الانتاج الصناعي (1.5% سنويا مقابل 2.7%) . (3)

الفقرة 3 : هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على صادرات البلدان النامية من المنتجات القاعدية

ان الشركات المتعددة الجنسية التي تنتمي للبلدان المتقدمة تهيمن وتراقب صادرات

البلدان النامية من المنتجات القاعدية بنسبة عالية جدا ، كما يبينها الجدول (16) .

---

1) J.M Albertini: "Les mécanismes du sous-développement" OP.CIT P:102

2) Abdelkader Si-Ahmed:" Nord-Sud les enjeux" OPU Alger 1981, P:9

3) Eric Arnoult: "Matières premières: Eléments pour un nouveau programme intégré" in; monde en développement n°41/42 Tome 11 1983 P:94

الجـدول (16) : مراقبة صادرات البلدان النامية من طرف الشركات عبر الوطنية

المنتجات	اجمالي قيمة الصادرات	% التي تتحكم فيها الشركات عبر الوطنية
المنتجات الغذائية		
الكاكاو	1737	85
الموز	793	75 _ 70
التبغ	1079	90 _ 85
الشاي	828	85
البن	7831	90 _ 85
السكر	4881	60
الرز	1102	70
القمح	449	90 _ 85
مواد أولية زراعية		
جلود	297	25
مطاط طبيعي	2202	75_ 70
القطن	2692	90 _ 85
القنب	172	90_85
منتجات غابية	4169	90
مواد منجمية ومعدنية		
نفط خام	29149	75
نحاس	3031	90_85
ركاز الحديد	1256	95_90
البوكسيت	918	95_90
القصدير	604	80_75
الفوسفاط	850	60_50

Source: CNUCED 1978 cité par: Benachenhou.A: "Le tiers monde en jeu" OP.CIT P:56

المبحث الأول

تشكل أسعار المنتجات القاعدية

مدخل نظري حول أنواع الأسواق التي تتشكل ضمنها الأسعار

ان تحليل تشكل الأسعار يتطلب معرفة أنواع الأسواق التي تتشكل فيها ، وطبقا للنظرية الاقتصادية ، يمكن أن نميز : المنافسة التامة ، الاحتكار ، المنافسة الاحتكارية .

1) المنافسة التامة[1] : وتحكمها الشروط التالية :

- ذرية السوق : أي أن أهمية كل بائع وكل مشتري ، في التأثير على تشكل الأسعار ضعيفة ، وذلك لتعددهم وصغر حجم وحداتهم .
- الاعلام الكامل أو علنية السوق .
- حرية الدخول والخروج ، أي يمكن أن يصبح كل طرف طالبا أو عارض بدون عائق .
- تجانس المنتجات أو عدم اختلافها : أي أنها لا تختلف في شكلها أو طريقة تقديمها ولا يمكن تمييز ما يعرضه بائع عن غيره .

والسعر يتحدد بالمواجهة الحرة بين العرض والطلب ، ويفرض على البائع والمشتري ويكون وحيدا . واذا افتقد أي عنصر من هذه الشروط تزول المنافسة التامة وتصبح هناك منافسة غير تامة أو ناقصة ، ويكون لأحد الأطراف تأثير على تشكل السعر .

2) الاحتكار : وهو أن يكون هناك بائع وحيد ، في مقابل مجموعة من الطالبين

(1) قارن : - فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، بيروت 1981 ص : 545

- O C D E:La formation des prix et la perfermance des systémes agro-alimentaires Paris P :23

في السوق ، وفي هذه الحالة يكون هو صانع السعر ، ومن مصلحته جعله أعلى من ذلك الذي يتحدد في ظل المنافسة التامة ، بحيث يسمح له بتحقيق ربح أعلى من المعتاد هو ربح المحتكر ، ومع ذلك فمن مصلحته تحديده عند مستوى أدنى من المستوى الذي يعظم أرباحه ، حتى لا يشجع السعر العالي دخول منتجين آخرين لديهم القدرة المالية أو التكنولوجيا وهما معا على دخول مجال الانتاج ، وأن يأخذ بعين الاعتبار المرونة السعرية للطلب لكي لا يؤدي ذلك الى عدول المشترين عن سلعته .

3) المنافسة الاحتكارية : ان المنافسة التامة خيالية ، ولا وجود لها في الواقع ، أما الاحتكار (احتكار البيع أو احتكار الشراء) فهو نادر جدا في مجال المبادلات الدولية وبين قطبي المنافسة التامة والاحتكار ، توجد وضعيات وسيطة ، تقوم على أساسها المبادلات الدولية ، أقصاها الاحتكار الثنائي ***duopole*** (وجود بائعين في مواجهة عدد كبير من الطالبين) ، واحتكار القلة (أ) ***oligopole*** (عدد قليل من البائعين في مواجهة عدد كبير من الطالبين) ، والمنافسة غير التامة لا تنحصر في الأسواق التي يلتقي فيها بعض المشترين وبعض البائعين ، بل يمكن وجودها حتى مع وجود عدد كبير من المنتجين العارضين وذلك بفضل تميز منتجاتهم ، وتسمى في هذه الحالة منافسة احتكارية (ب) ، وفيها تتم محاولة صد الطالبين ، عن التوجه الى منتجين آخرين ، باستعمال الدعاية والاغراءات والتخفيضات في الاسعار ، وتعددها واختلافها تبعا للمشترين بالنسبة لنفس السلعة ، وتغيير أشكال وكيفيات

(أ) يقابله احتكار قلة المشترين

(ب) على خلاف كثير من الاقتصاديين ، يرى شامبرلان ، بأن هناك فرق بين المنافسة غير التامة والمنافسة الاحتكارية . انظر في ذلك :

E.H.Chamberlin: Latheorie de la concurence monopolistique P U F,Paris 1953 chapitre ix P:211 et le suivant.

تقديمها مما يزيد من رغبة الطالبين في الحصول عليها .

وبهذه الكيفية يتم التأثير على تشكل الأسعار في ظل المنافسة الاحتكارية ، بل وفرضها أخذا بعين الاعتبار ، العتبة التي لا ينبغي تجاوزها ، حتى لا يعزف المستهلكون عن طلب السلعة ، ويتحولون الى سلعة منافسة .

وواضح أن لعبة العرض والطلب هنا ليست ذات تأثير كبير ، وذلك لأن جانب العرض يخضع للمنتج ، مما يستطيع معه تحديد سقف انتاجه ، بما يحقق له أرباحا احتكارية .

المطلب الأول :

آليات تشكل أسعار المنتجات القاعدية

ان المنتج القاعدي يتعرض لصفقات عديدة ، في وقت واحد بأسعار مختلفة وذلك لتعدد الأسواق واختلاف أنماط التسعير الخاضعة لهيكلة الأسواق .

الفقرة 1 : الأسواق بالآجل

1) تعريفها : سوق الآجل ((هو موسسة مالية ، تسمح لمتعامل ، بشراء أو بيع في لحظة معينة ، عقدا - من ورق - يمثل كمية من بضاعة محددة تماما . ومع أنه من الممكن دائما اجراء تعليم مادي فيما بعد ، فانه في أغلب الحالات يفك بعملية عكسية - بيع أو شراء - ، والمتعامل يحصل أو يسوي اختلاف الأسعار .)) (1)

فسوق الأجل يتعلق اذن بعقد بيع تجاري ، يتم فيه الاتفاق ، على نوعية بضاعة نمطية ، كميتها وسعر الوحدة ، وشروط الارسال وتاريخ التسليم أو تاريخ

---

(1)

Philippe Chalmin:"Les marchès mondiaux des matiéres premiéres" O P.CIT P:51

الدفع يكون في وقت لاحق أي عند أجل الاستحقاق. ودخول أجل الاستحقاق – الفترة الفاصلة بين الالتزام بالعملية واللحظة التي يجب فيها التسليم – لا يؤدي بالضرورة الى تسليم فعلي للمنتج، اذ قد يتم فك العملية بعملية أخرى في اتجاه معاكس لنفس أجل الاستحقاق أو بعملية فورية في اتجاه معاكس.

2) المتعاملون في سوق الأجل: هناك نوعان من المتعاملين

أ) المحترزون: و يقومون بعملية التحكيم بهدف الاحتماء من تقلب سعر البضاعة وذلك بالتعامل في سوق الأجل بعملية عكسية لتلك التي حققوها ماديا، حتى يكونوا بمنأى عن تحمل الخسارة التي مردها التالي:

– اذا قام المتعاملون بعملية شراء بالأجل فانهم يكونون في وضع غير مريح بالمقارنة مع منافسيهم الذين يشترون فوريا، في فترة استحقاق عقودهم اذا كان السعر الفوري للمنتج القاعدي أدنى من سعره بالأجل.

– أو اذا قام المتعاملون بعملية بيع بالأجل، وكان السعر الفوري للمنتج القاعدي عند أجل الاستحقاق أعلى من سعره بالأجل.

ب) المضاربون: يسعون للكسب من خلال ترصد حركة الأسعار فهم يشترون اذا توقعوا انخفاضا في الأسعار، ليستفيدوا اجراء عملية البيع، و بالعكس يقومون بالبيع المباشر اذا توقعوا انخفاضا في الأسعار مع اعادة الشراء لاحقا. و عمليات المضارب تتم في ((الورق)) فقط، سواء كانت الصفقة فورية – اذا كان التدخل في سوق الأجل يقود للاستحقاق – أو آجلة. و كسب المضارب يتمثل في الاستفادة من فوارق الاسعار.

(1) ((العمليات الفورية ... تستلزم تسليم المعدن للمشتري في اليوم التالي ... فهي تتعلق بتسليم فعلي لمخزون المعدن المعني ماعدا اذا تم تعويضها بمبادلات عكسية ناجمة عن استحقاق عمليات بالأجل معقودة سابقا)).

Serge Calabre:"Formation et evolution des cours des métaux" Economica,Paris: 1980 P:16

ج) سوق الأجل وأسعار المنتجات القاعدية : تتحدد أسعار أغلبية المنتجات القاعدية في بورصات التجارة ، حيث يلعب هيكل سوق الأجل ، دورا حاسما في ذلك . ((فبالنسبة لنفس البضاعة ، توجد عدة أسواق place للتسعير : وهكذا فالسعير يعالج في وينيبيق ، والبن في لندن ونيويورك وباريس والهافر ، والكاكاو في لندن ونيويورك وباريس ، والقمح في شيكاغو وليفربول وكنساس سيتي ومينيبوليس)) [1] .

وتغيرات الأسعار تسلسل ، أخذا بتسعيرات الأسواق القائدة أو المؤثرة دوليا ، حيث تستعمل لتشكيل أسعار الأسواق الأخرى (الأسواق الموجهة) حولها ، وهذه الأسواق القائدة ليست كائنة بالضرورة حيث العرض القوي ، فاما أن تكون متموضعة أو متمركزة ، في منطقة وفيرة الانتاج ، تتولى تموين المناطق ذات الاستهلاك الكبيرة أو تكون متموضعة في منطقة ذات استهلاك كبير جدا واستيراد وفير ، موجهة لتشكيل أسعار المناطق الغزيرة الانتاج والكبيرة التصدير .

ومن أهم البورصات التي تقوم بهذا الدور القيادي [2] : سوق لندن لمبادلة المعادن L.M.E. ويختص بتجارة المعادن غير الحديدية كالنحاس والرصاص والقصدير والفضة والنيكل والألومنيوم .

سوق لندن لمبادلة المنتجات L.C.E. يختص بالسكر والبن والكاكاو .

هيئة شيكاغو للتجارة Chicago Board of Trade تختص بالقمح والذرة والصوجا (العلف ، الزيت ، البذور) .

أسواق نيويورك للسكر الخام والبن والكاكاو .

سوق باريس للسكر الأبيض .

(1) P. Ordoneau: "La bataille mondiale des matières premières"
OP CIT. PP: 56 et 57

(2) Philippe Chalmin: "Les marchés mondiaux des matières premières"
OP.CIT P:55

وهناك بورصات أخرى تسعر فيها منتجات أخرى ، لكنها أقل تأثيرا على الصعيد الدولي ، كما أن هناك منتجات أخرى لاتوجد لها أسواق الأجل كتلك الخاضعة للبيع بالمزاد (أ) .

4) مدى فعالية سوق الأجل في تشكيل الأسعار الدولية للمنتجات القاعدية

رغم أن سوق الأجل يستعمل كأساس لتحديد أسعار عدد كبير من المنتجات القاعدية ، وحتى بالنسبة للصفقات التي لاتمر عبر هذا السوق والتي تتم في اطار العقود الطويلة الأمد أو في أسواق التراضي ، فان المراجعات الدورية – عندما لايكون السعر هو السعر اليومي للسوق الحر – تستند الى تغيرات أسعار المنتجات المعنية في سوق الأجل . فهل هذا يعني أن تشكل هذه الأخيرة يعبر عن السعر الفعلي الممثل للأسعار الدولية ، والذي لايخضع سوى لمنطق قانون العرض والطلب ولمدى وفرة أو ندرة منتج قاعدي ما ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال بالايجاب ، يستوجب تحقق الشروط الهامة التالية في السوق :

ا) أن تكون الكميات المتبادلة كبيرة بشكل كاف ، بالمقارنة بمجمل الصفقات الدولية من هذه المادة أو تلك .

ب) أن تكون استجابة التغير في السعر ، الناجم عن التغير في المستوى المقارن للعرض والطلب ، تناسبية .

ج) أن لايكون الاختلال بين العرض والطلب ، ناجما عن موازين القوى ، أي عن هيمنة أحد الطرفين المتعاملين .

د) عدم تأثر السوق بالاحداث التي يمكن أن تصيب اقتصاد البلد الموجود فيه ،

(ا) البيع بالمزاد : يستعمل بالنسبة لبعض المنتجات ، التي درجة نمطيتها ضعيفة ، أي متعددة الأشكال والنوعيات ، ويستعمل عادة بالنسبة للشاي والصوف .

والواقع أن السوق الدولي لا يستوفي أيا من هذه الشروط . فيما يتعلق بالشرط الأول فأغلب الصفقات تتم بمنأى عن سوق الأجل ولكن في اطار العقود الطويلة الأمد بين المنتجين والمستهلكين، وفي أسواق التراضي، وفي اطار البيع بالمزاد، وكذلك التبادل عن طريق المقايضة (1) .

والحصة العائدة لسوق الأجل، لا تتوافق سوى مع عرض وطلب متبقيين ، أي هي تلك الحصة التي تستجيب للحاجيات غير المنتظمة ، للمستعملين الذين يلجأون الى البورصة للتموين ، أو تلك الناجمة عن أخطاء التقدير من طرف المتعاملين اذ يلجأ العارضون الى المنفذ الوحيد لتصريف منتجاتهم المتبقية ، ألا وهو سوق الأجل بينما يلجأ اليه الطالبون لاكمال النقص المسجل في حاجياتهم .

كما أن طبيعة سوق الأجل ، وتدخل المحترفين والمضاربين تجعل المبادلات المادية لا تمثل الا جزءا يسيرا جدا ، من الرقم الاجمالي لمبيعات البورصة ، وهكذا ففي ((سوق لندن لمبادلة المعادن ، تمثل المبادلات المادية أقل من 10٪ من المبلغ الاجمالي للصفقات ، وأقل من 2.5 ٪ من الانتاج الاجمالي لكل معدن . وفي COMEX فان النسب المئوية أكثر ضعفا)) (1) . كما أن ((النسبة المئوية للأسواق الحرة ، في التعامل مع الكميات المتبادلة ، لا تتجاوز في المتوسط 10٪ ، لكن هذه الـ 10٪ هي التي تملي في الحقيقة قوانينها على الأسواق)) (2) .

أما انتفاء الشرط الثاني ، فهو ناجم عن انتفاء الشرط الأول ، بمعنى أن ضعف الصفقات

(1) المقايضة : ان هذه التقنية يتزايد استعمالها في المبادلات الدولية ، بسبب نقص العملات الصعبة في بعض البلدان النامية ، وكذلك من طرف البلدان الاشتراكية في تعاملاتها فيما بينها وفيما بينها وبين البلدان النامية . ((أن تجارة أوروبا الشرقية بالكاد ، وحوالي 60 ٪ من تلك الخاصة بأوروبا الشرقية وروسيا مع العالم الثالث ، تتم في اطار اتفاقيات المقاصة))

Alban Richard :"Les marchès des produits de base" OP.CIT P:294

1) Serge Calabre :Formation et evolution des cours des métaux" OP.CIT P:17 (1)

2) P:Ordonneau:"Labataille Mondiale des matières premières" OP.CIT P:76 (2)

المادية ، والانعكاس الكلي ، لأي تغيير في المستوى المقارن للعرض والطلب الدوليين ، على سوق الأجل ، وبالتالي على تشكل الأسعار فيه ، ما دام تنفيذ العقود الطويلة الأمد يعتبر صارما ولا يقبل أية زيادة أو نقصان ، هو الذي يؤدي الى عدم التناسب في تغير الأسعار مع التغير في المستوى المقارن للعرض والطلب الدوليين .

ولتوضيح ذلك نفترض أن العرض العالمي S لمنتج قاعدي ما يساوي X وأنه معادل للطلب العالمي D عند سعر معين . وأن حصة الكميات المتبادلة في سوق الاجل 10% في المتوسط أي أن S ينقسم الى $S_1 = 0.1X$ لسوق الأجل و $S_2 = 0.9X$ للأسواق الأخرى .

اذا زاد العرض العالمي S بنسبة مئوية مقدارها r وظل D ثابتا ، فان $D = X$ ، $X(1+r) = S'$ وبما أن فائض العرض يتوجه كليا الى سوق الأجل ، فان S' ينقسم الى $S'_1 = X(0.1+r)$ و $S'_2 = S_2 = 0.9X$ والنسبة بين D_1 ، S'_1 هي $(0.1 ، 0.1+r)$ أو $(1 ، 1+10r)$. أما لو تم توزيع الفائض بين سوق الأجل والأسواق الأخرى بنفس النسبة الأصلية $(1 ، 9)$ ، لكانت النسبة بين D ، S'_1 هي $(1 ، 1+r)$.

أما لو افترضنا أن S ظل ثابتا ، D انخفض بـ r ، فان النسبة بين D'_1 ، S_1 تكون $(1 ، 1+10r)$ عندما يوجه كل الفائض الى سوق الأجل .

اذا انخفض S بـ r ، D ظل ثابتا ، يصبح : $S' = X(1-r)$ و $D = X$

وتكون النسبة بين D_1 و S'_1 هي $(1 ، 1-10r)$ ، لكن النسبة الفعلية بين D و S' هي $(1 ، 1-r)$.

أما لو ظل S ثابتا ، وزاد D بـ r فتكون النسبة بين D_1 ، S'_1 هي $(1 ، 1+10r)$ والنسبة الفعلية بين D ، S' هي $(1 ، 1+r)$.

لو حدث تغيير في كل من العرض والطلب العالميين في اتجاهين متعاكسين :

ـ اذا زاد S بـ ٢ وانخفض D بـ ٢ تكون النسبة بين D'_1 ، S'_1 هي (10٢–1، 10٢+1)

والنسبة الفعلية بين D' ، S' هي (٢–1، ٢+1) .

ـ اذا انخفض S بـ ٢ ، وزاد D بـ ٢ تكون النسبة بين D'_1 و S'_1 هي (10٢+1، 10٢–1)

والنسبة الفعلية بين D' و S' هي (٢+1، ٢ – 1) .

وهكذا يتبين لنا في جميع هذه الحالات ، أن أي تغير طفيف في النسبة بين العرض والطلب الدوليين ، يكون له انعكاس كبير على نفس النسبة في السوق الحرة فبدلا من تغير أحد طرفي النسبة أو كليهما بـ ٢ فانه يتغير بـ 10٢ (ولو طبقنا نفس الكيفية ، باعتبار أن المبادلات المادية تمثل 2.5 ٪ ـ الواردة أعلاه ـ لأصبح التغير في أحد طرفي النسبة أو في كليهما 40٢ بدلا من ٢).

أي أن التغير في المستوى المقارن للعرض والطلب لا يؤدي الى حدوث تغير تناسبي في الأسعار المتشكلة في سوق الأجل ، وهذه الأخيرة لا تمت بصلة الى الأسعار التي تعبر فعليا عن وجود فائض أو شح في المنتج القاعدي .

واذا أخذنا في الحسبان ، الدور الكبير الذي تلعبه المضاربة في توسيع مجال تقلبات الأسعار ، وتسريع حركاتها صعودا وهبوطا ، وذلك من خلال الايحاء بوجود شح وهمي في مخزون مادة ما ، فيزداد الطلب عليها وترتفع أسعارها ، وعند ذاك تنزل كميات هامة الى السوق فيحدث انهيار في الأسعار .

أما الشرط الثالث فهو يعني عدم وجود هيمنة من أي نوع ، سواء في مجال عرض المنتجات القاعدية أو طلبها ، وهو ما لا يتفق والواقع . ذلك أن توزع الصادرات الدولية يتركز في الغالب في أيدي عدد قليل من الدول أو الشركات الكبرى المتعددة الجنسية (الولايات المتحدة : الصوجا ، أو بيبب :البترول الخام ... الخ)

كما أن عدم تكافؤ اقتصاديات الدول على صعيد التقدم الصناعي ، قد انعكس

في عدم تكافؤ، خاصة في طلب المنتجات القاعدية الضرورية لهذه الصناعة أو تلك، مما جعل الطلب العالمي أيضا شبه محتكر من طرف هذه الدول وشركاتها

لكن يبدو لنا أن الهيمنة لا تتوقف عند هذا الحد، وإنما تتعلق أيضا بالمخزونات الاستراتيجية(1) التي تكونها الدول المتقدمة لتتمكن بواسطتها، من التأثير بشكل كبير على تشكل الأسعار في السوق الحر، إذ يمكن إغراق السوق بكميات ضخمة كلما بدا تحسن في الأسعار، مما يعيد الأسعار إلى مستوياتها الدنيا .

أما الشرط الرابع فيعني حيادية اقتصاد البلد الموجود فيه السوق الآجل، لكن الواقع يثبت، أن تموضع هذا الأخير، في البلدان الصناعية الغربية له تأثير كبير على تشكل الأسعار، فحدوث أي اضطراب في موانئ الشحن أو في المواصلات سينعكس فورا على الأسعار . ثم ان انتماء المتعاملين فيه، الى هذه الدول أي غربيا، عن خدمة مصالحهم الخاصة، وبالتالي خدمة مصالح بلدانهم، سواء تعلق الأمر بالمنتجات التي تصدرها مثل الحبوب، أو التي تستوردها كما هو الحال بالنسبة لأغلبية المنتجات القاعدية الأخرى : البترول الخام، النحاس ...

الفقرة 2 : أسعار المنتجين ((الكارتلات)) : ان الكارتلات تهدف في العادة الى الدفاع عن مستوى معين لأسعار المنتجات القاعدية المعنية، والحد من تقلباتها. ولتحقيق ذلك تلجأ الى المخزونات المعدلة، أو الى تحسيس الصادرات أو حتى

(1) الجدول (17) : أهم المخزونات الاستراتيجية الموجودة

البلد	الحجم	المحتوى
الولايات المتحدة	7.2 مليار دولار	93 منتج (3 سنوات استهلاك وسطيا)
فرنسا	3 مليار فرنك مقدر	منتجات شهرين من الاستهلاك)
بريطانيا	50 مليون دولار	3 أشهر من الاستهلاك لبعض المنتجات
اليابان	120 مليار ين (470 مليون دولار)	11 منتج (الهدف شهرين من الاستهلاك في 1987) + الالومنيوم

urce:Philippe Chalmin :"Les marchès Mondiaux des matières premières".OP CIT P:121

تحصيص الانتاج أو ترفق الأول بالثاني ، وهي بهذا تتحكم في الإنتاج وتملي أسعار عقودها المباشرة مع المستهلكين ، على السوق الحر . الا أن عمل الكارتل يخضع لجملة من الشروط من الصعب تحقيقها :

- عدم تعارض أهداف واستراتيجيات أعضائه ، كأن لايكون بعضها منتجا هاما ومستهلكا هاما في آن واحد ، وكذلك عدم التفاوت الكبير في تكاليف الانتاج ، حتى لا يؤدي ذلك الى اختلاف في تحديد مستوى السعر .

- ضعف المرونة السعرية للطلب على المنتج القاعدي .

- مساهمة كل المنتجين في الكارتل .

- عدم قدرة أي طرف آخر الدخول في مجال الانتاج ، أو امكانية ضمه في الحالة العكسية .

- مراقبة الانتاج (تحصيصه) حتى في الظروف المواتية ، أي عدم التخلي عن التحصيص عند ارتفاع الأسعار ، لأن ذلك قد يؤدي الى المبالغة في الإنتاج ، وبالتالي خلق فائض في السوق يصعب التحكم فيه .

- وضع سقف أعلى للانتاج الكلي بما يتلاءم والطلب العالمي .

- استراتيجية المنتج وعدم وجود منتجات احلالية له .

وبدون تحقق أي من هذه الشروط ، تصبح الأسعار عرضة للتدهور والتقلب ، وبالتالي يفقد الكارتل مصداقية وجوده ، لأن انتفاء أي منها يفتح الباب أمام امكانية احداث فائض لا يجد تصريفه الا في السوق الحر ، ولضيق هذا الأخير تتراجع الأسعار بسرعة ، وهو ما حدث بالنسبة للبترول الخام ، ابتداء من 1983 بشكل خاص ، اذ أن ارتفاع سعره قبل ذلك قد شجع المنتجين غير المنتسبين لأوبيب على زيادة الانتاج والتصدير ، وحتى مع تقليص أو بسبب لسقف انتاجها لم يجد

نفعا لأن بعض أعضائها لم تحترم حصصها ، و هكذا انتقلت عملية تشكيل الأسعار من يد أوبيب الى السوق الحر ، وأصبحت أسعارها مجرد انعكاس لما يحدث فيه و هو ما يفسر لنا الإنخفاضات المتتالية لسعر البترول الخام ابتداء من السنة المذكورة آنفا .

الفقرة 3 : أسعار الشركات المتعددة الجنسية

ان بعض المنتجات تدخل ضمن احتكار قلة الشراء ، من طرف بعض الشركات المتعددة الجنسية المستعملة لها ، و مثال على ذلك ركاز الحديد و ركاز المنغنيز والتبغ ، والمنتج يأخذ قيمته من قيمة المنتج المحول اليه ، فسعر المنتج هو سعر متبقي في هذه الحالة ، أي أن جزء المنتج الأصلي لا يتم الا بعد حصول المحولين والمكررين والموزعين على جزءاتهم . فتشكل الأسعار في هذه الحالة يأخذ اتجاها عكسيا ، أي أن سعر المنتج النهائي أو الوسيط هو الذي يحدد سعر المنتج القاعدي ، و من الطبيعي أن يكون سعر هذا الأخير أدنى ما يمكن و في المقابل وفي المقابل يحقق المستهلكون و الشركات المتعددة الجنسية ريوعا احتكارية ضخمة .

ولكن الشركات المتعددة تسلك طريقا آخر ، هو اتمام المبادلات بين فروع الشركة الأم ، مما يوفر لها مرونة كبيرة في تحديد الأسعار والتلاعب بها ، و تكون أسعار التحويل داخل الشركة بعيدة عن الأسعار السائدة في الأسواق الدولية ، و تهدف الشركات بذلك الى اخفاء أرباحها عن السلطات الضريبية في البلد المضيف حتى تحقق توفيرات جبائية ، و ذلك بتحويل جزء من الأرباح الخاضعة للضريبة من بلد يطبق معدل ضريبة مرتفع الى فرعها في بلد يطبق معدل ضريبة منخفض . كما يمكن للشركة متعددة الجنسية ، لمجابهة الحقوق الجمركية أن تقوم بتخفيض السعر المعلن للصفقة عندما يكون حق الدخول قيمي وبهذا

التلاعب تنخفض المداخيل الجمركية للبلد المستورد .

الفقرة 4 : أسعار الاتفاقيات بين المنتجين والمستهلكين

من بين هذه الاتفاقيات ، العقود الطويلة الأجل (سنعالجها بالتفصيل فيما بعد) ، وفيها يتم التفاوض على الأسعار ، وتحديدها يخضع لموازين القوى ، وأسواق التراضي التي تتعلق في الغالب بفترة طويلة نسبيا ، وأسعارها اما أن تكون مرتبطة مباشرة بسعر السوق الحر أو متمحورة حول الصفقات الأكثر أهمية ، أو حتى مع تطور أسعار المنتجات نصف النهائية مثل الفوسفاط ، أو حول أسعار المنتجات البديلة مثلما هو حال الغاز الطبيعي .

المطلب الثاني :

تشكل أسعار المنتجات القاعدية

بعد أن رأينا الآليات التي تتشكل ضمنها أسعار المنتجات القاعدية ، سنعمد الآن الى معرفة ما تتشكل هذه الأسعار ، وسنبني تحليلنا هنا – على خلاف ما نفعله في المبحث القادم وما يليه – على سعر استهلاكها ، أي على سعر المستعمل أو المستهلك النهائي ، وهذا حتى نتمكن من معاينة الاقتطاعات الكبيرة التي تجريها البلدان المستهلكة ، بغية حماية منتجاتها المحلية ، بواسطة الرسوم الجمركية ، مما يضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من لدن الدول النامية ، أو تقليص قدرة البلدان النامية ، على رفع أسعارها فوق عندما لا تكون لهذه المنتجات بدائل .

الفقرة 1 : عنصر سوق المنتجات القاعدية :

ان سعر المنتجات القاعدية يختلف تبعا ، لكونها منتجات زراعية أو منجمية (بما فيها المحروقات) ، وسبب ذلك أن التربة لا تفقد خصوبتها عند استعمالها في عملية الانتاج ، من أجل اعادة استعمالها في عملية انتاج أخرى . أما المناجم (أو الآبار) فهي تفقد تدريجيا من الطبقات أو الترسبات الموجودة فيها ، وتؤول نحو النضوب النهائي . يقول أ . مارشال ((. . بينما ما تعطينا المناجم هو جزء من كنوز تكدست فيها . فمنتج حقل هو شيء آخر غير التربة نفسها ، لأنه اذا حرث الحقل جيدا ، فانه يحتفظ بخصوبته ، لكن منتج منجم هو من المنجم ذاته . . .)) (1) .

وهكذا فسعر سوق المنتجات الزراعية يتشكل من سعر انتاجها (تكاليف الانتاج :

---

(1) ، A.Marshall:"Principes d'economie politique";Livre III PP:326et 327publication gramma,Paris 1971

تكاليف المعدات الانتاجية والمواد الأولية والأجور، مضافا اليها ربح بمعدل متوسط أي مماثل لذلك الموجود في أغلب فروع النشاط الاقتصادي) مضافا اليه الريوع.

أما سعر سوق المنتجات المنجمية، فيتشكل من سعر اعادة انتاجها (سعر الانتاج + اعادة تشكيل احتياطي مماثل) مضافا اليه الريوع.

وحسب الصيغة المقترحة من طرف W.F Lovejoy و P. T. Homan لحساب سعر (1) اعادة انتاج البترول الخام فانه يساوي :

$$\text{سعر الانتاج} + \frac{\text{تكلفة التطوير وتكلفة التنقيب}}{\text{عدد البراميل التي ستضاف بالتنقيب الى الاحتياطيات المحققة}}$$

واذا عممنا هذه الصيغة على بقية المنتجات المنجمية، مع تغيير وحدات القياس فان كلفة اعادة التشكيل ستختلف لا محالة، بالنسبة لنفس المنتج، من بلد الى آخر، تبعا للاستثمارات المكرسة للتنقيب وتبعا لما يحتويه باطن الأرض، وكلما شح المنتج زادت معه تكلفة اعادة التشكيل، فاذا اقترب من النفاذ أصبحت تكاليف التطوير والتنقيب اللازمة لاضافة برميل (أو طن واحد من الركازات) للاحتياطي كبيرة بما فيه الكفاية، ويستتبع ذلك بالضرورة، الارتفاع المذهل في سعر اعادة الانتاج، مما يجعل من الصعب قبول سعر سوقه.

وعلى ذلك فاذا كان يمكن تطبيق هذه الصيغة عمليا، فانها لا تعوض المنتج بشكل دقيق ومجزء ما تفقده مناجمه (أو آباره)، بما يكفل له استمرار الانتاج لآماد طويلة، ودخول السوق كبائع.

وفي التجارة الدولية للمنتجات القاعدية، يمر المنتج المنجمي، قبل وصوله الى المستعمل أو المستهلك النهائي بعدة مراحل هي : الاستخراج، النقل التكرير، التوزيع وعليه فان سعر سوقها هو التكلفة المتوسطة لهذه المراحل

(1) J.P.Angelier:"La rente pétrolière" CNRSenergie et societé Paris 1976 P:26

زائدا ربحا بمعدل متوسط زائدا تكلفة اعادة تشكيل الاحتياطي مضافا اليها الريوع .

الفقرة 2 : الريوع

1) تحديد الريوع : ينقسم الريع الاجمالي الى ريوع تفاضلية ، ريع مطلق، ريوع احتكارية .

ا) الريوع التفاضلية : يدفع الريع التفاضلي حسب ريكاردو بسبب عدم اتساع الأرض بدون حدود ، وعدم تمتع الأرض بنفس الخصائص ((لأن السكان يتزايدون فان ذلك يستوجب استصلاح أراضي أقل جودة ومكانة)) (1) . وفيما يخص المناجم لأنها ذات نوعيات مختلفة ((لكن المناجم ذات نوعيات مختلفة ، وبنفس كمية العمل يعطي كل منها نتيجة مختلفة ، والمعدن المستخلص من المنجم الأفقر من بين المناجم المستغلة ، ينبغي أن تكون له على الأقل قيمة تبادلية ، كافية ليس فقط لدفع ثمن الملابس والغذاء والحاجات الأخرى الضرورية لصيانة من يعملون في استغلال المعدن ونقله ، ولكن ينبغي أيضا أن تغل الربح العادي والعام لمن يقدم الرأسمال الضروري للمؤسسة ، ودخول رأس المال مع ربح الى المنجم الأفقر، الذي لا يغل أي ربح ، أي ريع ، لمالك الثروة . هذا المنجم يستخدم لتسوية ريع كل المناجم الأخرى الأكثر انتاجية)) (2) .

وهكذا فكلما استعملنا أرضا أقل خصوبة أو منجما أفقر كلما حقق مالكو الأراضي الأخصب والمناجم الأغنى ريعا ، أما الأراضي والمناجم الحدية فان ريعها معدوم ، وذلك لأن سعر السوق موحدا ، ومعدلات الأرباح لا يمكن أن تختلف بفعل المنافسة ، وتستقر عند المستوى الملائم لاستغلال الأرض الحدية .

1) D.RICARDO:"Des principes de l'èconomie politique et l'impôt"
Flamarion Paris 1977,"De la rente de la terre,p:59
2) Ibid p:73

ولقد ميز ريكاردو عن الريع الممتد RENTE EXTENSIVE الموصوف أعلاه، الريع المكثف RENTE INTENSIVE ويتم الحصول عليه بمضاعفة رؤوس الأموال في الأراضي التي سبق فلحها لزيادة انتاجها ((بفرض أن الأراضي رقم : 1، 2، 3 تعطي باستعمال نفس رأس المال المنتج الصافي : 100، 90، 80 ... من القمح .... يحدث في الغالب، أنه قبل استصلاح رقم : 2، 3، 4 أو الأراضي الأقل خصوبة، يمكن استعمال رؤوس الأموال بكيفية أكثر انتاجية في الأراضي التي سبق زرعها. إذ قد يحدث أنه بمضاعفة رأس المال الأولي المستعمل في رقم : 1، يكون الناتج، الذي لايمكن أن يتضاعف أو يزيد ب 100.. لكنه يزداد ب85... وهي كمية تتجاوز ما يمكن أن يعطيه هذا الرأسمال الإضافي لو كرسناه لزراعة الأرض رقم : 3 ... والريع هو دائما الفرق بين المنتجات المتحصلة من استعمال كميتين متساويتين من رأس المال والعمل)) (1) .

ويسمي ماركس النوع الأول بالريع التفاضلي I، والنوع الثاني بالريع التفاضلي II حيث كتب يقول ((الريع التفاضلي ... ينجم عن اختلاف انتاجية رأسماليين مستثمرين في أراضي متساوية المساحة، لكن مختلفة الخصوبة... وبخلاف ذلك اذا استثمرت كتل من رؤوس الأموال ذات انتاجية مختلفة على التوالي في نفس الأرض بدلا من أن تكون بالتوازي في أراض مختلفة، بشرط فقط أن تكون النتائج المحصلة هي نفسها)) (2) .

فالريع التفاضلي ينجم اذن عن : ـ الخصوبة : أي التباين في خصوبة التربة بالنسبة للمنتجات الزراعية أو خصوبة الطبقات الرسوبية أي اختلاف تكاليف الإستخراج بفعل عمق البئر أو المنجم ومنسوبه .

ـ الموقع : اختلاف المسافة التي تفصل بين مكان الانتاج ومكان الإستهلاك،

(1) D.Ricardo:"Des principes de l'economie politique",OP. CIT,PP:60 ET 61

2)K.Marx:"Lecapital,critique de l'economie politique",livre III Tome:3 Paris 1960 editions sociales P:63

ـ النوعية : تتمثل في اختلاف النوعيات و صفاتها ، و بالنسبة للبترول تتعلق أيضا بكثافته و حمولته من الكبريت .

ـ التكنولوجيا :اختلاف التكنولوجيات المستخدمة تؤدي الى اختلاف الانتاجيات و من ثم اختلاف تكاليف الوحدة الواجدة .

ب) الريع المطلق :بالنسبة لستيوارت ميل(1) ، فحتى الأراضي الرديئة تتوصل بعائد مادامت هناك حاجة الناس لاستغلالها ، فالريع ليس فقط ريعا تفاضليا ، بل أيضا ريعا مطلقا .

أما ماركس(2) فيرى أن العلاقة بين سعر انتاج بضاعة و قيمتها يتحدد بالتركيب العضوي لرأس مال المنتج ، فاذا كان تركيبه العضوي أقل من التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي ، فان قيمة انتاجه تكون أعلى من سعر انتاجه ، و العكس اذا كان التركيب العضوي لرأس مال المنتج في محيط انتاجي معين أكبر من التركيب العضوي لرأس المال الاجتماعي ، فان قيمة البضاعة تكون أدنى من سعر انتاجها و ((في كل حالة ، فان هذا الريع المطلق ، الذي يتولد عن تجاوز القيمة لسعر الانتاج ، لايشكل سوى جزء ا من فائض القيمة الزراعي ، محولا الى ريع ، يستأثر به المالك العقاري ، و مصدره كالريع التفاضلي هو تحول الأرباح الزائدة الى ريع)) (3) .

و هذا الريع المطلق يرتبط بالملكية العقارية ، التي تشكل عائقا في وجه الرأسمال الاستثماري ، و مالم تستطع ريعا حتى بالنسبة للأرض التي لاتغل ريعا تفاضليا فانه لايمكن للرأسمالي زراعتها ، ولذلك ((فسعر السوق يجب أن يرتفع حتى المستوى الذي يمكن الأرض من أداء فائض على سعر الانتاج ، أي يغل

(1) فتح الله ولعلو :الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل و النقود و الائتمان ، الجزء الثاني الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، بيروت 1981 ، ص :107

2)K.Marx:"Le capital".OP.CIT P:143

3)Ibid PP:147 et 148

ريعا))(1)

ج) ريوع الاحتكار : تخضع ريوع الاحتكار لشقل الاحتكار، ومصدره سعر الاحتكار الذي يغل أرباحا غير عادية تتحول الى ريع، وهو مرتبط بالعوائق التي يضعها أصحاب رؤوس الأموال في الفرع الذي يراقبونه مما يسمح لهم بفرض سعر عال وتحقيق ريع احتكاري .

2) تخصيص الريوع أو توزيعها

اذا كان المنظرون قد قدموا تحليلات نظرية لتحديد الريع، فمن الصعب معرفة مبلغة احصائيا والتمييز بين مختلف أشكاله، ولا تتوفر حسب علمنا احصائيات تعطي مبلغا نقديا لكل نوع من الريوع، ومع ذلك يمكن أن نستشف ضخامة هذا المبلغ وما يتبعه من تحويل للقيم الدولية اعتمادا على مقارنة سعر الاستهلاك بمكوناته .

حسب الأونكتاد (2) فان نسبة سعر النحاس المركز لسعر الجملة الى أسلاك النحاس في فرنسا خلال الفترة 1955 ـ 1973 كان ما بين 52% و 55% . أما نسبة سعر ركاز الحديد (فوب) المصدر من قبل الدول المتخلفة ـ للطن ـ الى سعر طن الفولاذ البضاعي من السبائك (أوروبا أو الولايات المتحدة) فكانت : 12.5% في الفترة 1955 ـ 1960 و 12.8% في الفترة 1967 ـ 72 و 7.9% سنة 1973 (واذا أخذنا الصفائح القوية تكون على الترتيب : 13.2% ، 8.1% ، 5.8%) . أما فيما يخص النسبة بين سعر البوكسيت المصدر من طرف البلدان المتخلفة والألومنيوم المنتج في الدول المتقدمة فهي من 2.7% الى 3.9% بالنسبة لسبائك الألومنيوم ومن 3.3% الى 5.3% بالنسبة لصفائح الألومنيوم في الولايات

(1) يرى ايمانويل أن ((ماركس لم يعط السبب الدقيق الذي يجعل السعر البضاعي للمنتج الزراعي يتقيد بقيمته))
A.Emmanuel:"L'échange inégal"François Maspero Paris 1978 P:234

و أن ((الريع المطلق هو . . . مبلغ الريع الذي يطلب من طرف مالك أفضل أرض مستبعدة اذا طلب منه تأجيرها، والريع التفاضلي هو الفرق بين سعر انتاج كل أرض مزروعة وسعر انتاج أفضل أرض مستبعدة))
Ibid P:238

(1) 1)K.Marx:"Le capital" OP.CIT P:146
(2) 2)Maurice,B etG.D.de Bernis:"Relations economiques inter-nationales" OP.CIT P:669

المتحدة (من 3.3% الى 8.3% بالنسبة لصفائح الألومنيوم في فرنسا) .

وفيما يتعلق بالموز فان نسبة تكاليف الانتاج الى سعر الاستهلاك لاتمثل سوى (1) 5.11% ، أما مكونات سعر البترول فان الجدول التالي يعطينا صورة واضحة عنه .

الجدول(18) :هيكل سعر البترول في فرنسا في 1970 و 1974 بالنسبة لخام متوسط.

% (1974)	فرنك / طن (1974)	% (1970)	فرنك / طن (1970)	
17.7	145	19	89	الأرباح الاضافية للشركات
38.4	315	56.4	265	الضرائب الفرنسية
32.1	263	8.1	38	اقتطاعات البلدان المنتجة
4.3	35	7.4	35	التوزيع
3.0	25	5.3	25	التكرير
3.8	31	2.1	10	النقل
0.5	6	1.7	8	الانتاج
100	820	100	470	

Source: J.M. Chevalier: " Elements théoriques d'introduction à l'economie du pétrole : l'analyse du rapport de Force",cité par François Bidault: "Rente minière Echange international et accumulation", thèse de 3ème cycle,université de Paris 1 Panthéon Sorbonne 1979 P:25.

واذا أخذنا بتعريف ج . م شوفالبير لمصطلح الفائض البترولي ((الفرق بين سعر تقويم الطن الخام المباع للمستهلكين ،على شكل منتجات مكررة ، و بين التكلفة المتوسطة الكلية للاستخراج ،النقل، التكرير و توزيع هذا الطن الخام)) (2) من جهة واعتبرنا من جهة ثانية أن الاتاوة المقتطعة من طرف البلدان المالكة للترسبات البترولية أو للمناجم، لاتشكل جزءا من الريع ،لأن المناجم و المحاجر قابلة للنفاذ ، كما لاحظ ذلك أ. مارشال ((هذه الاتاوة لطن الفحم ،عندما تحدد بدقة فانها تمثل في قيمة المنجم ،المنظور اليه كمصدر لثروة المستقبل ، الا انخفاض الذي

1) P.Ordonneau : " La bataille mondiale des matières premières" OP.CIT P:247.

2) J.M. Chevalier: Elements théoriques d'introduction à l'économie du pétrole" in: François Bidault :"rente minière" OP.CIT.P:22.

نتيجة نزع طن الفحم من مخزون الطبيعة هذا))(1) . وانما تشكل جزءا من سعر اعادة الانتاج ، أي مستقلة لتكلفة اعادة تشكيل الاحتياطي ، اذا حسبت بما يتطابق وتعريفها (وهو ما لا يتم في الواقع اذ تطبق بشكل جزافي كنسبة مئوية معينة) .

وعلى ذلك فمجمل الريوع البترولية لسنة 1974 يكون مساو للفرق بين سعر الاستهلاك والتكاليف المتوسطة الكلية ، مخصوما منه كلا من الربح بمعدل متوسط والاتاوة المقتطعة من قبل الدول المنتجة اذا حسبت بكيفية دقيقة .

وواضح من الجدول أن ما تستحوذ عليه البلدان المستهلكة (الضرائب الفرنسية) ، يشكل أهم جزء من الفائض ، ومع ارتفاع الحصة النسبية المقتطعة من طرف البلدان المنتجة ، بعد ارتفاع أسعار البترول في 1973 الا أنها تظل متواضعة ولا سيما اذا استبعدنا منها الجزء الخاص بالاتاوة . وفي المقابل اذا تذكرنا بأن الشركات البترولية تنتمي الى البلدان المستهلكة فان الفائض الذي يتسرب خارج أيدي المنتجين يبلغ 75.4% ، 56.1% من سعر الاستهلاك ، أو 90.31 % ، 63.62% من اجمالي الفائض في سنتي 1970 ، 1974 على الترتيب .

وتقاسم الريوع بين المنتجين للمنتجات القاعدية وبين أصحاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا (الشركات المتعددة الجنسية) والبلدان المستهلكة (البلدان الصناعية في الغالب) يخضع لموازين القوى ، التي تخول لكل طرف اقتطاع ما يتناسب والاحتكار الذي يمثله ، وقد رأينا مدى هشاشة الحصة العائدة للبلدان المنتجة ، بل أن هذه الحصة تفقد كل دلالة كلما زادت الحصة العائدة للشركات المدمجة من منتج قاعدي ما ، وهذا يعني أنه كلما كان المنتج القاعدي مراقبا من قبل الشركات المتعددة الجنسية ، أي بمنأى عن مراقبة البلد المنتج (كما هو حال المنتجات الواردة

(1) A. Marshall: " Principes déconomie politique" Paris 1971 livre V Chapitre:8 P:118.

في الجدول 16) لصادراته كلما أدى ذلك الى حرمانه من الريوع .

ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية ، بتخصيصها جزءا من أرباحها (1)

الخاضعة للضريبة ، وذلك بنقل قسم من أقساط فوائد الأسهم الى

بنود تعتبر من باب النفقات غير الخاضعة للضريبة (رسوم التكنولوجيا

والادارة ورسوم الخدمات الأخرى) .

أو بتحويل العوائد الى الدخل الاجمالي، غير الخاضع للضريبة : فوائد

الديون التي تمنح الامتيازات الضريبية .

أو بأسعار التحويل أو تمويه أرباحها : الأخطاء والمشطوب .

بهذه الكيفيات يمكن للشركة متعددة الجنسية ، تخفيض الأعباء

الضريبية أي تقليص الحصة العائدة للبلد المنتج ، واستئثارها

بمعظم الريوع .

---

(1) لمزيد من التفصيل انظر : - محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978 ص : 98 - 101 .

S. Plasschaert: "Les prix de transfert et les entreprises Multinationales" PUF 1979 Chapitre 5 P.P:59 - 88.

المبحث الثاني

عدم استقرار أسعار المنتجات القاعدية

ان أسعار المنتجات القاعدية تعرف باستمرار تقلبات عنيفة ، والحالة الاستثنائية هي الاستقرار ، وهي لا تتحقق الا اذا أمكن للمنتجين التحكم في الأسعار والتماسك فيما بينهم ، أي الاتفاق على تبني موقف معين .

المطلب الأول :

عدم استقرار أسعار المنتجات القاعدية

سنعاين عدم الاستقرار احصائيا خلال القرن الحالي ، حيث يتأكد لنا بأنه ظاهرة عامة محققة ، فهناك تقلبات دورية وطويلة الأمد ، لكن هناك أيضا تذبذبات قصيرة الأمد ، حيث تعرف الأسعار انخفاضات وارتفاعات من شهر لآخر ، لكن هذا الارتباك لا يصيب المنتجات القاعدية في نفس الوقت ولا في فترات منتظمة ، كما أن شدته تختلف من منتج لآخر ، وتختلف بالنسبة لنفس المنتج من فترة الى أخرى ، تبعا للظروف التي تحكمه وتحكم المنتجات الأخرى البديلة والمنافسة والمتممة له ، وكذلك لهيكلة السوق .

الفقرة 1 : الأرقام القياسية لعدم الاستقرار

يقاس عدم الاستقرار في الأمد القصير ، بالانحراف المتوسط – ب % – للأسعار الشهرية بالنسبة للمنحنى الخطي ، هذا الأخير يحسب على أساس المتوسطات الشهرية .

وبالنسبة لفترة طويلة جدا ، يقاس الرقم القياسي لعدم الاستقرار ⁽¹⁾ حيث :

M. Byé et G.D. de bernis; " Relations économiques internationales" OP CIT P.P : 667 et 668.

$$i = \frac{100}{P}\sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{n}(P_t - P^*)^2}{N}}$$

حيث $P^* = a + bt$ ، a ، b معاملات انحدار بالنسبة للزمن .

N : عدد الملاحظات، أي عدد السنوات المدروسة .

والجدول التالي يزودنا بالأرقام القياسية للتقلبات المتوسطة السنوية لمجموعة السلع المتضمنة في البرنامج المتكامل وبعض السلع الأخرى ، خلال هذا القرن بغض النظر عن الاشارة .

الجدول 19 : التقلبات المئوية لأسعار بعض المنتجات القاعدية ولقيمها (ب%)

المنتجات القاعدية	الفترة 1901 ـ 50	الفترة 51 ـ 1972	الفترة 1953 ـ 72 السعر	الفترة 1953 ـ 72 القيمة	الفترة 1973 ـ 82
منتجات ترفيهية					
بن	17.2	12.1	17.0	11.1	42
كاكاو	16.7	31.3	23.0	13.4	40
شاي	7.1	6.4	6.2	5.5	27
سكر	17.1	26.6	33.4	9.2	—
قطن	15.4	9.5	8.2	9.1	18
مطاط	20.6	15.8	13.2	14.7	29
القنب			11.9	12.2	14.5
السيزال			18.0	26.3	—
نحاس	13.3	12.6	21.5	17.1	20
قصدير	15.5	7.7	7.9	18.8	37
منتجات أخرى					(1)
قمح	11.9	9.5	4.7	28.6	18
الرز			11.3	12.9	27
الموز			4.3	7.7	29
لحم العجل			20.8	15.4	—
صوف	14.2	11	11.4	10.2	—
بوكسيت			4.7	8.8	29
حديد خام			8.3	10.8	15

تابع الجدول 19

المنتجات القاعدية	الفترة 1901ـ72	الفترة 51ـ72	الفترة 1953ـ72 السعر القيمة	الفترة 73ـ82
المنغنيز				31
الفوسفاط				(1)40

المصادر : ـ الفترتين الأولى والثانية من : Alben Richard: les marchés mondiaux des produits de base, OP.CIT P:266

ـ الفترة الثالثة من : الأنكتاد الرابع، المجلد الثالث، الوثيقة (TD/134) ص : 11 ، نيويورك 1977 .

ـ الفترة الرابعة من : Philippe Delmas ch. Guillemin: la stabilisation des prix des matières premières OP.CIT P:202

(1) حتى جوان 1981 فقط .

ويلاحظ بأن النسبة المئوية لمتوسط الفرق بين الملاحظات السنوية وقيم الاتجاه في النصف الأول من القرن الحالي تتجاوز 10% بالنسبة لجميع المنتجات القاعدية ماعدا الشاي .

وفي دراسة للأمم المتحدة في 1952 (1)، وانطلاقا من مؤشر سعر مبني على 25 منتج قاعدي ، مابين 1927 و 1950 ، فان السعة الاجمالية لحركات الأسعار حول اتجاهها القرني، كانت 26.1% في المراحل الصاعدة و 25.6% في المراحل النازلة .

أما في عقدي الخمسينات والستينات، فقد كانت التقلبات أقل من المراحل السابقة لها، ماعدا بالنسبة للكاكاو والسكر والنحاس ، اذا استبعدنا سنتي 1951 و 1952 . أما اذا أخذناهما في الحسبان ، فان هذا الاستثناء لاينطبق سوى على الكاكاو والسكر . أما القمح والشاي فقد ظل رقمها القياسيان في الانخفاض

(1) Bernard Guillochon : "Théories de l'échange international". PUF collection SUP Paris 1976 P:145.

مـن فـتـرة الـى أخـرى ٠

وابتداء مـن 1973 ،ازداد تفاقم تقلب الأسعار، اذ كان متوسط التقلب ،حول قيم الاتجاه ، محصورا بين 27٪ و 42٪، بالنسبة لثلثي المنتجات الواردة في الجدول ٠

ولمزيد من الايضاح نستعرض الجدول التالي الذي يتضمن السعر

الجدول(20) : أسعار البورصة 1973 _ 1983

المنتجات	السعر الإعلى 1973_83	السعر الاعلى في 1981	السعر الادنى 1981	السعر المتوسط 1982	السعر المتوسط 1983	اختلاف المتوسطات بـ٪ 76_77	اختلاف المتوسطات بـ٪ 80_81
الحنطة :شيكاغو	635	506	385	355	360.7	3.1	5.3-
الذرة شيكاغو	399.5	381.75	284	256.4	318.1	9.3-	8.3
كاكاو :نيويورك	536.8	223.5	141.2	160.8	202.7	11.8	23-
سكر: نيويورك	44.0	33.5	11.15	8.8	9.2	22	42.4-
البن :نيويورك	325.5	127	90.15	125.2	128	15-	24.9-
القطن :ليفربول	103.8	100.9	72.4	72.5	83.4	29.9-	7.8-
الصوف :لندن	423.0	400	296	382.7	396.4	9.5-	21.7
جلود :زيلندا	148	82	62	81	91.2	16.2-	6.2-
المطاط :لندن	88	66	53.1	51.6	76.2	0.5-	11.4-
زيت الصوجا :روتيردام	1000	600	475	445.8	527.9	0.4	14-
زيت الفستق روتيردام	1265	1265	805	582.8	716.4		30.4
زيت دوار الشمس :روتيردام	1250	730	555	527.2	565.3		4.8
زيت جوز الهند :روتيردام	1201	822	822	875.1	927.1		1.4-
زيت النخيل :روتيردام	827	650	500	448.7	508.1		0.8-
النحاس :لندن	1376	1035	784	866.7	1075.8	18.7-	8.4-
القصدير :لندن	9285	8652.0	5915	7257.5	8642.6	29.8	3.1-
التوتياء :لندن	775	567	321	432.1	521.7	25.5-	28.7
الرصاص :لندن	630	495	288.5	321.5	290.1	16.2	7.1-
الفضة :لندن	2153.95 (1)	618.8	445.1			0.2	43.3-
وقود ثقيل :روتيردام	241	220	158	163.6	163.5	4.8	12.7

Sources:
Problèmes économiques du 17 Mars 1982, N° 1765 P:29
Problèmes économiques du 14 Janvier 1978 N°: 1554 P:29
" " " 26 Avril 1984, N°: 1871 P:28.

(1) يمثل أعلى سعر في الفترة 1973 _ 1981

الأعلى خلال الفترة 1973 ـ 1983، والذي يبتعد كثيرا عن السعر المتوسط لسنتي 1982 و 1983.

وهكذا فبينما سجلت أسعار المنتجات القاعدية تغيرا موجبا سنة 1977 بالمقارنة بسنة 1976، فانها عرفت تغيرا سالبا سنة 1981 بالمقارنة بسنة 1980 كما هو حال الكاكاو والسكر والقصدير والرصاص بشكل خاص. كما أن هناك بعض المنتجات عرفت أسعارها تغيرا معاكسا تماما، كالصوف والتوتياء والذرة. وهناك نوع ثالث تميزت أسعارها بالتغير السالب كالقطن والجلود والمطاط والنحاس.

وهذه التغيرات متفاوتة وكبيرة جدا، خاصة بالنسبة للمنتجات القاعدية التي تشكل الجزء الأكبر من صادرات البلدان النامية: البن، السكر، الفستق، الكاكاو، الصوف، القطن، المطاط، النحاس، القصدير، التوتياء.

كما يلاحظ بأن الفرق بين السعرين الأعلى والأدنى كبير حتى داخل السنة الواحدة، وأن الأول يبلغ حوالي 3 أضعاف الثاني فيما يخص السكر، وقريب من الضعف بالنسبة لأغلبية المنتجات الأخرى، ولا يتساويان سوى بالنسبة لمنتج واحد هو جوز الهند وذلك سنة 1981.

وحتى بالنسبة للسعر الأعلى في 1981 فانه يختلف عن السعر الأعظمي للفترة 1973 ـ 1983، ولا يتساويان الا بالنسبة لجوز الهند، ولا يمثل الأول سوى نصف الثاني فيما يتعلق بالكاكاو، وثلثه فيما يتعلق بالفضة.

وللتعمق أكثر نتتبع التطور السنوي للأرقام القياسية لأسعار المنتجات القاعدية في الجدول (21) في الفترة 1970 ـ 1984.

الجدول (21) : الأرقام القياسية لأسعار الصادرات الدولية ، 1975=100

84	83	82	81	80	79	78	77	76	74	73	72	71	70	المنتج / السنة
			150	166	160	156	112	105	92	103	74	62		اللحوم
93	90	96	107	106	95	76	64	85	116	79	42	32		القمح
83	85	85	135	119	92	93	78	72	141	89	47	42		الرز
201	187	187	192	239	242	223	350	200	95	37	71	65	70	البن
			152	192	243	259	308	161	133	89	44	37		الكاكاو
231	187	148	148	161	158	159	200	112	101	7[illegible]	77	77	7[illegible]	الشاي
150	174	151	161	153	129	113	109	100	77	66	63	56	64	الموز
27	42	42	84	159	44	39	40	57	146	43	36	22	18	السكر
			137	107	122	134	119	92	115	82	57	55		الفستق
			147	177	263	184	158	108	262	135	55	73		لب النارجيل
			169	161	142	123	118	110	126	185	30	46		الصوف
137	135	121	144	156	133	125	127	132	119	103	60	55	51	القطن
			108	108	111	110	85	83	91	77	81	75		القنب
			85	117	155	139	129	111	113	94	70	56		الكتان
			103	120	105	73	81	73	155	77	55	26		السيزال
169	189	146	192	253	227	177	146	136	127	120	50	57		المطاط الطبيعي
		130	124	143	123	100	101	99	97	33	60	63	67	ركاز الحديد
96	98	117	122	117	96	99	105	103	83	54	44	46	63	ركاز المنغنيز
			145	118	109	109	109	109	45	37	41	41		ركاز الكروم
268	275	311	525	295	170	117	117	106	100	29	22	19		بترول خام
296	260	272	251	185	151	125	128	113	57	51	34	37		غاز طبيعي
259	264	298	310	281	165	100	100	95	85	48	37	36		الفحم
112	127	120	141	177	161	111	106	114	167	145	87	88	115	النحاس
			186	185	147	113	115	109	84	74	67	64		النيكل
			189	205	173	149	131	104	87	68	67	72		الالومنيوم
			178	222	281	162	148	103	137	100	73	62		الرصاص
111	102	99	117	103	100	81	82	93	147	100	51	42		التوتياء
161	181	188	210	246	233	138	159	112	118	70	55	51		التصدير

CNUCED : "Manuel de statistiques du commerce international et du developpement New york,1981 supplement PP:216-218.

Nations unies : Bulletin mensuel des statistiques", Avril 1982 vol XXVI Nº: 4. PP:183 - 185

Nations unies: " Bulletin mensuel de statistiques", 1 Janvier 1986, PP: 204 - 205.

وعند القراءة المتأنية لهذا الجدول نخرج بعدة نتائج هامة :

- أن كل أسعار المنتجات القاعدية في هذه الحقبة الزمنية عرفت تقلبا دائما ، تارة نحو الارتفاع وطورا نحو الانخفاض ، فحتى البترول الخام ، فرغم المنحنى التصاعدي الذي سجله الرقم القياسي لسعره ، فان هذا المنحنى قد عكس وجهته في الثمانينات ليبلغ في سنة 1986 مستويات متدنية جدا .

- أن جل أسعار المنتجات القاعدية قد انخفضت في سنة 1975 عن مستواها في 1974 ، وكان الاختلاف بينهما كبيرا ، حيث بلغ بالنسبة للسكر -5 ، 30٪ وللكاكاو -81 ، 24 ٪ وللكوبرا -83 ، 61٪ وللصوف -63 ، 20٪ وللقطن -96 ، 15٪ وللميزال -48 ، 35٪ وللمطاط الطبيعي -25 ، 21٪ وللرصاص -27٪ وللنحاس -11 ، 41٪ وللتوتيا -97 ، 31٪ وللقصدير -25 ، 15٪ . وقد عادت موجة الانخفاضات هذه في سنتي 1981 و 1984 بالمقارنة بالسنتين السابقتين لهما .

- أن هذه التقلبات ، وبغض النظر عن اشارتها كانت عنيفة جدا ، خاصة بالنسبة للمنتجات القاعدية التي لها دور أساسي في صادرات البلدان النامية حيث تجاوزت 200٪ بالنسبة لكل من السكر والبترول الخام ما بين سنتي 1973 و 1974 ، وتجاوزت 50٪ لكثير من المنتجات القاعدية في سنوات مختلفة ، وعلى الأخص بالنسبة للبن والكاكاو والقطن والصوف وركاز المنغنيز والنحاس والشاي والرز والسكر ولب النارجيل .

الفقرة 2 : تقلب أسعار المنتجات القاعدية أشد من تقلب أسعار المنتجات المصنعة

ان أسعار السلع المصنعة ونصف المصنعة أشد ثباتا من أسعار

المنتجات القاعدية ، ويبدو أنه كلما زاد مستوى التحويل كلما قل التقلب، وهكذا ففي الفترة الممتدة من 1955 الى 1973 [1] كان الرقم القياسي لتقلبات النحاس المركز بين 22.0 % و 25.9 % ، بينما كان ذلك الخاص بأسلاك النحاس (منتج نصف مصنع) 17.7 % في الولايات المتحدة و 21.5 % في فرنسا .

أما ذلك الخاص بالبوكسيت فكان بين 5.7 % و 7.5 % ، في حين كان ذلك المتعلق بتقلبات الألومين و الألومنيوم 4% في الولايات المتحدة و 6.5 % في فرنسا. وبالنسبة لركاز القصدير 11% ولمعدن القصدير 10.6 % في الولايات المتحدة و 10.5 % في فرنسا .

والصورة تتضح أكثر عند تمعننا في الجدول أدناه ، حيث يلاحظ أن الحد الأقصى للسعر في الفترة 1951 ـ 1975، يتجاوز 4 مرات الحد الأدنى له ، بالنسبة لبعض المنتجات القاعدية : السكر (7.61) ، المطاط (5.31) ، لحم الثور (4.82) ، بينما لا يتجاوز بالنسبة للمنتجات المصنعة (1.53) .

ونفس القول ينطبق اذا أخذنا بمعيار الرقم القياسي للتقلبات ، اذ بينما يتأرجح ذلك المتعلق بالمنتجات القاعدية بين 20 % و 61 % ، اذا استبعدنا كلا من الموز والقمح ، نجد أنه ينحصر بين 6% و 13 % بالنسبة للسلع المصنعة .

واذا ما تتبعنا تطور الرقم القياسي لأسعار السلع المصنعة فاننا نلاحظ بأنه قد عرف بشكل عام، نوعا من الاستقرار النسبي وباتجاه صعودي، اذ من مطلع الخمسينات وحتى السبعينات، ظلت تتزايد برتابة وقلما تراجعت خلال هذه الحقبة ، واذا أخذنا بعين الاعتبار أسعار السلع المصنعة

1) CNUCED : "Documents préparatoires pour laIV session Nairobi 1976 point 8 cité par: M.Byé et G.D. de bernis "Relations économiques internationales" OP.CIT P:668

الجدول (22) : تغيرات أسعار المنتجات القاعدية والسلع المصنعة، 1951 – 1975

المنتج	الحد الأقصى	الحد الأدنى	معامل التغير
	100 = 1975		
الكاكاو	130.7	54.9	0.29
البن	283.2	100	0.25
الشاي	247.2	100	0.26
السكر	178.7	16.9	0.61
القطن	277.1	100	0.22
القنب (أ)	166.7	77.4	0.21
السيزال (ب)	144.5	41.4	0.33
المطاط	531.0	100	0.33
النحاس	285.3	100	0.35
القصدير	129	67	0.20
الموز	214.1	100	0.18
لحم الثور (ج)	129.4	26.8	0.55
الرز	153.5	69.2	0.21
القمح	125.6	72.9	0.14
الصوف	324.7	100	0.29
العتاد الكهربائي	127.0	100	0.06
العتاد الميكانيكي	103.0	74.3	0.10
السيارات الجديدة (د)	153.2	100	0.13
ملابس نسوية	140.8	100	0.08

Source; David L.MC Nicol: "Accords internationaux sur les produits de base et stabilisation des prix", OP.CIT P:38

(أ) ابتداء من 1954 (ب) ابتداء من 1955 (ج) حتى 1974 (د) ابتداء من 53

ملاحظة: بالنسبة للعتاد الكهربائي والعتاد الميكانيكي فان الأمر يتعلق بالرقم القياسي لسعر الجملة للسلع الصناعية المصدرة للولايات المتحدة . وبالنسبة للسيارات الجديدة والملابس النسوية يتعلق بالرقم القياسي لسعر الاستهلاك في الولايات المتحدة .

والمصدرة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقط، فان هذه الملاحظة تفرض نفسها بقوة، حيث أنه خلال فترة تمتد ل 31 سنة لم تسجل الأسعار سوى 13 انخفاضات طفيفة، بينما سجلت في باقي السنين زيادات هامة و قارة، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية خلال نفس المدة 4.53 % (الجدول 25).

المطلب الثاني :

أسباب عدم استقرار أسعار المنتجات القاعدية

يرجع تقلب أسعار المنتجات القاعدية الى عوامل تتعلق، بهيكل السوق الذي تتشكل فيه الأسعار، و بتغيرات الطلب و العرض و ضعف مرونتيهما السعرية، و كذلك نقدية و سياسية .

الفقرة 1 : هيكل السوق

لقد رأينا أن أسعار معظم المنتجات القاعدية تتشكل في سوق الأجل أو يكون لها الى جانب سوق المنتجين، سوق حر موازله يعتمد عليه عند المراجعة الدورية للأسعار . كما رأينا أن هذه الأسواق الحرة تتعامل فقط مع الطلب و العرض المتبقيين، و بالتالي فكل تغير في الطلب أو في العرض الدوليين أو في كليهما، و لو بشكل طفيف، ينجم عنه اختلال كبير بين الطلب و العرض في سوق الأجل، مما يعني التهاب الأسعار أو انهيارها .

و المضاربة التي تلصيقة بسوق البورصة، تقوم بتوسيع و تعميق هذا الاختلال، و ذلك من خلال جري المضاربين وراء تحقيق الأرباح، و من ثم اتاحة فرص مضاعفة لتغير الأسعار .

كما أن توقع حصول اضطرابات في مجال الانتاج : اضراب عمال المناجم

مثلا ، أو شلل في مواصلات البلد الكائن به السوق ، كاضراب عمال الموانئ أو عمال السكك الحديدية ، يجعل الصناعيين يزيدون من مخزوناتهم بدافع الاحتياط للمستقبل من أجل ضمان تموين ملائم ، والخوف من ارتفاع الأسعار مما يؤدي بالفعل الى تعجيل هذا الارتفاع و تسريعه ، وعند بلوغ حد معين يحدث انهيارا فجائيا و مدمرا لهذه الأسعار لاسيما عند عدم حدوث الاضراب أو انتهائه .

وفي المقابل ففي حالة قيام البورصة بتحرير جزء من مخزوناتها ، التي قد لا تغطي الا أياما قليلة من حاجيات المستهلكين الصناعيين ، هذا التحرير يؤدي الى زيادة هامشية في العرض يتبعها هبوط طفيف في السعر ، و لكن الصناعيين يحجمون عن الشراء ، انتظارا لمزيد من الانخفاض ، و هذا يعجل من تدهور الأسعار حتى تبلغ درجة دنيا مما يؤخر امكانية استئناف ارتفاع الأسعار .

الفقرة 2 : عوامل متعلقة بالطلب

لقد سبق أن تبينا أن استهلاك الجزء الأكبر من المنتجات القاعدية ، يتم من طرف الدول المصنعة ، اذ أن هذه الأخيرة تستورد 71.28 % (الجدول 3) من صادرات البلدان النامية ، و 72.89 % هي منتجات قاعدية ، أي أن الطلب على هذه الأخيرة يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة .

ففي فترة التوسع المعمم تصبح جميع هذه الدول طالبة للمنتجات القاعدية فترتفع أسعارها بشكل أكبر مما تزيد به السلع الصناعية ، لعدم قدرة عرضها على الاستجابة بسرعة ، و هذا يصح فقط في الأمدين القصير والمتوسط ، أما في الأمد الطويل فان امكانية احلال المنتجات البديلة أمر وارد ، كما أن مرونة العرض قد تصبح كبيرة .

ويكون من نتيجة الانتعاش أيضا زيادة دخول المستهلكين في البلدان الصناعية ، ونظرا لكون هذه الدخول مرتفعة أصلا ، فان أية زيادة لها لن تؤدي الى تنامي الطلب على المنتجات الأولية ، خاصة الغذائية منها ، الا بنسبة ضئيلة ، اذ أن الطلب على المنتجات الضرورية مشبعا ولايكون في المتوسط سوى نسبة صغيرة وقارة نسبيا . وهكذا فان الزيادة في الدخل ستوجه نحو المنتجات المصنعة ، التي يكون مصدر المنتجات القاعدية الداخلة فيها ، هي البلدان الصناعية ، أو لاتشكل الا جزءا يسيرا من قيمة الناتج النهائي .

أما في فترة الكساد فيحدث العكس ، أي أن الطلب على المنتجات القاعدية ينحسر وتنخفض الأسعار بشدة ، ويكون انخفاضها أكبر من انخفاض أسعار السلع الصناعية ، بسبب ضعف المرونة السعرية لكل من طلبها وعرضها .

أما انخفاض الدخول فينعكس بانخفاض الطلب على جميع السلع ، ولكن بدرجة أقل بالنسبة للمنتجات القاعدية ، ولكن عدم قدرة العرض على الاستجابة بسرعة وضعفه بالمقارنة بمرونة الجهاز الانتاجي الصناعي ، يجعل أسعار المنتجات القاعدية تتعرض لتقلبات عنيفة ، بعكس المنتجات المصنعة التي يمكن الحد من تقلبات أسعارها بزيادة الانتاج أو تخفيضه تبعا للوضع الاقتصادي .

1) ضعف مرونة الطلب السعرية وأثرها على تقلبات الأسعار

من الأسباب التي تجعل رد فعل الطلب ضعيفا نتيجة التغير في السعر :

- لايمثل المنتج القاعدي الا نسبة ضئيلة من التكلفة الاجمالية لمعظم المنتجات النهائية المصنعة .

..احلال منتج محل آخر غير ممكن عمليا في الأمد القصير ، بالنسبة للركازات والمعادن لأن الصناعات التي تستعمل معدنا ما لا يمكنها التخلي عنه بسرعة لصالح معدن آخر ، لأن ذلك يتطلب ملاءمة المنشآت وتغييرها وتغيير النمط التكنولوجي المستعمل أيضا .

ومن هنا فالتغير المؤقت للأسعار لا يمكن أن يؤدي الى زيادة هامة في طلب أو استهلاك المعدن الذي انخفض سعره ، ولا الى تراجع كبير في طلب واستهلاك المعدن الذي ارتفع سعره ، وهذا سببه أيضا كون السلع التجهيزية التي يدخل في انتاجها تنتج ضمن برامج طويلة الأجل .

والجدولان التاليان يعطيانا بعض مرونات الاستهلاك والانتاج السعريتين لكل من النحاس والقصدير تبعا للنماذج القياسية .

الجدول (23) : النموذج القياسي للنحاس لفيشر و كوتنر وبايلي .

	مرونات استهلاك النحاس السعرية			مرونات انتاج النحاس السعرية	
	الأجل المتوسط	الأجل الطويل		الأجل المتوسط	الأجل الطويل
الولايات المتحدة	0.2131 - 0.1727 -	0.9002 (د) 0.8163 -	الولايات المتحدة	0.453	1.67
أوروبا	0.0?70 -	0.1920 -	الشيلي	0.112	0.402
اليابان	0.09 - (د) 0.1184 -		كندا	0.188	14.84
بقية العالم	0.2177 -	0.9248 -	بقية العالم	0.196	1.68

(د) قدرت المعادلات بمؤشر انتاج مواد البناء بدلا من الانتاج الصناعي .

بالنسبة للولايات المتحدة فان سعر النحاس هو السعر المنشور من طرف : "the engineering and mining journal" بالنسبة للبلدان الأخرى فالأمر يتعلق بسوق لندن للمعادن (L.M.E)

Source: Baily, cootner and fisher " An Econometric mondel of the world copper industry"
Bell journal of Economics 1972 n°3 PP:568-60 période couverte 1948-1968 cité par; Serge Calabre: formation et évolution des cours des métaux OP.CIT PP:185 et 190

الجدول (24): النموذج القياسي للقصدير لبولاك و قريلي و شابرا

مرونات استهلاك القصدير السعرية

	الأجل المتوسط	الأجل الطويل
الولايات المتحدة		
الحديد الأبيض	-0.24 (ب)	
استعمالات أخرى	-0.13	
اوروبا الغربية		
الحديد الأبيض	-0.11	
استعمالات أخرى	-0.30 (ب)	-0.41 (ب)
اليابان		
الحديد الأبيض	-0.13	
استعمالات أخرى	-0.42 (ب)	-0.160
بلدان متقدمة أخرى	-0.37	-0.15
بلدان نامية	-0.11	

مرونات انتاج القصدير السعرية

	الأجل المتوسط	الأجل الطويل
ماليزيا	0.31 (ب)	0.70 (ب)
اندونيسيا	0.21	0.91
تايلندا	0.60 (ب)	1.25 (ب)
بوليفيا	0.63 (ب)	1.80 (ب)
بلدان متقدمة	0.30 (ب)	4.86 (ب)
بقية العالم	1.11 (ب)	2.0 (ب)

(ب) ذات دلالة عند مستوى الثقة 95%

Source: Chhabra.J Grilli.E, Pollak.P: the world tin Economy: An econometric analysis 1978
période couverte 1955-1975 PP:22 et 30 cité par: Serge Calabre: "Formation et évolution des cours des métaux" OP.CIT PP:186 et 190

والمرونات الطلبية كما يلاحظ ضعيفة جدا، في الأمد المتوسط سواء تعلق الأمر بالنحاس أو بالقصدير، اذ تنحصر في نموذج فيشر وكوتنر وبايلي بين (-0.09، -0.22) وفي نموذج بولاك وقريلي وشابرا بين (-0.11، -0.49)، أي أن تغيير السعر بـ 10% سيؤدي الى تغير الطلب على النحاس في اتجاه معاكس بين 0.9% و 2.2%، وعلى القصدير بين 1.1% و 4.9% .

وانخفاض مرونة الطلب السعرية للمنتجات القاعدية، يعني أنه لا يوجد هناك ما يمنع من استمرار تقلب الأسعار في نفس الاتجاه، أي أن

ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بشدة لن يؤدي الى نقصان الطلب أو زيادته بشكل كاف (على عكس الحال اذا كانت مرونة الطلب السعرية قوية ، حيث تسمح بالحد من تقلب الأسعار) . وبالمقابل فان تغيرا بسيطا في الطلب يؤدي الى تقلب عنيف في السعر بفعل ضعف مرونة الطلب السعرية .

الفقرة 3 : عوامل متعلقة بالعرض

ان عرض المنتجات الزراعية في البلدان النامية يخضع للظروف الطبيعية كالجفاف والجليد والأوبئة والسيول والفيضانات ، حيث يمكن أن يؤدي ذلك الى ارتفاع خيالي في الأسعار ، بفعل انخفاض الكميات المصدرة ، وفي حالة المحاصيل الجيدة فان الكميات المصدرة تزداد بينما تنخفض الأسعار .

وما يمنع التحكم في العرض هو صعوبة توسيع أو تقليص مساحة الأرض القابلة للزراعة وموسمية الانتاج ، وطول المدة اللازمة للحصول على المنتجات مما لا يساعد العرض على الاستجابة لتقلبات الأسعار ، ذلك أن زيادة أو نقصان المحصولات يمكن معرفته عند انتهاء الدورة الزراعية فقط ، بالاضافة الى صعوبات التخزين وتكاليف حفظ مخزون كبير .

فالعرض يتبع المؤشرات الأسعار الملائمة ، والمحصول لا يتدخل الا متأخرا في وقت قد تتدهور فيه شروط السوق ، ويحدث ذلك على الأخص في حالات الأشجار والشجيرات التي غالبا ماتكون مدة اثمارها طويلة كأشجار البن وأشجار الكاكاو . فأسعار محاصيل من هذا (1)

---

1) Charles.P.Kindleberger Peter Lindert: "Economie Internationale", Tendances actuelles Economica, pour l'édition Française, Paris 1981 P:248

النوع يمكن أن ترتفع اليوم لكن عملية الغرس لايمكن أن تؤثر على العرض قبل 5 سنوات ، أي يمكن للأسعار أن تظل مرتفعة – مع عدم ظهور ظروف طارئة – لمدة طويلة نسبيا ، ثم تتبعها زيادة كبيرة في العرض وانخفاض الأسعار .

أما فيما يخص المنتجات المنجمية والمعدنية ، فان استجابة العرض لارتفاع أسعارها في الأمدين القصير والمتوسط ، يتطلب توسيع طاقات الانتاج ، أي استغلال مناجم جديدة ، وهذا يستدعي انشاءات اضافية وتجهيزات تقنية وكذلك توفير النقل ووسائل التكرير واليد العاملة المتخصصة ، وهذا ليس بالأمر السهل ويستلزم مدة زمنية ليست بالقصيرة ، اذ قد تنقلب الأسعار قبل اتمامها .

أما عند انخفاض الأسعار فان امكانية تقليص العرض أيضا ضعيفة ، فالقيام بعملية التخزين تؤدي الى تحمل تكاليف اضافية ، والقيام بتخفيض الانتاج بالاضافة لتحمليها لتكاليف انتاج الوحدة الواحدة بفعل زيادة التكاليف الثابتة ، فان النتائج التي تنجر منها على اقتصاديات البلدان النامية وخيمة منها نقص التشغيل وصعوبة استئناف الانتاج مستقبلا لصعوبة تجميع عوامل الانتاج من جديد .

1) ضعف مرونة العرض السعرية للمنتجات القاعدية وأثرها على تقلبات الأسعار :

ان عدم قدرة العرض على الاستجابة بسرعة لحدوث تغيير ما في السعر ، يعني أن حدوث ارتفاع ما في الأسعار لايمكن الحد منه بزيادة الانتاج ، وأن أي انخفاض لها لا يمكن ايقافه بفعل معاكس أي بتقليص الانتاج .

وعلى ذلك فان تبدلا ضئيلا في العرض في هذا الاتجاه أو ذاك يسبب تقلبا عنيفا في أسعار المنتجات القاعدية ولكن في اتجاه معاكس وهذا بسبب ضعف مرونة العرض السعرية .

والجدولان (23) و (24) يبينان لنا بأن مرونة العرض المصرية للنحاس تنحصر بين 0.21 و 1.11 أي اذا حدث تغيير في العرب 10% فان ذلك يؤدي الى تغير في انتاج النحاس بين 1.1% و 4.5 % ، وفي انتاج التصدير بين 2.1% و 11.1% ، وكل هذا في الأمد المتوسط .

المطلب الثالث

آثار عدم استقرار الأسعار على التنمية في البلدان النامية

ان عدم استقرار أسعار المنتجات القاعدية غير متماثل بالنسبة لتلك التي تصدرها البلدان النامية و البلدان المصنعة ، فاذا ماعدنا الى الجدولين (19) و (22) للاحظنا بأن الرقم القياسي لتقلبات أسعار القمح - المصدّر أساسا من قبل الدول المتقدمة - أضعف من مثيله بالنسبة للمنتجات القاعدية الأخرى و لم يتعد خلال الفترة 1951 - 1975 : 14% .

كما أن نسبة الحد الأقصى لسعر المركزات الى حدها الأدنى[(1)] خلال الفترة 1971 - 1981 كان : 15.8 بالنسبة للبلدان النامية و 5.42 بالنسبة للبلدان المتقدمة ، وبالنسبة للمنتجات القاعدية - مع استبعاد البترول - كانت النسبة السابقة 3.44 للبلدان النامية و 3.06 للبلدان المتقدمة .

واذا تذكرنا بأن المنتجات المصنعة لاتشكل الا جزءا ضئيلا من صادرات البلدان النامية مجتمعة (الجدولان :2 و 3) ، وأنها شبه معدومة بالنسبة لأكثرها بينما

---

(1) حسبناها بناءا على احصائيات واردة في :

Nations Unies: "Bulletin mensuel des statistiques", New York Avril 1982 vol XXXVI n°4 P:185

العكس هو الصحيح بالنسبة للدول المتقدمة ، لأمكننا القول بأن متحصلات صادرات هذه الأخيرة أكثر استقرارا من متحصلات البلدان النامية وقد أثبتت دراسة حديثة نوعا ما بأن الرقم القياسي لعدم استقرار مقبوضات صادرات البلدان النامية كان في المتوسط(1) أكبر ب 30% من ذلك الخاص بالبلدان المتقدمة خلال الفترة 1946 ـ 1958، وأكثر من الضعف خلال الفترة الممتدة من 1954 الى 1966 .

وعلى ذلك فان تقلب أسعار المنتجات القاعدية يؤثر سلبا في متحصلات صادرات البلدان النامية ويعود ذلك للأسباب التالية :

ا) النسبة العالية التي تشكلها المنتجات القاعدية في حصائل صادرات البلدان النامية (الجدول 6) .

ب) الحصة الكبيرة لمتحصلات صادراتها في ناتجها الداخلي الاجمالي (الجدول 5) .

ج) عدم التنويع وتركز الصادرات في عدد قليل من المنتجات القاعدية ، كما يوضحها الجدولان 7 و 8 .

وعلى النقيض من ذلك في البلدان المتقدمة ، فمع أن دور المنتجات القاعدية هام ، الا أنه يعتبر ضئيلا اذا كنسبة مئوية في مجمل صادراتها ، كما أن التنويع يسمح بالحد من أثر تقلبات أسعار المنتجات القاعدية ولاسيما اذا كان هناك ارتباط سالب بين العناصر المشكلة للصادرات .

الفقرة 1 : آثار تقلب الأسعار على المتغيرات الاقتصادية الكلية

ان عدم استقرار أسعار المنتجات القاعدية له وقع قوي على مجمل المتغيرات

(1) D.L.MC Nicol: " Accords internationaux sur les produits de base" OP.CIT P:36

الاقتصادية الكلية ، مما يعقد تسيير اقتصاديات البلدان النامية ،لاسيما اذا لم يصحبه تقلب مماكس في حجم الصادرات .

فانخفاض سعر الصادرات في ظل المرونة السعرية الضعيفة يؤدي الى انخفاض حصائل الصادرات، مما يحدث عجزا في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات ، وهذا يضغط على سعر صرف العملة الوطنية وتزداد الحاجة للاقتراض من الخارج ، وما ينجر عنها من زيادة المديونية ، والالتزام بتسديد أقساط الدين والفوائد المترتبة عنه .

ونظرا لعشوائية التقلبات وامكانية استمرار الانخفاض ، فان الاقتراض الذي يرجى من ورائه الاسهام في حل مشاكل البلدان النامية ، لن يؤدي في الحقيقة سوى الى تفاقم هذه المشاكل من جراء الأعباء الاضافية التي تقع على كاهل هذه الدول .

كما يؤدي انخفاض سعر الصادرات الى تقليص ايرادات الدولة أي تقلص ميزانيتها وهذا بسبب ارتباط هذه الأخيرة بالتجارة الخارجية من خلال الايرادات الجبائية .

وبما أن صادرات البلدان النامية مشكلة أساسا من المنتجات القاعدية ، وهذه الصادرات تشكل جل ناتجها الداخلي الاجمالي ، فان كل تقلب في حصيلة الصادرات يؤدي بالضرورة الى حدوث تقلب في نفس المنحى في الدخل الوطني ، ولكن الواردات دالة في هذا الأخير ، ومنه فان حدوث تقلب في الاستيراد لامفر منه مادام هناك تقلب في الدخل ، وعلى ذلك فان انخفاض أسعار الصادرات وبالتالي حصائلها يستتبع تدني القدرة على الاستيراد ، وهذا يعني عدم تمكن الدول النامية من الحصول على المعدات

التجهيزية ومن ثم انهيار برامج التنمية أو تعويقها في أحسن الأحوال .

أما اذا ارتفعت أسعار الصادرات ، فان ذلك يمكّن الدولة من امتصاص جزء من المديونية اذا وجهت الحصائل لتحقيق هذا الهدف ، كما أنه يزيد في الايرادات الجبائية للدولة المفروضة على التجارة الخارجية ، و بالتالي زيادة الانفاق الحكومي وزيادة انفاق المنتجين في قطاع التصدير ، ولما كان العرض الوطني للسلع الاستهلاكية ضعيف المرونة لضعف مرونة الجهاز الانتاجي ، فان هذه الزيادة في الطلب ستنعكس في ارتفاع حاد في الأسعار المحلية .

ولعل التغير الموجب لأسعار الصادرات لسنة أو لعدة سنوات متتالية ، يحمل الدول النامية عند وضع خططها التنموية على المبالغة في تقييم وتقدير موازين مدفوعاتها المستقبلية ، وبالتالي المبالغة في تقدير الموارد النقدية اللازمة لتمويل تلك الخطط ، فاذا حدث وتراجعت الأسعار لسبب أو لآخر ، كأن يزداد العرض في محاولة للكسب أكثر ، أو يتحول الطلب الى منتج احلالي آخر ، فان خطط البلد النامي ستجد نفسها في مواجهة عجز في تمويل وارداتها ، مما يؤدي بالضرورة الى فشل عملية التنمية ككل وحدوث قلاقل اقتصادية واجتماعية ، لاسيما اذا ترافق ذلك بارتفاع أسعار الواردات ، وكان التوسع في حجم الصادرات بطيئا أو غير ممكن .

وعليه فالنشاط الاقتصادي لأي بلد نام يتأثر برمته بالتغيرات المستمرة في أسعار المنتجات القاعدية ، فهو من خلال تأثيره على

الدخل الوطني ، يؤثر على جميع المتغيرات الأخرى المرتبطة به ، كالاستثمار والاستهلاك ، فالاستثمار لا يتم الا باستخدام السلع الرأسمالية وبما أن الدول النامية لاتملك التكنولوجيا المتطورة التي تسمح لها بانتاج تلك السلع، فهي تلجأ الى استيرادها من الخارج ودفع ثمنها بالعملات الأجنبية .

تبينا في الفصل السابق كيف أن تحكم البلدان المستهلكة في أسعار الاستهلاك يمكنها من اقتطاع مبالغ ضخمة منه ، و يجبر البلدان المنتجة على عدم رفع أسعار صادراتها (حبوب) ، حتى تظل مصالح المستهلكين مصونة ولو أدى ذلك الى بخس أسعار البلدان المنتجة ، و هذا ما سنتبينه في هذا الفصل عند معالجتنا لموضوع معدلات التبادل .

المبحث الأول

تعريف معدلات التبادل ونقائصها

المطلب الأول

تعريف معدلات التبادل ونقائصها

هناك أكثر من شكل لمعدلات التبادل :

الفقرة 1 : معدل التبادل الصافي

و يسمى أيضا معدل التبادل الدولي أو معدل التبادل السلعي ، و هو نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات الى الرقم القياسي لأسعار الواردات ، أي أنه مساو

$$100 . \frac{P_x}{P_m}$$ ل

حيث : P_x الرقم القياسي لأسعار الصادرات ، P_m الرقم القياسي لأسعار الواردات هذا اذا كان الأمر يتعلق بقياس معدل التبادل لبلد ما ، أما اذا تعلق بوجهة النظر الخاصة بالسلع ، فانه يصبح نسبة الرقم القياسي لسعر سلعة ما الى الرقم القياسي لسعر سلعة أخرى ، و في كلتا الحالتين ، فان الدراسة تنصب على تبدلات هذه النسبة عبر الزمن ، أي على التطور المقارن لأسعار مختلف السلع .

و طبقا لهذا التعريف ، فان ارتفاع هذه النسبة يعني تحسن وضع البلد

المعني أو الملاحظة المعنية ، لأنه مقابل وحدة واحدة من الصادرات يحصل على كمية أكبر من الواردات مما كان يحصل عليه في السابق ، والعكس صحيح ، أي أن انخفاض معدل التبادل يعني تدهور وضع البلد المصدر ، لأنه مقابل وحدة واحدة من الصادرات يحصل على كمية أقل مما كان عليه الأمر في السابق من الواردات .

الفقرة 2 : معدلات التبادل الاجمالية *Les termes de l'échange brut* وهي النسبة بين الكميات المصدرة والكميات المستوردة ، وتحت فرضية عدم توازن الميزان التجاري ، وهي تساوي $\frac{Q_x}{Q_m}$. 100 أو $\frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}}$ 100

اذا كانت هذه النسبة أكبر من 100، فهناك تدهور في معدلات التبادل الاجمالية ، أي أنه للحصول على وحدة واحدة من الواردات يلزمنا كمية أكبر من الصادرات مما كان عليه الأمر في السابق .

والعكس صحيح ، أي اذا كانت النسبة أقل من 100 فان معدلات التبادل تحسنت .

الفقرة 3 : طاقة الاستيراد أو معدلات التبادل الدخلية

وهو حجم الاستيراد الممكن الحصول عليه اعتمادا على صادرات البلد المعني ، وعلى الأسعار النسبية لصادراته ووارداته . ومعدلات التبادل الدخلية = $Q_x \cdot \frac{P_x}{P_m}$

P_x ، P_m هي الأرقام القياسية لكل من أسعار الصادرات والواردات على الترتيب . Q_x : الرقم القياسي للكمية المصدرة .

وطاقة الاستيراد كما لاحظ ذلك دو برنيس (1) ، لا ترتفع بالضرورة عندما تزداد النسبة $\frac{P_x}{P_m}$ ، وذلك عندما يواكب تصاعد أسعار الصادرات

(1) G.Destanne de bernis "Relations Economiques" PO.CIT P:34

عند نقطة معينة تقصان في الطلب (المرونة السعرية للطلب قوية)، بحيث

ينخفض الحجم المصدّر، بكيفية أكبر من تزايد النسبة $\frac{Px}{Pm}$.

وطاقة الاستيراد تعطينا فكرة عن الأثر الذي تتركه تقلبات الأسعار على

محصلة التجارة الخارجية لبلد ما .

الفقرة 4 : معدلات التبادل المعاملية

ا) معدلات التبادل المعاملية البسيطة

تعين القوة الشرائية لعامل الانتاج ، أو النفقة الحقيقية لوحدة واحدة

من الصادرات ، ومع فرض أن نسبة التبادل تتم بكميات العمل ، تكون معدلات

التبادل المعاملية البسيطة مساوية لـ : $\frac{Px}{Pm} \cdot Tx$

حيث $\frac{Px}{Pm}$ معدلات التبادل الصافية ، Tx :الرقم القياسي لتطور انتاجية العمل في

قطاعات التصدير .

اذا كانت هذه النسبة أكبر من 100 ، فهذا يعني تحسن معدلات التبادل العاملية

البسيطة ، وبالتالي فان البلد المعني يجني أكثر من السابق من السلع الأجنبية

والعكس صحيح ، عندما تكون أقل من 100 .

ب) معدلات التبادل العاملية المزدوجة

هي النسبة بين وحدتي الانتاج اللازمتين في بلدين لكي يمكن طرح كمية متساوية

القيمة في السوق ، فمعدلات التبادل هذه تقيس معدل النفقة الحقيقية للتبادل ،

أي العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة الصادرات والنفقة الحقيقية لوحدة

من الواردات . فمعدلات التبادل العاملية المزدوجة تساوي $\frac{Px}{Pm} \cdot \frac{Tx}{Tm}$

حيث T_w : الرقم القياسي لتطور انتاجية العمل في باقي العالم

اذا كانت النسبة السابقة أكبر من 100 فهناك تحسن في معدلات تبادل البلد .

المطلب الثاني

نقائص معدلات التبادل

الفقرة 1 : معدلات التبادل الصافية

هناك تحفظات كثيرة ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند التعامل معها وذلك للأسباب التالية :

1) أن طرق تعريف الأرقام القياسية ، وبالتالي معدلات التبادل، عديدة وكلها تستوجب الاحتياط ، فتشكيل الأرقام القياسية لأسعار الصادرات أو الواردات يستدعي ترجيحها[1] ، نظرا لكون المنتجات الداخلة فيها غير متجانسة ، وكذلك الأهمية النسبية التي تكتسيها داخل صادرات أو واردات بلد ما ، ولوزنها المتباين في التجارة الدولية ، ولذلك تعطى لكل مجموعة من المنتجات أو لكل منتج معين قيمة نسبية بما يتلاءم وحجمه في القيمة الاجمالية ، ونظرا للتبدلات الطارئة والمستمرة في تركيب التيارات التجارية ، نتيجة ظهور منتجات جديدة وتبدل نوعية المنتجات القديمة ووضعها ووزنها في المبادلات التجارية ، وتغير مركبات الصادرات والواردات لبلد ما بفعل ادماج بعض المنتجات وخروج البعض الآخر

---

(1) هناك شكلان لترجيح الأرقام القياسية للأسعار وهما على طرفي نقيض:
ا) ترجيح لاسبيرس ، ويطبق التعديل الموافق لفترة الأساس وهو يعزل اثر السعر بصرامة

$$P_a = \frac{\sum_{i=1}^{n} q_0^i P_t^i}{\sum_{i=1}^{n} q_0^i P_0^i} \cdot 100$$

ب) ترجيح باوش ، يطبق التعديل الموافق للفترة الحالية ، وهو يخلط بين سببين للتغير ، وهو أقل استعمالا من ترجيح لاسبيرس

فانه لايمكن الابقاء على ترجيح واحد لفترة طويلة ، وهكذا تصبح المقارنة بين سنوات متباعدة ، صعبة ولا تعطي نتائج دقيقة .

2) اختيار سنة الأساس الملائمة أمر صعب ، ذلك أن هذا الاختيار اذا انصبّ على سنة كانت فيها أسعار المواد الأولية مثلا ضعيفة جدا ، بينما كانت أسعار السلع المصنعة عالية ، فعندما تتعدل أسعار الأولى وبمجرد اقتراب مستواها من مستوى أسعار الثانية ، فان الأرقام القياسية لأسعار المواد الأولية بالمقارنة بفترة الأساس تكون أعلى من مثيلتها بالنسبة للمنتجات المصنوعة ، مما يستتبع بالضرورة ارتفاع معدل التبادل الصافي للبلد المصدر للمواد الأولية والمستورد للمواد المصنوعة والعكس صحيح .

فمعدل التبادل الصافي لا يعبر في هذه الحالة سوى عن تغير الوضع غير الطبيعي للمنتجات القاعدية في السوق الدولي .

3) من الصعب ان لم نقل من المستحيل التمييز بين معدلات تبادل الدول ومعدلات تبادل الشركات المتعددة الجنسية العاملة في أراضيها ، انطلاقا من الاحصائيات المتوفرة ، لاسيما اذا تذكرنا وأن معظم صادرات البلدان النامية تتحكم فيها الشركات عبر الوطنية كما هي واضحة

$$P_b = \frac{\sum_{j=1}^{n} q_t^j p_t^j}{\sum_{j=1}^{n} q_t^j p_0^j} \cdot 100$$

حيث p_0^j ، q_0^j الأسعار والكميات في فترة الأساس

p_t^j ، q_t^j أسعار وكميات نفس السلعة في الزمن t لـ n سلعة .

الصيغة المثالية لأرفينغ فيشر ، تأخذ المتوسط الهندسي للأرقام القياسية لباراش ولاسبيرس مخففا في آن واحد محاسن ومساوئ كلا منهما : $=\sqrt{P_a \cdot P_b}$

في الجدوليين (4) و (16) ، مما يعني أن الإحصائيات التي تنشرها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لاتعبر بصدق عن معدل التبادل الصافي للبلدان النامية ، مما يستلزم استبعاد معدل تبادل الشركات عبر الوطنية منه ، وبما أن هذه الشركات تعد جزءا من اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية فهذا يعني أيضا أن الرقم القياسي لأسعار واردات هذه الأخيرة ينبغي تعديله بما يتفق وما تدفعه فعليا .

4) طبقا لبعض الاقتصاديين (1) ، فان معدل التبادل الصافي لا يعبر تعبيرا صحيحا عن الرفاهية الاقتصادية ، حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تطور الانتاجية فاذا فرضنا مثلا أن الانتاجية قد ارتفعت ب 10% - بحيث أن نفس المدخل العاملي litteant factoriel يعطي مخرجا EXTRANT أكبر من السابق ، أو نفس المخرج يمكن الحصول عليه بمدخل عاملي أصغر ب 10% من السابق - وأن معدل التبادل الصافي انخفض ب 10% ، فان البلد المصدر يكون في الواقع في وضع اقتصادي أفضل من السابق بشرط ألا يؤدي ذلك الى زيادة البطالة عن طريق الاستغناء عن العمال .

وفي حالة كهذه فان معدلات التبادل العاملية البسيطة قد تحسنت حتى مع انخفاض معدل تبادل المنتجات ، أي أنها تعبر عن الرفاهية الاقتصادية بشكل أفضل من معدلات التبادل الصافية .

وحتى يكون البلد في وضع مواتٍ حتى مع تحقق الفرضية السابقة - فينبغي أن يكون الطلب لانهائي المرونة ، أما إذا كان الطلب الخارجي ضعيف المرونة فانه يكون في وضع غير مواتٍ .

---

(1) أمثال : Ha berler(G.):"Les termes de l'échange et le developpement economique" Paris IDE Bird 1963 P:3

C.P.Kindleberger:"Economie internationale" OP.CIT P:249

وبما أن صادرات البلدان النامية يتميز الطلب عليها بمرونة ضعيفة، فإن تحسين الانتاجية في انتاجها التصديري لا يسمح لها بزيادة صادراتها، مما يعني أن كل انخفاض في معدل تبادل منتجاتها يؤدي الى غبن هذه الدول، وجعل وضعها غير موات، وبالتالي تتأثر رفاهيتها الاقتصادية سلبا.

ج) ان تحسين معدلات تبادل المنتجات القاعدية الناجم عن تقليص حجم الصادرات ورفع أسعارها - مع فرض عدم المماثلة بالمثل من طرف المتعاملين الأجانب -، وبفرض أن البلد المصدر يتمتع بوضع احتكاري في السوق، سيؤدي الى تحسين الرفاهية الاقتصادية، لكن هذا التحسن لن يدوم طويلا، ذلك أن استمرار ارتفاع الأسعار سيقود عند نقطة معينة الى تقليص الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية بنسبة أعلى من ارتفاع السعر، مما يستتبع تراجع القيمة (1) الاجمالية للصادرات.

---

(1) القيمة الاجمالية: هي حاصل ضرب كمية الصادرات في أسعارها، أي أنها قيمة المبيعات، وتتأثر بمرونة الطلب السعرية.

فاذا فرضنا أن دالة الطلب هي: $D = f(P)$

و E: مرونة الطلب السعرية و P: سعر الصادرات

فتكون المرونة السعرية للطلب: $E = \frac{\Delta D}{D} \cdot \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta D}{\Delta P} \cdot \frac{P}{D}$

ولكن $\lim_{\Delta P \to 0} \frac{\Delta D}{\Delta P} = \frac{dD}{dP} = f'(P)$ اذن $E = f'(P) \cdot \frac{P}{D}$

وبما أن القيمة الاجمالية $= f(P) \cdot P = D \cdot P$

بأخذ المشتقة الأولى لدالة المبيعات بالنسبة للسعر يكون لدينا:

$$\frac{d[f(P) \cdot P]}{dP} = f'(P) \cdot P - P' \cdot f(P)$$

$$= f'(P) \cdot P + f(P) = f(P)\left[\frac{f'(P) \cdot P}{f(P)} + 1\right]$$

وبما أن $E = \frac{f'(P) \cdot P}{f(P)}$ اذن $\frac{d[f(P) \cdot P]}{dP} = f(P)[E + 1]$

أي أن مرونة الطلب تحدد التغير الحاصل في القيمة الاجمالية نتيجة حدوث تغير ما في الأسعار.

1) اذا كانت $E = -1$ فان $\frac{d[f(P) \cdot P]}{dP} = f(P) \cdot 0 = 0$

وحسب هنا برلر فالسعر الأمثل الذي يضمن تعظيم أرباح المحتكر، ليس[1] السعر الأقصى الذي يمكن فرضه، كما أن معدلات التبادل المثلى، التي تضمن تعظيم الرفاهية[1]، لا تتفق مع السعر الأقصى للصادرات بالمقارنة بسعر الواردات الذي يمكن أن يحصل عليه بلد ما .

وتموضع النقطة المثلى يتوقف على مرونات العرض والطلب الأجنبيين، فكلما كانت قوية كلما أمكن الوصول الى هذه النقطة بسرعة .

الفقرة 2 : معدلات التبادل الاجمالية ومعدلات التبادل العاملية

مع أن معدلات التبادل الاجمالية تلغي التغير في قيمة العملة، وتظهر أثر التبادل الخارجي على مجموع التدفقات الوطنية الحقيقية، الا أنها تدخل في الواردات حتى ما لم يدفع ثمنه : هبات غذائية أو تجهيزية ... أو ما استفاد من شروط تفضيلية للشرا* : قروض بدون فوائد ... المنح

= أي أن القيمة الاجمالية لا تتأثر بارتفاع السعر أو انخفاضه .

2) اذا كانت $E < -1$ فان $\frac{d[f(P) \cdot P]}{dP} < 0$

أي أن القيمة الاجمالية تنخفض عن مستواها السابق اذا ارتفع السعر، والعكس صحيح عندما ينخفض السعر .

3) اذا كانت $E > -1$ فان $\frac{d[f(P) \cdot P]}{dP} > 0$

أي أن قيمة المبيعات تتقلص بانخفاض السعر وترتفع بارتفاعه .

لمزيد من التفصيل انظر : عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981 ص : 66 وما يليها .

(1) Haberler (G.):"Les termes de l'échange et le developpement economique" OP.CIT P:5

(1) الرفاهية الاقتصادية يعبر عنها بمستوى الدخل الوطني الحقيقي للفرد الواحد .

مما لايعطي صورة صادقة عن التغير الفعلي الحاصل .

أما الثانية فليس لها أية دلالة الا اذا أخذنا بالنظرة المبسطة لريكاردو ، التي تعتبر العمل هو عامل الانتاج الوحيد ، ولا يمكن استخدامها في تحليل يقبل عدة عوامل للانتاج .

كما أن حساب الرقم القياسي الخاص بها أكثر تعقيدا من ذلك الخاص بمعدل التبادل الصافي ، ويزداد تعقيده اذا ما اعتبرنا بأن عوامل الانتاج لاتتمثل في العمل فقط .

ويبقى أن نشير أن النقائص الثلاثة الأولى المتعلقة بمعدل التبادل الصافي ، هي أيضا صحيحة بالنسبة لكل من معدلات التبادل الاجمالية ومعدلات التبادل العاملية .

وهكذا فان الاحصائيات المتوفرة والمستعملة هي تلك التي تعالج معدل التبادل الصافي ، وجزئيا معدلات التبادل الدخلية .

وبالنسبة للاحصائيات المتعلقة بمعدل التبادل الصافي والقديمة نسبيا (النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن الحالي) ولفترات طويلة ، فانه لاتتوفر لدينا سوى تلك الخاصة ببريطانيا ، وهكذا فمعدلات تبادلها هي المستعملة في الدراسات المتعلقة بتلك الفترة .

المبحث الثاني

تطور معدلات التبادل

ان دراسة تطور معدلات التبادل يمكن اجراؤها بكيفيتين :

فمن جهة ، مقارنة الأرقام القياسية لأسعار المنتجات القاعدية مع الأرقام القياسية لأسعار المنتجات المصنعة ، أي دراسة تبدلات السعر النسبي عبر الزمن .

ومن جهة ثانية ، المقارنة بين الأرقام القياسية للمستوى العام لأسعار صادرات وواردات بلد أو مجموعة من البلدان .

المطلب الأول

تطور معدلات تبادل المنتجات القاعدية

لقد كانت بريطانيا في القرن 19 هي المصدّ ر الأساسي للمواد المصنعة ، وكانت وارداتها متشكلة في غالبيتها من المواد الأولية .

ونظرا لغياب المعطيات الاحصائية ، فقد استعمل روّ ول بروبيش طريقة غيرمباشرة ملتجئا الى معدلات التبادل البريطانية(1) مابين المواد الأولية والمنتجات المصنعة بدلا من الرقم القياسي لأسعار المنتجات الأولية المصدرة من طرف البلدان النامية ، والرقم القياسي لأسعار وارداتها من المنتجات المصنعة .

وهكذا فان معدلات التبادل البريطانية قد تدهورت من سنة 1800 الى 1880 ، فباعتبار 1880=100 ، فاننا نجد أن هذه المعدلات كانت 245 في 1801 ـ 1803 ، لتصبح 118 في 1843 ـ 1848 ، و 110 في 1848 ـ 1858 . وهذا يعني أن معدلات التبادل كانت لصالح المواد الأولية في هذه الحقبة الزمنية .

الا أن هذا الوضع مالبث أن انعكس وبدأت هذه المعدلات في التدهور ،

(1) سمير أمين : التطور اللامتكافئ ، دراسة في التشكيلات الرأسمالية المحيطية ، ترجمة : برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت 1973 ، ص: 129

فبفرض أن 1938 = 100، فإننا نجد أن هذه المعدلات كانت 163[1] في 1876 ـ 1880 ، لتصبح 120 في 1929 ـ 1930 .

وعادت معدلات تبادل المنتجات لتتحسن وبشكل ظرفي خلال الحرب العالمية الثانية ، وكذلك خلال الحرب الكورية اذ بلغ تحسنها 30%[2] وذلك لاقدام الدول على تكوين مخزونات استراتيجية بواسطة مشتريات ضخمة .

ثم عادت معدلات تبادل المنتجات القاعدية ـ بما فيها البترول ـ للتدهور من جديد وبانتظام ، وذلك ابتداء من 1955 حتى 1972 ، ثم تعدلت في سنتي 1973 و 1974 ، دون أن تبلغ المستوى الذي كانت عليه في مطلع الخمسينات ، ثم عادت للتدهور والتقلب من جديد سنة 1975 ، وقد بلغ وقد بلغ هذا التراجع 2،2% سنويا فيما يخص مجموعة سلع الأونكتاد (العمود 3) و 1،7% سنويا فيما يتعلق بمجموعة البنك الدولي ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1953 الى 1972 .

أما اذا حسبنا معدلات تبادل المنتجات القاعدية لفترة زمنية أطول ـ 31 سنة ـ بالمقارنة مع الرقم القياسي لأسعار صادرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من المنتجات المصنعة ، فان نسبة التدهور المئوي المتوسط يعادل 1،4 % ، والجدول (25) يعطي تفصيلا لذلك .

وكما نلاحظ فان هذا التدهور شامل وذو منحى واضح ومعبر ، سواء تعلق الأمر بمعدلات تبادل السلع التي حسبتها الأونكتاد أو بتلك التي حسبها البنك الدولي .

(1) سمير أمين : التطور اللامتكافئ ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية مرجع سابق ، ص : 129

(2) D.C.Lambert: "Les Economies du tiers Monde", ARMOND Colin, Paris 1974, P:141 (2)

الجدول (25)

100 = 1970					البنك الدولي 63 = 100	الأنكتاد 1963 = 100		
معدلات تبادل البترول	معدلات تبادل المنتجات القاعدية	مؤشر أسعار البترول	مؤشر أسعار المنتجات الصنعة (هـ)	مؤشر أسعار المنتجات القاعدية ماعدا البترول (د)	معدلات تبادل السلع القاعدية والصنوعات (ج)	معدلات تبادل السلع القاعدية والمصنوعات	الرقم القياسي لقيم وحدات السلع المصنوعة المصدرة (ب)	الرقم القياسي لقيم وحدات الصادرات من السلع القاعدية (أ)
6:7=9	6:5=8	7	6	5	4	2:1=3	2	1
	140.9		69	97.2				
	152		81.8	124.3				
	106.2		100	106.2				
	122.6		80.1	98.2	122	126	94	118
	139.3		78.4	109.2	137	138	92	127
167.8	135.3	132.2	79.2	107.2	130	133	92	122
154.2	125	127.4	82.6	103.2	128	123	95	117
172.2	118.8	143.8	83.5	99.2	118	116	98	114
169.8	108.5	141.3	83.2	90.3	111	111	97	108
148.1	130.3	120.7	81.5	89.1	110	107	96	103
138.5	104.1	115.7	83.5	89	106	106	98	104
131.1	100.5	111.7	85.2	85.6	98	101	99	100
128	98.3	109.1	85.2	83.8	97	96	66	95
127.1	104.6	108.3	85.2	89.1	100	100	100	100
117.8	109.3	102.5	87	95.1	109	105	101	106
115.9	105.4	102.5	88.4	93.2	109	100	103	103
113.1	106.2	102.5	90.6	96.2	109	99	106	105
112.9	99.2	102.5	90.8	90.1	100	95	107	102
110.1	98.5	100	90.8	89.4	102	99	107	106
104.2	102.2	98.4	94.4	86.5	104	100	101	110
100	100	100	100	100	102	98	117	115
120.5	89.3	127.3	105.6	94.3	89	86	124	107
127.4	93.6	146.3	114.8	107.5	87	84	134	113
154.1	122.5	208.3	135.2	156.6				
456.4	128.3	752.1	164.8	211.5				
446.2	93.6	826.5	185.2	173.4				
479.3	105.4	887.6	185.2	195.3				
474.3	117.9	956.2	201.6	237.7				
423	97.8	979.3	231.5	226.6				
494	99.6	1308.3	264.8	263.8				
770	100.8	2209.9	287	289.4				
809.1	90.6	2505.8	272.5	247.0				
		2290.5		217.6				

المصادر :

ـ الأعمدة من 1 الى 4 من الأنكتاد، الدورة الرابعة نيروبي(5ـ31 مايو)

1976 ، المجلد الثالث، الوثيقة (TD/184 /supp.2) ص :39

ـ الأعمدة 5، 6، 7 من: P.Delmas et C.Guillemin:"LA stabilisation"des prix des matiéres premiéres" OP CIT PP:198et 199

ـ الأعمدة 8، 9 محسوبة اعتمادا على الأعمدة 5، 6، 7 .

ا)محسوب على أساس قيم وحدات صادرات البلدان النامية من البن والكاكاو والشاي والذرة الشامية والرز والسكر والموز ولباب جوز الهند المخفف وزيت جوز الهند وزيت النخيل وزيت الفول السوداني والقطن والجوت والسيسل والمطاط الطبيعي والصوف والنحاس والقصدير والرصاص والزنك والبوكسيت والألومينيا والألومنيوم والحديد الخام والصخر الفوسفاطي والمنغنيز الخام ، وعلى أساس قيم وحدات الصادرات العالمية من البرتقال (واليوسفي) والتبغ .

وقد تم ترجيح الرقم القياسي على أساس من قيم صادرات البلدان النامية في 1963 ، وفي هذه السنة الأخيرة ، كانت القيمة الاجمالية لصادرات البلدان النامية من هذه المجموعة من السلع القاعدية تمثل 67.5٪ من القيمة الاجمالية لمجموع السلع القاعدية التي صدرتها البلدان النامية (باستثناء النفط) .

ب) الرقم القياسي الذي تحسبه الأمم المتحدة لقيم وحدات صادرات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من السلع المصنوعة .

ج) تشمل هذه المجموعة 35 سلعة قاعدية باستثناء النفط.

د) الفترة من 1950 الى 1956 تتضمن البترول .

هـ) الرقم القياسي للسلع المصنوعة (موشر الأسعار) الصدرة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

وهذه الظاهرة لم ينج منها البترول، الذي انحسرت أسعاره بشكل ملفت للنظر خلال عقدي الخمسينات والستينات، وانعكس ذلك بوضوح في معدلات تبادله – نسبة الأرقام القياسية لسعر البترول الى الأرقام القياسية للسلع المصنعة – وهكذا فبافتراض سنة 1958 = 100، نجد أن هذه المعدلات قد بلغت (1) 65.9 في 1968 و 64.1 في 1970 و 85 في 1971 و 82 في 1972 .

فأسعار البترول وبالتبعية معدلات تبادله لم تبدأ في الارتفاع الا في السبعينات وذلك عندما قررت منظمة أوبيب رفع أسعار صادراتها، بهدف مواجهة التضخم الذي امتص احتياطياتها و مواردها البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، هذا الأخير لم تخفض قيمته (2) الا ب 18% سنة 1971، في الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار الداخلية الأمريكية، اعتبارا من 1934 ب 300% .

مما حذا بالدول الغربية واليابان باعادة تقويم عملاتها، ومن ثم ارتفاع أسعار سلعها الصناعية المصدرة .

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والنقدية، وبالضبط في أكتوبر 1973 اندلعت الحرب العربية الاسرائيلية، وصاحبها حظر بترولي عربي على الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى البلدان الغربية الأخرى المتعاطفة مع اسرائيل والمدعمة لها .

مما أعطى دفعا قويا لمنظمة أوبيب، مكنها من فرض الأسعار التي تراها ملائمة ومن طرف واحد، أي دون مشاركة المستهلكين أو استشارتهم.

---

(1) انطلاقا من الأرقام القياسية لكل من أسعار البترول والسلع المصنعة، قمنا بحسابها، وذلك من : عبدالمنعم الزنابيلي، سياسة المنتجات الأساسية والطاقة، مرجع سابق، ص : 252

(2) J.M ALBERTINI "Les mécanismes du sous-développement" OP.CIT PP: 115 et 116

وهكذا فأثناء الاجتماع الذي انعقد في طهران يومي (1) 22 و 23 ديسمبر من سنة 1973 ، قررت منظمة أوبيب رفع سعر البرميل من 2.59 الى 11.65 دولار .

وهذا يعني أن معدلات تبادل البترول قد تحسنت نسبيا ولو بشكل مؤقت ، مما فتح الباب على مصراعيه أمام أسعار المنتجات القاعدية الأخرى ، لتعرف في معظمها ارتفاعا قياسيا في سنتي 1973 و 1974 ، ومن ثم تحسين معدلات تبادلها ، ثم تتراجع في 1975 ، حتى أنها لم تبلغ حتى المستوى الذي كانت عليه في بداية السبعينات ، بالنسبة لنصف عدد المنتجات القاعدية الواردة في الجدول (26) .

وبعد 1975 يمكن ملاحظة وضعين متمايزين نوعا ما ، بالنسبة لمعدلات تبادل المنتجات القاعدية (ماعدا البترول) :

- الطائفة الأولى ولازمها التدهور المستمر حتى نهاية الفترة محل الدراسة وتشمل على الخصوص الركازات والمعادن ، ونصف عدد المنتجات القاعدية ذات الأصل الزراعي ، والسكر والموز .

- الطائفة الثانية ورافقها التقلب بين التدهور والتحسن ، وتشمل بقية المنتجات الغذائية والمطاط الطبيعي والخشب والقصدير والبوكسيت .

أما البترول فبعد ارتفاع أسعاره في نهاية 1973 ، وتحسن معدلات تبادله بالمقارنة مع الفترة السابقة لها ، الا أن هذا التحسن ، وحتى مع استمرار ارتفاع السعر الاسمي خاصة في سنتي 1979 ، 1980 ، قد

(1) C.P.Kinberger PH.Lindert." Economie Internationale" OP.CIT PP:5-6

الجدول (26) : معدلات تبادل المنتجات الـ18 الواردة في البرنامج المتكامل

حول المنتجات القاعدية (1970 ـ 1982)، 1975= 100

المنتج القاعدي	70	71	72	73	74	76	77	78	79	80	81	8 2
المنتجات الغذائية والزراعية												
الموز	119	97	102	90	87	100	100	90	90	100		
لحم العجل	181	174	181	208	134	119	105	129	152	132	124	120
حبوب الكاكاو (ا)	100	74	84	125	140	164	279	218	185	132	111	93
البن (ا)	130	107	113	119	107	199	328	181	170	151		
السكر (ا)	35	38	58	63	163	57	37	30	33	89	55	27
الشاي (ا)	146	131	123	105	115	111	179	126	109	102	98	94
الزيوت النباتية والبزور الزيتية	113	107	87	141	184	46	113	109	110	85	86	67
القطن الخام وخيوط القطن (ا)	94	95	97	141	134	132	117	100	93	99		
القنب وأدواته (ا)	133	124	119	100	104	78	77	84	71	52	53	50
المطاط الطبيعي (ا)	85	98	94	164	143	138	134	142	159	160		
الألياف الصلبة والمنتجات المصنعة (ا)	41	45	56	105	174	73	74	62	73	76		
الخشب غير الصنوبري	89	90	98	133	128	106	117	117	131	135	130	124
الركازات والمعادن												
ركاز المنغنيز	70	79	71	75	93	102	97	81	68	74	82	79
البوكسيت	113	110	106	93	94	119	117	106	99	108	118	112
النحاس (ا)	213	152	140	197	188	113	97	88	113	111	94	80
ركاز الحديد	124	109	97	114	109	99	93	80	86	91	83	88
الفوسفاط الطبيعي	31	29	27	27	87	71	53	42	38	48		
القصدير (ا)	100	88	89	96	134	110	144	149	157	154	137	125

Sources: - CNUCED: "manuel de statistiques du commerce et du développement" 1983 PP:258 et 259

سنتا 1981 و 1982 حولنا سنة أساسها من عام 1980 الى 1975 ، وهي مأخوذة من :

- CNUCED: manuel de statistiques du commerce et du développement 1984 PP: 208-210

(ا) هي المنتجات العشر المصدرة أساسا من طرف البلدان النامية .

انحصر في النصف الثاني من عقد السبعينيات اذا أخذنا بمؤشر السعر الفعلي (1) لأوبيب ، فباعتبار 1975 = 100، فاننا نجد أن معدلات تبادل البترول (آ) قد تراجعت من 122.37 سنة 1974 الى 53.54 سنة 1978 ، لتبلغ 75.26 سنة 1980 .

المطلب الثاني :

تطور معدلات تبادل الدول

الفقرة 1 : تطور معدلات تبادل البلدان النامية

1) معدلات التبادل الصافية : قد تكون معدلات تبادل للبترول ، ذات دلالة أكثر من تلك الخاصة بمعدلات تبادل المنتجات القاعدية ، وذلك لأن هذه الأخيرة تساهم في تصديرها كلا من الدول المتقدمة والنامية على حدسواء .

وهكذا فقد تقهقرت معدلات تبادل أمريكا اللاتينية ، في تجارتها (ب) مع الولايات المتحدة الأمريكية ، من 120 سنة 1927 الى 84 سنة 1939 ، وهذا

---

(1) حتى السعر الاسمي عرف تراجعا معتبرا ، ابتداء من شهري فيفري ومارس 1983 ، و بلغ تخفيض الأسعار الرسمية لبترول أو بيبب الخام ، ما بين 5 الى 6.64 دولار للبرميل الواحد .

قارن PGA vol XV n°337 1er Avril 1983 PP:8 et 9 (9)

الا أن هذا التراجع قد عرف منحنى أخطر في مطلع 1986 ، ومن ثم فان معدلات تبادله ستسجل تقهقرا ملحوظا .

(1) حسبنا هذه الأرقام القياسية اعتمادا على معدلات التبادل الواردة في :
A.Benachenhou:"Le tiers Monde en jeu"OP.CIT P:80

(ب) هذه الوجهة تدعمها حسابات شيلتز ، اعتمادا على احصاءات الأمم المتحدة ، حيث كانت معدلات تبادل امريكا اللاتينية 100 في 1876_1880 ، لتصبح 87.1 في 1896_1900 ، و 67.3 في 1921_1925 ، و 64.1 في 1936_1938 .

أشار اليها : HAMID TEMMAR: "Approche Structurelle du Phénomène sous developpement 2ème edition SNED Alger 1973" P: 71

باعتبار سنة 1937=100 (1)،

وهذا التدهور لم يكن وقفا على هذه المجموعة من بلدان العالم الثالث، بل عصف بمعدلات تبادل كافة البلدان النامية الأخرى، كما يبرزها لنا بوضوح الجدول (27) الغني بالاحصائيات وبتعدد مصادرها وبتعدد سنوات الأساس المعتمدة، اذ سجلت تدهورا منتظما وعاما، وهذا حتى سنة 1973 على الأقل، بالنسبة لجميع البلدان النامية، فبمقارنة المستويات التي بلغتها في سنوات 1950، 1955، 1969، 1973، اعتمادا على الأعمدة 1، 2، 3 نتأكد بما لا يقبل مجالا للشك، بأن التآكل عميق وفي اتساع دائم.

وهذه الوجهة التي أخذتها معدلات التبادل لم تتغير بالنسبة للبلدان النامية غير المنتجة للبترول، بل حافظت على انحسارها، كما هو جلي من العمودين 5، 7. فاذا اعتبرنا 1953= 100 فاننا نجدها قد تراجعت الى 78 سنة 1970، والى 66 سنة 1977. أما اذا اعتبرنا سنة 1975= 100، فنجدها قد تدهورت من 111 الى 89 فيما يتعلق بالبلدان النامية ذات الدخل المنخفض، ومن 109 الى 83 فيما يتعلق بالبلدان النامية ذات الدخل المتوسط غير المصدرة للبترول، وذلك ما بين سنتي 1960، 1980.

أما بالنسبة للبلدان المصدرة له فقد تحسنت معدلات تبادلها نوعا ما وان كانت في الواقع لا تمثل سوى استدراكا جزئيا لما فات هذه البلدان في الفترة السابقة لعام 1973.

وبشكل عام فان معدلات تبادل البلدان النامية - بما فيها المصدرة للبترول - قد عرفت ابتداء من 1973 بعض الاستقرار (العمود 6) ومع ذلك لم تستطع

(1) D.C Lambert: " Les economies du tiers monde" OP.CIT P: 139

السنوات	1 100 =1950 باقية البترول	2 (أ) 100 =1958 باقية البترول	2 (ب) بدون بترول	2 (ج) المنتجات الاساسية	3 (أ) 100 =1963 بالبترول	3 (ب) بدون بترول	4 (أ) 100 =1963 بالبترول	4 (ب) بدون بترول	5 100 =1953 الدول غير المنتجة للبترول	6 100 =1975 البلدان النامية	7 100 =1975 البلدان ذات الدخل المنخفض	البلدان ذات الدخل المتوسط غير المصدرة للبترول	البلدان المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع
193	71				80								
194	85				96								
1950	100	122	117	122	112								
1951	105	124	135	122	118								
1952	95	108	116	110	107				100				
1953	94	105	110	108	106								
1954	100	112	117	113	112								
1955	88	110	116	109	110	111							
1956	96	108	111	105	108	108							
1957	93	103	104	105	104	103							
1958	93	100	100	100	104	101							
1959	94	97	98	98	106	104			85	64	111	100	27
1960	93	96	99	95	104	104				63			
1961	89	93	96	93	102	100				61			
1962	88	91	93	93	98	97				61			
1963	89	93	97	95	100	100	100	100		60			
1964	91	95	101	95	101	103	98	101		58			
1965	89	93	101	92	99	101	99	102		59			
1966	91				101	104	95	103		56			
1967	90				100	102	96	102		56			
1968	91				101	103	96	103		57			
1969	93				101	106	96	104	78	59			
1970	—				100	106	97	103		61			
1971	—				102	101	103	—	67	60			
1972	—				100	104				64			
1973	—				101	—							

تـابـع الجـدول (27)

	1	2	3	4	5	6	7		
1974					78	105			
1975						100	100	100	100
1976						102			
1977					66	106			
1978						97			
1979						104	97	98	118
1980						125	89	94	168
1981						138			
1982						133			

المـصـادر :

ـ الأعـمـدة : 1 ، 2 ، 4 مـأخـوذة مـن .C Lambert :les économies du tiers monde OP.cit P: 142

ـ العمـود 3 مـن : IRD: Tendance du commerce et des produits de base,Edition de1974 P:10

ـ العمـود 5 مـن : J.M. Albertini :"Compredre l'économie mondiale" édition du seuil paris 1980 P : 48

ـ العمـود 6 مـن NUCED :Manuel des stàistiques du commerçe international et du développement 1983 P: 58

ـ العمـود 7مـن : تـقـريـر عـن التنمـية في العـالم ، واشنـطـن 1982 ص : 124

تـقـريـر عـن التنمـية فـي العـالم ،واشـنـطـن 1981،ص ص : 160و 161

تعويضها حتى الجزء اليسير مما فقدته في السابق .

2) معدلات التبادل الداخلية أو طاقة الاستيراد

لقد سجلت معدلات التبادل الداخلية للبلدان النامية تحسنا شبه دائم أثناء عقدي الستينيات والسبعينيات ، كما يبينها الجدول (28) ، ولم تعرف سوى تراجعين ، وذلك سنتي 1975 ، 1978 ، هذا اذا أخذت البلدان النامية مجتمعة أو أخذت أهم البلدان المصدرة للبترول وحدها . أما اذا استبعدت هذه الأخيرة ، فان نسبة التحسن تتقلص ، وعدد التراجعات يتضاعف .

أي أن هناك تقلب لمعدلات التبادل الداخلية حول منحاها في الأمد الطويل الا أنه عند دراسة هذه المعدلات ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن تحسنها راجع أساسا لتوسع التجارة العالمية (الجدول 3) ، وأن هذا لا يعني بالضرورة تحسن موازينها التجارية ، لأن ذلك يتوقف على الحاجة للاستيراد التي تزداد

الجدول (28) معدلات التبادل الداخلية للبلدان النامية ، 1960 ـ 1982 ، 1975 = 100

السنة	البلدان النامية	أهم البلدان المصدرة للبترول	بلدان نامية أخرى
1960	32	18	52
1961	33	19	53
1962	34	20	54
1963	36	21	57
1964	39	22	61
1965	40	24	64
1966	43	25	68
1967	43	26	66
1968	47	28	74
1969	53	30	82
1970	59	35	91
1971	60	41	87
1972	66	44	96
1973	79	53	112
1974	114	118	109
1976	118	119	118
1977	124	121	129
1978	117	105	135
1979	133	132	136
1980	146	166	127
1982	134	138	131

Source: CNUCED: "manuel de statistiques du commerce et du dévp", New York 1983 P:59

باضطراد ، بفعل تنامي حاجيات البلدان النامية للتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية بشكل خاص ، اذ شكل هذان الصنفان سنة 1979 نسبا عالية من وارداتها : 72% للدول ذات الدخل المنخفض، 78% للدول ذات الدخل المتوسط، 97% للدول النفطية ذات الفائض في رأس المال (الجدول 1) .

واذا أخذنا الدول النامية كمجموعات اقليمية ، تبين لنا كيف أن بعضها ـ افريقيا ـ لم تتحسن حتى معدلات تبادلها الدخلية ، بل عرفت تدهورا كبيرا ، اذ سجل التغير في قوتها الشرائية تراجعا مستمرا ، ففي الفترة 1973 ـ 76 ، بلغ ـ 18.7% ، وفي الفترة 1979 ـ 1982 بلغ ـ 3.5% ،

أما المجموعات الأخرى ، فان التغير في القوة الشرائية لصادراتها ، ومع استمرار تحسنه ، فقد تباطأ كثيرا ، وهذا حتى بالنسبة للدول المصدرة للنفط والجدول أدناه يبرز ذلك .

الجدول (29) : التغير في القوة الشرائية للصادرات، 1973 ـ 1982
1978 = 100

البلدان النامية	1973 ـ 1976	1979 ـ 1982
منخفضة الدخل		
آسيا	52.5	15.7
افريقيا	18.7ـ	3.5ـ
متوسطة الدخل		
المستوردة للنفط	4.5	2.5
المصدرة للنفط	71.0	11.5

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1983 ، ص : 25

الفقرة 2 : معدلات تبادل الدول المصنعة

ان معدلات تبادل الدول المصنعة ، على خلاف تلك الخاصة بالدول النامية تطورت خلال الـ 45 سنة برتابة ، و بتحسن مستمر و قار ، و أخذت منحى واضح في الأمد الطويل .

أما معدلات تبادلها الدخلية فقد عرفت هي أيضا تحسنا مستمرا ، أثناء الفترة الممتدة من 1960 الى 1982 ، و لم تعرف بعض التراجع الطفيف الا بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973 ، لتعود للتحسن من جديد .

الجدول (30) : معدلات التبادل الصافية و الدخلية للدول المصنعة .

السنة	معدلات التبادل الصافية 100=1963	معدلات التبادل الصافية 100=1975	معدلات التبادل الدخلية 100=1975
1938	100		
1948	94		
1950	82		
1951	88		
1952	90		
1953	94		
1954	92		
1955	92		
1956	93		
1957	92		
1958	95		
1959	97		
1960	98	107	35
1965	100	109	51
1969	101	109	74
1970	102	111	82
1971	101	110	87
1972	102	111	97
1973	101	110	108
1974		97	102
1978		100	123
1979		97	129
1980		91	123
1981		89	124
1982		91	126

Sources: BIRD: Tendances du commerce et des prix des produits de base editions de 1974 P: 10

CNUCED : Manuel des statistiques du commerce International et des developpements

Supplément 1983 PP:58 et 59

المبحث الثالث

أسباب تدهور معدلات تبادل المنتجات القاعدية والنظريات المفسرة لها

لقد سعى بعض الاقتصاديين الى تفسير وتحليل أسباب التدهور الذي سجلته معدلات تبادل المنتجات القاعدية التي تصدرها البلدان النامية، وقد تصدى لهذا العمل جملة من كبار الاقتصاديين من الدول النامية ومن غيرها، ونذكر منهم على الأخص : قانار ميردال، نيركسي، سنجر، روؤل بروبيش، آرثر لوفيس أرغيري ايمانويل، سمير أمين.

المطلب الأول

أهم التفسيرات النظرية

الفقرة 1 : قانار ميردال و روؤل بروبيش

يريان بأن معدلات التبادل تميل في غير صالح البلدان النامية، يقول بروبيش: ((لو كانت الزيادة في الدخل في المراكز الصناعية وفي المحيط متناسبة مع زيادة انتاجياتها على التوالي، فان النسبة بين أسعار المنتجات الأولية وأسعار المنتجات المصنعة تكون نفس تلك الناجمة عن انخفاض الأسعار تناسبيا مع الانتاجية. ونظرا لكون انتاجية الصناعة أعلى، فان نسبة الأسعار كانت ستتطور لصالح المنتجات الأولية . . . . . ولأن هذه النسبة قد تطورت في الواقع على حساب المنتجات الأولية من 1870 الى 1930، فانه من الواضح أن دخول المنظمين والعوامل المنتجة قد ازداد نسبيا أكثر من تزايد الانتاجية، بينما كانت زيادة الدخل في المحيط أقل من تلك الخاصة بالانتاجية. بعبارات أخرى بينما تحافظ المراكز على الفوائد الكلية للتطور التقني لصناعاتها، فان البلدان المحيطية تحول لها جزءا

من نتاج التقدم التقني الخاص بها)) (1) .

فتحويل ثمار الانتاجية هذا، الناجم من التطور التقني هو الذي يجعل معدلات التبادل في الأمد الطويل غير مواتية للمحيط ، ذلك أن تطور الانتاجية في المحيط يؤدي الى تخفيض أسعار المنتجات القاعدية التي يصدرها وبالتالي تستفيد الدول الصناعية من هذا التخفيض، بينما يحدث العكس فيما يخص تطور انتاجية الانتاج الصناعي الذي تصدره بلدان المركز ، فثمار ذلك يمتص عن طريق رفع الأجور ((و يلاحظ أن ندرة العمال في البلاد الصناعية جنبا الى جنب مع قوة النقابات العمالية من جهة أخرى ، قد مكنت من ارتفاع الأجور لا بنسبة الزيادة في الانتاجية فحسب بل و بمعدلات تجاوزتها)) (2) .

و يضاف الى اختلاف تأثير التطور التقني، نظم الحماية الجمركية ((ان تخفيف نظم الحماية أو ازالتها من المراكز الصناعية يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على أسعار السلع موضوع الحماية ، و لكن من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الاجراء في حد ذاته سيقضي بصورة حاسمة على الاتجاه النزولي لمعدلات التبادل بالنسبة للسلع الأولية بالمقارنة باتجاه أسعار المنتجات المصنوعة . . . لأن العوامل التي خلقت هذا الاتجاه أعمق جذورا في البلاد الآخذة في النمو التي تعاني من ضعف بنياني في الانتاج يجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل الحد من

(1) Raul Prebisch. The economic development of latin America, New York 1950 P:8 cité par Arghiri Emmanuel: "l'echange inégal", François Maspero Paris 1978 P:130

(2) روؤل بروبيش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة جرجس عبده مرزوقة الدار المصرية للتأليف و الترجمة ص : 24

هذا التدهور بقرار تتخذه هذه البلاد من جانبها وحدها)) (1) .

الفقرة 2 : آرثر لوفيس، يرى أن المنتجات القاعدية التي تصدرها البلدان الاستوائية غير قادرة على المنافسة ، وحتى يمكن دعم القدرة التنافسية لمنتج معين - لمردود ضعيف - ينبغي أن يتجاوز الفرق بين الأجور الفرق بين المردودات ،

((ماسبق يقودنا الى نتيجة هامة ، ذلك أن البلدان الاستوائية لا يمكنها أن توازي من جديد معدلات التبادل لصالحها ، عن طريق زيادة الانتاجية في القطاعات التصديرية ، لأن هذا التحسن أثره الوحيد هو تخفيض أسعار صادراتها . . . فالوسيلة الوحيدة لتحسين معدلات التبادل العاملية في المنطقة الاستوائية هي رفع مردود الانتاج الزراعي الموجه الى السوق الوطني)) (2) .

واختلاف معدلات التبادل العاملية بين البلدان المعتدلة والبلدان الاستوائية جعل التجارة الخارجية لصالح الأولى ، ومكنت أفرادها من الحصول على مداخيل فردية عالية ، تستعمل لزيادة الطلب على المنتجات المصنوعة وعلى الانتاج المحلي لمختلف القطاعات ، بينما كانت غير مواتية للثانية .

لكن من الخطأ اعتبار معدلات التبادل في غير صالح كل البلدان الزراعية ((من الخطأ الدفاع عن كون معدلات التبادل تعمل على حساب كل البلدان الزراعية . وبفضل الصادرات الزراعية ظهرت بلدان مختلفة : زيلندا الجديدة ، استراليا ، الدانمارك ، من بين الأمم الأغنى في العالم)) (3) .

الفقرة 3 : أرقيري ايمانويل و سمير أمين

حاولا تفسير تدهور معدلات التبادل في اطار النظرية الماركسية ، لكن مع وجود

(1) رؤول بروبيش ، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، مرجع سابق ص : 23

(2) W.Arthur Lewis:"L'ordre economique international", Economica Paris 1980 P: 19

(3) IBID P: 35

اختلاف واضح في تفسيرهما .

1) ايمانويل ، يرى أن قسمة العمل الدولية الحالية قد لعبت دورا غير موات بالنسبة للبلدان النامية ، ففي البلدان المتقدمة يزداد الطلب على المواد الغذائية القادمة من العالم الثالث بشكل أبطأ من تزايد المداخيل - توافق المرحلة الثالثة من قانون انجل - وأما طلب البلدان المتخلفة على السلع الصناعية فهو يتزايد بكيفية أسرع من تزايد ناتجها الداخلي الاجمالي - توافق المرحلة الأولى من قانون انجل - .

ويعرف ايمانويل التبادل اللامتكافئ على أنه ((تبادل ناتج كمية أكبر من مجتمع عوامل بواسطة بالنسبة للمجتمع - خاصة العاملين الأساسيين، العمل ورأس المال - مقابل ناتج كمية أقل من نفس المجتمع من العوامل ، فيبادل ناتج ذو تكلفة اجتماعية أعلى بناتج ذو تكلفة اجتماعية أقل ...)) (1) .

وعدم تكافؤ التبادل ، وبالتالي تدهور معدلات التبادل لا يفسر باختلاف التركيبات العضوية لرأس المال وباستقلالية عن تنوع الأجور ، ((لأن هذا التحويل لفائض القيمة الناجم عن اختلاف التركيبات العضوية ... يوافق نقصا في معدلات التبادل العاملية ، لكن ليس بالضرورة المعدلات البضاعية)) (2) .

فسبب عدم تكافؤ التبادل ، هو اختلاف الجزاءات ما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ، وارتفاع أجور عمال الأولى يساهم في استغلال عمال البلدان المتخلفة . فالأجر هو المتغير المستقل ، كما أن المنتجات المتبادلة هي منتجات نوعية لا يمكن الاستعاضة عنها بمنتجات قريبة منها .

(1) Arghiri Emmanuel: "l'échange inégal, OP.CIT P 350

(2) IBID P;193

والاختلال المتزايد هو بين بلدان المركز وبلدان المحيط وليس بين المنتجات الأولية والمنتجات المصنوعة ، حيث أن ((تدهور معدلات تبادل المنتجات الأولية هو خطأ في المنظور ، وهو ناتج عن المطابقة التعسفية ، بين صادرات البلدان الغنية وصادرات المنتجات المصنوعة ، وبين صادرات البلدان الفقيرة وصادرات المنتجات الأولية)) (1) .

2) سمير أمين ، يرى أن الأجر ليس المتغير المستقل ، وأن البضائع هي بضائع دولية ، وأن المنتجات المتبادلة في السوق الدولي ليست منتجات خاصة ((اذ يتكون القسم الأكبر من صادرات العالم الثالث من المواد الأولية المنتجة في المركز وفي المحيط . . . وإن الكثير من هذه المواد الأولية هي بضائع يمكن الاستعاضة عنها ببضائع قريبة جدا بعضها من البعض الآخر : مثال الزيوت الاستوائية وزيوت المناطق المعتدلة ، والخيوط النسيجية أو المطاط الطبيعي وبديله الاصطناعي . . .)) (2) .

ويعرف سمير أمين التبادل اللامتكافئ على أنه :((تبادل المنتجات في انتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الانتاجيات)) (3) .

الفقرة 4 : التكافؤات النقدية والتضخم

هناك أطروحات أخرى ترى في التغيرات التي تحدث في التعادلات النقدية عاملا من عوامل تدهور معدلات تبادل المنتجات القاعدية .

وبعضها الآخر يرى بأن التضخم المزمن في البلدان الصناعية يؤدي بهذه الأخيرة الى فرض أسعارها المرتفعة على البلدان المتخلفة ، دون أن تتمكن هذه

(1) Arghiri Emmanuel: "L'échange inégal" OP.CIT P:49(1)

(2) سمير أمين : التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دار الحقيقة ، بيروت 1974 ، ص ص : 76 و 77

(3) سمير أمين : التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة ، نفس المرجع ، ص ص : 80 و 81 .

القيام بالمعاملة بالمثل، ذلك أن أسعار المنتجات القاعدية في البلدان الصناعية تتجه نحو الإنخفاض بالمقارنة مع أسعار السلع الصناعية والخدمات، و بما أن الأسعار الدولية للمنتجات الأولية تحاذي مستويات الأسعار الداخلية للبلدان الصناعية، فان ذلك يؤدي الى التدهور الكلي للأسعار النسبية للمنتجات الأولية ((ان التدهور الكلي للأسعار النسبية للمنتجات الأولية يمكن أن تكون كنتيجة لمحاذاة سلم الأسعار الدولية لذلك الخاص بالأسعار الداخلية للبلدان الصناعية)) (1) .

و كما لاحظ ج . ف. شميلتز، فان ارتفاع (2) أسعار المنتجات الأولية تسبب ارتفاعا شبه تناسبي في أسعار السلع الصناعية، و بالعكس فكل انخفاض في أسعار المنتجات الأولية يحدث انخفاضا أقل من تناسبي في سعر السلع الصناعية بسبب ليونة مستوى الأجور في البلدان المتقدمة و وجهتها نحو الارتفاع .

المطلب الثاني :

أسباب تدهور معدلات التبادل

بعد استعراضنا لمختلف التفسيرات النظرية لتدهور معدلات تبادل المنتجات القاعدية، فاننا نحاول أن نعطي هنا أسبابا تبدو لنا لصيقة بدور البلدان النامية، في قسمة العمل الدولية الحالية، وذلك بناء على التحاليل الواردة في الفصلين السابقين .

و هكذا فان تدهور معدلات تبادل المنتجات القاعدية المصدرة من قبل البلدان النامية ينبع أساسا من :

الفقرة 1 : التطور اللامتكافئ بين الشركاء الإقتصاديين، ان التطور اللامتكافئ

---

(1) D.C Lambert;"les économies du tiers monde", Armond Colin Paris 1974 P:136

(2) G.W.Schmelz:" économie du tiers monde" cité par: Hamid TEMMAR: "Approche Structurelle" OP.CIT P:72

القائم بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، أسند الى الأولى في اطار قسمة العمل الدولية الراهنة ، انتاج منتجات أحادية ـ التركز السلعي لصادراتها وعدم تنوعها ـ كما أورثها عدم الليونة في الجهاز الانتاجي ، والتخلف الكبير ، مما جعلها تكثف انتاجها بهدف ضمان الحصول على التمويل اللازم لوارداتها من السلع التجهيزية الضرورية لتنميتها الاقتصادية . وهذه الزيادة في هذا المنتج أو ذاك ، رافقها تطور تكنولوجي قلص الحاجة اليه ، كما أن لجوء البلدان المستهلكة الى المنتجات البديلة الممكن انتاجها محليا ، وفرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة ، قلص الطلب عليها وأضعف قدرتها التنافسية .

وبما أن مرونة الطلب السعرية عليها ضعيفة ، فان ذلك يؤدي الى تدهور معدلات تبادلها .

ولو كان الجهاز الانتاجي مرنا ، أي امكانية الابقاء على توازن السوق الدولي ، فان ضعف المرونة الطلبية للسعر كان سيسمح في الواقع برفع السعر أي بتحسين معدلات تبادل المنتجات القاعدية .

الفقرة 2 : كيفية تشكل الأسعار

ان الكيفية التي تتشكل بها أسعار المنتجات القاعدية المصدرة من قبل البلدان النامية ، وأسعار صادرات البلدان المتقدمة ، متباينة تماما . فبينما تتحكم الثانية في تحديد أسعار صادراتها ، وتثبيتها في المستوى الذي يوفر لها أقصى ربح ممكن ، فان أسعار صادرات البلدان النامية تخضع لموازين القوى التي لها القول الفصل في تحديد أنصبة كل طرف .

وبما أن البلدان المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسية ، تحتكر التكنولوجيا ، وتراقب الدورة الكاملة للمنتج ، فان ذلك يمكنها باستمرار من اقتطاع النصيب

الأوفر من السعر الذي يدفعه المستعمل أو المستهلك النهائي، والذي يكون في العادة مرتفعا (كما بيناه سابقا) بالمقارنة بسعر فوب الذي يهم المصدرين، والذي يدخل في حساب معدلات التبادل، ولو اقترب هذا الأخير، أي سعر فوب، الذي يحصل عليه المنتج، من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي، لتغيرت معدلات التبادل ولربما أضحت لصالح المنتجات القاعدية التي يصدرها العالم الثالث.

وعلى ذلك فلا توجد خاصية معينة، تجعل الأسعار النسبية للمنتجات القاعدية تتدهور.

وتدهور معدلات تبادل البلدان النامية، ليس لأنها تصدر المنتجات القاعدية ولكن لأن هذه المنتجات تصدرها البلدان النامية، فإن معدلات تبادلها متدهورة.

لقد رأينا في الفصول السابقة ، كيف أن أسعار المنتجات القاعدية التي تشكل الجزء الأكبر من صادرات البلدان النامية تتعرض باستمرار للتقلبات العنيفة ، وكيف أن معدلات تبادلها تعرف تدهورا شبه مستمر ، وهذا يعني تعرض حصائل صادراتها للتقلب و قوتها الشرائية للتآكل المستمر بفعل التضخم وارتفاع أسعار الواردات المتمثلة على الأخص في المنتجات المصنعة .

و لمعالجة هذا الوضع غير الطبيعي ، تم اللجوء الى نوعين من السياسات الدولية :

الأولى تهدف الى تثبيت الأسعار ، أي تجنيبها التقلبات العنيفة ، وهذا باستعمال احدى الوسيلتين : آلية المخزون التنظيمي أو آلية حصر العرض المخصص للتصدير أو باستعمالهما معا .

الثانية تهدف الى تعويض خسائر حصائل الصادرات الناجمة على الأخص عن انخفاض الأسعار ، أي أنها تسعى الى تدنية آثار عدم استقرار الأسعار بشكل خاص ، و كذلك تقلص الكميات المصدرة . و هذا باستعمال التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي على المستوى الدولي ، أو باستعمال جهاز تثبيت متحصلات الصادرات "STABEX" على المستوى الجهوي ، ما بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبلدان افريقيا والكاريبي والهادي .

والسؤال الذي يطرح هنا هو ما مدى جدوى استعمال هذه الآليات وهل تسمح بتثبيت الأسعار والمحافظة عليها عند مستوى معين بمعايير اسمية (السعر المطلق) على الأقل ، أم أن مجال عملها سيكون أكثر طموحا وصلاحية

فتحقق ذلك ولكن بمعايير حقيقية ،أي أنها ستحافظ على القوة الشرائية للوحدة الواحدة من المنتجات القاعدية ،أي على معدلات تبادل ملائمة ؟

واذا كان الهدف تثبيت المتحصلات فهل ترقى الآليات المخصصة لذلك لسد العجز الحاصل بمعايير اسمية ،أم أنها تطال المحافظة على القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية أي معدلات تبادلها الدخلية ؟

هذا ما سنحاول اكتشافه في هذا الفصل .

المبحث الأول

المخزون التنظيمي الدولي

يقوم جهاز المخزون التنظيمي بشراء المنتجات في حالة عدم كفاية الطلب لمنع هبوط الأسعار ،وبيعها في وقت تزايد الطلب لمنع ارتفاع الأسعار . أي أن هذا الجهاز يقوم بسحب الفائض من السوق ويخزنه الى حين ظهور نقص في العرض فيعيد ادخاله اليه . وهذا يهدف المحافظة على تغير الأسعار ،في الأمد القصير ،عند مستوى محصورا بين حد أدنى – سعر الأرضية – وحد أعلى – سعر السقف – ،فيشتري عندما تنخفض الأسعار عن مستوى الأرضية أو حتى عندما تقترب منها ،و يبيع عندما تتجاوز سعر السقف أو حتى عندما تقترب منه ،حتى لو استنفذ مخزونه اذا كان ذلك ضروريا .

المطلب الأول

تمويل المخزون التنظيمي

ان عبء التمويل يقع أساسا على كاهل البلدان المنتجة ،وان كان يمكن للبلدان المستهلكة المساهمة في ذلك ،ففي حالة التصدير فان المساهمة ملزمة (1)

1) Marie Claude JACMART: Le commerce mondial des produits de base, la Documentation Française, Paris 1982 P. 66.

للمنتجين واختيارية للمستهلكين ، وتجدر الاشارة الى أن الاتفاق الدولي حول القصدير هو الاتفاق الوحيد حول المنتجات القاعدية ، الذي يعتمد استعمال المخزون التنظيمي كتقنية أساسية لتنظيم الأسعار .

أما الاتفاقين الدوليين حول الكاكاو ، الأول في 1972 والثاني في 1975 ، (1) فلم يستعملا المخزون التنظيمي الا كترتيب مكمل لتحصيص الصادرات ، (1) وتمويل المخزونات المقررة في الاتفاق الثاني قدّم على شكل مساهمات تؤخذ أثناء التصدير الأول أو الاستيراد الأول لكل عضو ، وهذا يحمّل البلدان المنتجة الثقل الفعلي لاجراءات التنظيم ، بسبب اعتماد الاتفاق بالدرجة الأولى على تحصيص الصادرات .

أما رأس المال المشكل من مساهمات البلدان الأعضاء ، فانه قابلا للزيادة عن طريق اللجوء الى الاقتراض ، وذلك في حالة عدم كفاية الموارد العادية

---

(1)

(ا) في غياب اتفاق دولي حول تكوين مخزون تنظيمي دولي ، يحدث أحيانا اللجوء الى صيغة المخزون الوطني ، ويقتصر دورها في التأثير على الأسعار في الأمد القصير ويتم تمويل هذا المخزون من طرف البلدان المنتجة ، ومن المصاعب التي تواجه هذا الجهاز ، التنفيذ السليم لمخزون الدول كل على انفراد ، وعدم امكانية التنسيق الفعال بين الكميات المعروضة في السوق الدولي ، اذ أن انخفاض الأسعار وانخفاض حصائل التصدير بالتبعية ، قد يدفع المنتجين الى زيادة الانتاج والتصدير بهدف تعويض مافقدوه . كما أن ارتفاع الأسعار قد يدفع بهم الى عرض كميات أكبر من الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤدي الى تراجع سريع للأسعار . وطبقت هذه الصيغة في الاتفاق الأول حول القمح سنة 1971 من طرف الولايات المتحدة وكندا مع غياب أي الزام في هذا المجال .

1) François MININ: Les accords internationaux sur le café et le cacao in: commerce international et matieres premieres Economica, Paris 1981P: 188.

لمواجهة العمليات التي تقوم بها المنظمة المسيرة .

المطلب الثاني

مستلزمات المخزون التنظيمي و قيوده

1) ان المنظمة المسيرة لاتحوز سوى موارد محدودة ، فاذا حدث تحسن تكنولوجي وأدى الى زيادة الانتاجية و تقليص التكاليف ، و بالتالي زيادة العرض واختلال التوازن بينه وبين الطلب . أو اذا أدى هذا التقدم الى احلال منتج بديل جزئيا محل المنتج المعني ، فان الطلب على هذا الأخير سيعرف انخفاضات كبيرة في الأمد الطويل ، أي أنه لن يسجل تراجعا وقتيا فقط .

و هذا يعني أن امكانية تدخل المخزون التنظيمي في السوق بهدف الشراء والدفاع عن سعر الأرضية أمرا غير ممكن عمليا ، لأن ذلك يتسبب في تراكم المخزونات ، كما أنه يتطلب موارد غير محدودة ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه عمليا . و بالتالي تدخل الأسعار في انخفاضات متتالية و أكثر و طأة مما لو لم يتدخل المخزون .

ولعل الفائض الهيكلي للعرض (1) ، الذي حدث في الأوقات الأولى من تطبيق الاتفاق الرابع حول القصدير خير مثال عن ذلك .

و قد تكون فعالية المخزون التنظيمي أفضل في حالة الاختلالات العارضة - نقص العرض بسبب مفاجئ : اضراب عمال الموانئ أو السكك الحديدية ، حدوث جليد أو اعصار أو بسبب آخر طارئ . - حيث يمنع من تحريض المنتجين على زيادة الانتاج ، وبالتالي من امكانية الوصول الى اختلال هيكلي بين العرض و الطلب .

و قد يكون للمخزون التنظيمي مفعولا أفضل أيضا في حالة الاختلالات

1) P. Ordonneau: La bataille mondiale des matieres premieres OP. cit P:134.

الظرفية ، حيث تقلبات الأسعار تتأتى من التغيرات في الكميات المطلوبة بفعل الكساد الاقتصادي الذي يصيب البلدان المستهلكة .

2) ان مسألة تحديد فرشة الأسعار التي لا ينبغي لها أن تتعدى حدودها العليا ولا أن تنزل عن حدودها الدنيا أمر عزيز المنال، فاحترام حدها الأعلى وتحاشي تجاوزه ، يتطلب توفير مخزونات هامة ، قد لا يكون بالامكان الاحتفاظ بها لمدة طويلة ، بالاضافة الى كلفة التمويل وتكاليف التسيير وصيانة البضائع وتكاليف الخزن . خاصة اذا حددت فرشة الأسعار هذه ، دون مستواها في الأمد الطويل، وظلت أسعار السوق فوق هذه الشوكة باستمرار، فان أي اتفاق من هذا النوع، لا يكون له أي مفعول يذكر ، كما كان عليه الحال فيما يخص الاتفاق الدولي حول الكاكاو سنة 1972 (1).

أما اذا حددت شوكة الأسعار هذه فوق مستوى توازن أسعار السوق في الأمد الطويل، فان المخزون التنظيمي لن يستطيع الدفاع عن سعر الأرضية ، لأن هذا يستلزم موارد مالية ضخمة ، وبالتالي تجميدها دون التمكن من تحقيق نتيجة عملية مرضية .

ومستوى فرشة الأسعار ومدى اتساعها ، يتوقف تحديده على التوقعات المستقبلية للعرض و الطلب ، وبالتالي فان صلاحية هذا المستوى يتوقف على دقة وسلامة هاته التوقعات .

و لكنه يتوقف أيضا على تعارض مصالح المنتجين ، الذين يسعون الى تعليته بقدر الامكان ، آخذين في الاعتبار ألا تسبب هذه التعلية مضاعفات عكسية ،

(1) 1) François MININ: Les accords internationaux sur le café et le cacao, OP. cit P:188.

ومصالح المستهلكين الذين يسعون الى تدنيته قدر الامكان .

وتبقى الاشارة الى أن الظرف الاقتصادي الذي يصاحب وضع الاتفاق ، يقوم بدور واضح في هذا الاتجاه أو ذاك .

وقد يصبح المخزون التنظيمي غير فعال في تنظيم الأسعار ، والاتفاق الذي يقوم بالمراجعة المتعددة لأسعار الأرضية وأسعار السقف ، لا يقوم في الواقع سوى بمتابعة تطور الأسعار وتسجيل تقلباتها دون أن يتمكن من مراقبتها كما حدث ذلك أثناء تطبيق الاتفاق الرابع حول القصدير .

المطلب الثالث

الجدوى الاقتصادية للمخزون التنظيمي

1) تكاليف المخزون التنظيمي وفوائده .

ان تطبيق المخزون التنظيمي يتطلب تمويلا كبيرا ، حتى يتسنى له الدفاع عن سعر معين ، قد لا يتأتى للبلدان النامية أن تجني الكثير في مقابل ما تتحمله من عبء التمويل الذي يقع بالأساس على كاهلها ، فاذا كان المقصود هو الغاء التقلبات تماما ، فهذا يعني تكريس مخزونات لا نهائية وتجميد أموال خيالية ، وهكذا تصبح المسألة المطروحة – بدلا من البحث عن مكاسب من وراء المخزون التنظيمي – العمل على الحصول على مصادر مالية ضخمة ، بما تتطلبه هذه العملية من اللجوء الى الاقتراض ، وتحمل متاعب خدمات الديون .

وهكذا وحسب دراسة أمريكية (1) فلأجل الابقاء على تغيرات أسعار القصدير بهامش 10 % حول سعر التوازن ، فان المخزونات الضرورية يجب أن تبلغ مستوى عال ، حوالي 1.5 مليار دولار ، لكي تحقق فعالية معقولة .

(1)

1) P. Ordonneau: La bataille mondiale des matieres premieres OP. cit P:149.

وعليه فان حجم المخزون الدولي الضروري وبالنتيجة رؤوس الأموال اللازمة ، يخضع لسعة التغيرات في العرض و الطلب ولمرونتيهما السعرية ، ولدرجة الاستقرار المنشودة . ويضاف الى تكاليف التمويل هذه ، تكاليف عملية الخزن وتسيير المخزون .

أما الفوائد التي يمكن جنيها من وراء المخزون التنظيمي ، فتتمثل على الأخص في الفرق بين نفقات الشراء ، بسعر الأرضية و الحصائل المحققة عند البيع ، بسعر السقف . الا أن هذا الفرق قد لا يكون ذو معنى ، في حالة حدوث كساد اقتصادي في البلدان المستهلكة ، اذ أن ذلك يؤدي الى بقاء المخزونات مجمدة لمدة طويلة في المستودعات ، مكلفة مصاريف كبيرة ، دون أن يتم البيع بسبب عدم اتجاه السعر نحو سعر السقف .

2) المخزون التنظيمي وتثبيت الحصائل

ان المخزون التنظيمي يؤثر مباشرة على أسعار المنتجات القاعدية ، مما يقلص من تقلباتها ، وينعكس بشكل غير مباشر على تخفيض تقلبات حصائل التصدير . لكنه لا يسبب أي تحويل للموارد الحقيقية الى البلدان المنتجة فمداخيل الباعة تتعاظم عندما يتدخل المخزون مشتريا ، وتتناقص عندما يتدخل المخزون بائعا ، والعكس بالعكس بالنسبة للمشترين .

ففي حالة المنتجات ذات المرونة الطلبية الضعيفة بالنسبة للسعر والمصدرة من طرف البلدان النامية ، فان انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدي الى زيادة الطلب بنسبة أقل ، مما يعني انخفاض حصائل التصدير ، أما ارتفاع السعر فانه يؤدي الى نقصان الطلب بنسبة أقل ، مما يعني ارتفاع حصائل التصدير ، الا أنه في الحالة الأخيرة هذه ، فان استمرار ارتفاع الأسعار يقود الى عزوف المستهلكين عن طلب السلعة ، و التحول الى منتجات بديلة يكون

تنافسها قد زادت،

يضاف الى ذلك أن تأثير المخزون التنظيمي على حصائل البلدان ، يكون غير متساو ، حيث أنه عند انخفاض الأسعار مثلا – في ظل المرونة الطلبية الضعيفة – فان زيادة العرض لاشباع الزيادة الضئيلة في الطلب ، تتم من طرف المنتجين ذوي الطاقة الانتاجية الكبيرة بينما لا يستطيع صغار المنتجين تحقيق ذلك ، ولذا يكون تأثرهم بانخفاض الأسعار أكبر ، واستفادتهم من تدخل المخزون أقل ان لم تكن معدومة وهذه حالة كثير من المنتجات القاعدية ، حيث يتركز الانتاج والتصدير في أيدي عدد محدود من البلدان .

فبالنسبة للفوسفاط فحتى مع كون المغرب لا يحتل الصدارة في الانتاج ، فانه يعد أكبر مصدر عالمي : 33.4 % من الصادرات العالمية ، بينما لم تتعد حصص الدول (1) التي تحتل المراكز : الرابع والخامس والسادس ، ألا وهي الطوغو وتونس والسينغال سوى 4.7 % ، 4.6 % ، 3.2 % على الترتيب ، وذلك سنة 1973 .

أما الشاي فمن بين المنتجين الرئيسيين التسع ، تجاوزت صادرات بلدين وهما الهند (2) وسريلنكا (362 الف طن) مجموع صادرات البلدان السبع الأخيرى (306 آلاف طن) وهي كينيا والصين واندونيسيا وبنغلاداش وملاوي والأرجنتين وتانزانيا وذلك سنة 1978 .

ولعل انتاج البن له مغزى أوضح ، فالبرازيل المنتج العالمي الأول بلغ انتاجه (3) 1620 مليون طن ، بينما لم يتعد انتاج البلدان الأحدى عشرة الرئيسية مجتمعة هذا الرقم الا قليلا حيث بلغ 2219 مليون طن ، وذلك سنة 1972 .

(1) حسبنا هذه النسب بناء على احصائيات واردة في : L'economiste du tiers Monde N°:6Novembre-Décembre 1974 P:40

(2) حسبنا هذه الأرقام بناء على احصائيات واردة في : L'economiste du tiers Monde N°:45 Fevrier 1980 P:49

(3) L'economiste du tiers Monde N°:22 Janvier-Fevrier 1978 P:59

والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لأغلب الركازات ، حيث يتركز الجزء الأكبر من الانتاج بين أيدي منتجين أو ثلاثة على الأكثر مثال ذلك : البوكسيت، النحاس المنغنيز ، الرصاص، الكبريت ، التوتياء ، النيكل .

يضاف الى ذلك عدم امكانية تطبيق المخزون التنظيمي على المنتجات القاعدية القابلة للتلف والسريعة العطب، وعلى تلك التي تستلزم صيانة استثنائية وشروطا خاصة بها .

وما يمكن استخلاصه هو أن جهاز المخزون التنظيمي، ليس أداة تدعيم للأسعار، وأن وظيفته تنحصر في الابقاء على الأسعار عند مستواها عندما يكون اتجاهها نحو الانخفاض، ومنعها من الصعود عندما يكون اتجاهها نحو الارتفاع .

وهكذا فمشكل اتجاه الأسعار ومستواها لا يطرح بالنسبة لجهاز المخزون التنظيمي ، ولكن يطرح فقط مشكل تقلباتها وتقلبات حصائل التصدير في الأمد القصير .

وعليه فان أي برنامج من هذا القبيل لا يترافق مع استعمال حصر التصدير أو حصر الانتاج ، لا يمكنه أن يؤدي الى استقرار الأسعار في الأمد الطويل حول مستوى أعلى من المستوى المتدني الذي عرفته وتعرفه تحت ضغط الظروف والآليات الحالية للسوق .

أي أن دور المخزون التنظيمي ينحصر في تقليص تذبذبات معدلات التبادل دون أن يحول ذلك عن تدهورها ، وهو لا يسمو حتى لمجرد التحدث عن تعليتها أو تحسينها لصالح البلدان المنتجة .

المبحث الثاني

حصر الصادرات

انها أولية أخرى تقوم بدورها دون الابتعاد عن قوانين السوق ، ولكنها تسعى الى التأثير في الاختلالات الهيكلية الدائمة الكائنة بين الطلب والعرض، وذلك من خلال مراقبة هذا الأخير وتسييره ، وهي تكتسي في الغالب طابع تخصيص الصادرات وان كان بعضها يسعى الى تنظيم مستوى الانتاج، لكن ذلك لا يغير في جوهر تلك العملية أي شيء .

وتخصيص الصادرات يرتكز على تقاسم السوق بين الأعضاء المصدرين المشتركين في الاتفاق ، بهدف الدفاع عن سعر أرضي معين ، وقد كانت هذه الصيغة ولا زالت الوسيلة الأساسية المفضلة ، التي نالت حصة الأسد في الاتفاقيات الدولية حول المنتجات القاعدية ، وذلك لمواجهة مشاكل فائض الانتاج ، وقد استعملت وحدها بالنسبة لأغلبية الاتفاقيات الماضية ، وأرفق بها جهاز المخزون التنظيمي في حالات قليلة جدا .

وهذه الأوالية تعتمد على تخصيص كمية معينة لكل بلد مصدر ، تبعا لحصته التاريخية في السوق ، وتظل هذه الحصة ثابتة طوال فترة الاتفاق، وتزداد أو تنقص تناسبيا مع زيادة أو نقصان اجمالي الصادرات ، وهذه بدورها تخفض عند بلوغ الأسعار حدها الأدنى، و تلغى عند بلوغ الأسعار حدها الاقصى.

المطلب الأول

المنتجات التي طالها حصر الصادرات

لقد وجد هذا النوع من الاتفاقيات بشكل أو بآخر في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين ، وتميزت تلك الاتفاقيات بعدم اشتراك المستوردين ،

ونذكر من ذلك مخطط ستفنسون حول المطاط، و مخطط شادبورن حول السكر، وقد فشل الأول لأنه لم يكن يضم في صفوفه كل المنتجين، وبالتالي حوض ارتفاع السعر غير المنضمين على زيادة انتاجهم، وقد عرف الثاني نفس المصير لكن بسبب تكثيف البلدان المنتجة لبرامج انتاجها وتطويرها.

أما الاتفاقيات الخمس[1] التي عقدت حول النحاس و المطاط والسكر و الشاي والقصدير فيما بعد، فقد توقفت مع اندلاع الحرب الثانية.

أما عقب الحرب فقد عقدت عدة اتفاقيات بشأن عدد من المنتجات وأصبح المستوردون[2] أطرافا فيها، ويمكن أن يستثنى عن هذه القاعدة:

الاتفاق الأمريكي اللاتيني حول البن، الاتفاق الدولي حول الشاي، الجمعية الدولية للبوكسيت، المجلس الدولي للبلدان المصدرة للنحاس. هذه الاستثناءات لم تجمع سوى المصدرين.

ومن بين تلك المنتجات، السكر الذي عقدت حوله عدة اتفاقيات كانت تهدف الى تثبيت أسعاره داخل شوكة محددة، فاذا انخفضت الأسعار عن سعر الأرضية فان حصة كل مصدر تقلص الى حد معين، واذا تجاوزت سعر السقف فان التحصيص يلغى. ويمكن أن نعزو أسباب عدم فعاليتها وحتى فشلها الى

- تراكم المخزونات لدى المستهلكين مع وجود فائض في الانتاج أحيانا مثلما حدث في الاتفاق الدولي لعام 1958.

- عدم انضمام بعض المنتجين والمستهلكين، حيث لم توقع الاتفاق الدولي لعام 1968، لا الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولا الولايات المتحدة الأمريكية.

- ضعف جهاز التخزين مع تحديد شوكة الأسعار دون المستوى المطلوب مثلما

1) David L.Mc NICOL: "Accords internationaux sur les Produits de base" ..OP..cit P:120

2) IBID : P:122.

حدث في اتفاقي 1953 و 1968 .

ـ النزاع بين المنتجين و المستهلكين كما هو حال الاتفاق الدولي لعام 1973 .

أما اتفاق عام 1977 فقد شمل بالاضافة الى تحصيص الصادرات ، المخزون التنظيمي ودخل حيز التنفيذ في جانفي 1980 ، ولكنه ظل يحتفظ بمشاكل سابقيه ، حيث أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أكبر مصدر عالمي ظلت غائبة عنه .

أما فيما يتعلق بالبن فان الاتفاقين الأول والثاني اللذين عقدا على الترتيب عامي 1962 و 1968 ولمدة 5 سنوات لكل منهما ، فقد ارتكزا على تحصيص الصادرات وعلى الأسعار المؤشرة (أسعار مركبة تأخذ بعين الاعتبار ، تطور متوسط أسعار أهم أنواع البن) ، وقد كان للأول دورا ايجابيا نوعا ما في التأثير على الأسعار ، أما الثاني فقد كان ضحية النزاع المصلحي بين المصدرين والمستوردين وألغي في 1972 .

أما الاتفاق الثالث فقد وقع سنة 1976 ، وظل حبرا على ورق حتى 1980 ، بسبب عدم التمكن من التوصل الى تفاهم حول حصر للصادرات ، ما بين المصدرين والمستوردين ، وقد حدث أول تكتل في نوفمبر 1980 (1) ، وثاني تكتل في سبتمبر 1981 ، ومدد الى سبتمبر 1983 حيث أعيد التفاوض عنه بما يتطابق و مبادئ البرنامج المتكامل .

و فيما يخص الكاكاو ، فقد عقد الاتفاقيان ، الأول عام 1972 لمدة 3 سنوات والثاني عام 1975 لمدة 5 سنوات ، و قد اعتمدا على تحصيص الصادرات والمخزون التنظيمي ، للدفاع عن الأسعار الدنيا و الأسعار القصوى ، وهكذا فقد

---

(1) Jacques WARIN, les négociations internationales in: les marchés internationaux des matieres premieres économica, Paris 1982 P: 215.

اعتبرت الأسعار المحصورة بين 73 و 79 سنت أمريكي للرطل، في الاتفاق الثاني[1] ، كفرشاة مقبولة لتغير الأسعار ، وعندما تنخفض عن هذا المستوى وحتى تبلغ 68 سنتاً، فان عملية الدفاع عن السعر تتم بادخال جهاز التحصيص لتقليص العرض أما اذا استمر السعر في الانخفاض دون 68 سنت أو في الزيادة حتى تجاوز 79 سنتاً، فان التحصيص يعلق ويحل محله المخزون التنظيمي مشترياً وبائعاً على الترتيب .

ويلاحظ بأن هذين الاتفاقين لم يعملا أبداً بسبب الوجود المستمر لأسعار السوق فوق سعر السقف .

أما فيما يتعلق باتحادات المنتجين و تحصيصها للصادرات بمعزل عن الدول المستهلكة ، فيمكن أن نذكر ، جمعية[2] منتجي المطاط الطبيعي التي قامت بتخفيض الصادرات في 1982 ـ 1983 . لكن أبرز تنظيم في هذا الصدد هي منظمة الدول المصدرة للبترول التي نجحت مدة عقد كامل في تنسيق سياسات البلدان الأعضاء ، و تحكمت في تشكل الأسعار وبالتالي ألغت التقلبات التي تصيبها ، كما تمكنت الى حد ما من تحسين معدلات تبادلها من خلال تحصيص صادراتها وو ضع سقف للانتاج ، ولكن هذا النجاح أصبح هشا وذلك بسبب تصاعد انتاج المنتجين غير المنضمين للمنظمة ، وتجاوز أغلب أعضائها لحصصهم .

المطلب الثاني

الصاعب التي تلاقيها اتفاقيات حصر الصادرات

1) النزاع بين المصدرين و المستوردين ، حول تحديد مروحة الأسعار أو شوكة

1) François MININ:"les accords internationaux sur le café et le cacao ", in:commerce international et matieres premieres.. O.P cit P:188(2)

2) Philippe CHALMIN: "Les merchés mondiaux des matieres premieres" OP. cit P:107.

الأسعار ومستواها ، وبالنتيجة حول حدود التحصيص أي حول سعري السقف والأرضية ، فتحديد مجال الأسعار في مستوى متدني يسمح للمستوردين التزود بكلفة منخفضة معترف بها من قبل المنتجين ، لاسيما اذا كان بوسع موجودات الطاقة الانتاجية أن توفر للسوق كميات ضخمة من الانتاج ، حيث أن ذلك لا يؤدي ، في الأمدين المتوسط والطويل ، الى الابقاء على تردي معدلات التبادل فحسب بل يزيد أيضا في تدهورها و يسرع تآكلها .

أما اذا ثبتت الحدود الدنيا والعليا في مستوى معقول يتناسب مع تطور أسعار بقية السلع الأخرى ، وخاصة المصنعة منها ، أي اذا ثبتت في مستوى أعلى من سعر توازن السوق الحر في الأمد الطويل ، فانها تكون مجزية للمنتجين .ولكن هذا يستلزم التزام المستهلكين بالتموين بحصص معقولة ، وعدم اللجوء الى تقليص استيرادهم أو التحول عن السلعة محل السؤال الى سلع بديلة أو قريبة منها .

ولقد بينت التجربة بأن تثبيت مروحة الأسعار ، عند مستويات منخفضة ودون مستوى سعر السوق ، تجعل الاتفاق يولد ميتا ، كما كان شأن الاتفاق الدولي لسنة 1958 حول السكر والاتفاق الدولي الثاني حول البن .

2) عدم انضمام بعض المنتجين و المستهلكين الرئيسيين ، مثال ذلك الاتفاق الدولي لعام 1968 ، الذي لم تسهم فيه كلا من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تنضم الجماعة الاوروبية أيضا لاتفاق 1977 حول السكر . أما اتفاق الكاكاو المنعقد[1] في نهاية 1980 ، فقد غاب عنه أهم المستهلك وهو الولايات المتحدة : 20 % من الاستهلاك العالمي ، وأهم منتج وهو ساحل العاج : 23 % من الانتاج العالمي .

---

1) Jacques WARIN: "Les negociations internationales in: les marchés internationaux des matieres premieres O.P: cit P:214. (1)

وعدم مشاركة بعض المستهلكين تخلق ثغرة كبيرة في الاتفاق ، فهي من جهة تسمح لهؤلاء بامكانية تشكيل مخزونات كبيرة تمكنهم من المناورة ، وتشجيع الأسواق الموازية ، ومن ثم التأثير على الأسعار سلبا بما يخدم مصالحها اذ أنها تلجأ الى زيادة مخزوناتها كلما تراجعت الأسعار ، ثم تقوم بتصفيتها واغراق السوق كلما اتجهت هذه الأخيرة نحو التحسن .

ولعل مخزونات القصدير الاستراتيجية الممارسة من طرف الولايات المتحدة لفترات طويلة خير مثال على ذلك .

ومن جهة أخرى تشجع المنتجين الجدد ذوي التكلفة المنخفضة نسبيا على زيادة انتاجهم ، كما تحرض المنتجين المنضمين للاتفاق على زيادة انتاجهم الموجه للمنطقة الحرة اذا وجدت ، مما يشكل اختلالا هيكليا بين العرض والطلب نتيجته فائض في العرض وانهيار للأسعار ، وتقليص لحصص التصدير ، الى حد يصبح معه كل تقليص اضافي يؤثر سلبا وبشكل كبير على حصائل صادرات البلدان النامية ويعرض موازين مدفوعاتها للعجز الدائم .

أما عدم مشاركة بعض المنتجين في اتفاق تحصيص الصادرات ، أو قدوم منتجين جدد فانه يسبب مشاكل عويصة قد لا يكون من السهل تجاوزها ، ففي هذه الحالة لا يكون هناك وازع يمنع هذه الفئة من زيادة صادراتها والمبالغة في تضخيم طاقاتها الانتاجية عندما ترتفع الأسعار ، دون أن تتمكن فيما بعد وعندما تنخفض الأسعار من تقليص انتاجها ، لأن ذلك يتطلب :

ـ فيما يخص المنتجات الزراعية اتلاف المحاصيل أو تحمل تكاليف خزن عالية .

ـ وفيما يخص الركازات والمعادن ايقاف المعدات والتجهيزات عن العمل ، وبالتالي حدوث بطالة في وسط العمال ، وتعلية التكلفة المتوسطة بفعل عدم الاستفادة

من مزايا اقتصاديات الحجم .

وفي حالة قدوم منتجين جدد الى السوق ، فهناك احتمالين ، الأول هو أن يظل هؤلاء خارج الاتفاق ومن ثم يكون تصرفهم مماثلا لتصرف المنتجين غير المنضمين ، ولكن تأثيرهم يكون أكثر خطورة بفعل كون انتاجهم في حالة تصاعد ولم يبلغ بعد مستواه الأقصى ، مما يعني في آخر الأمر فشل الاتفاق وانهيار الأسعار .

والاحتمال الثاني أن يعمل المنتجون الأعضاء في الاتفاق على ادماج المنتجين الجدد ، في اتفاق تخصيص الصادرات . وهنا تبرز مسألة تقسيم السوق ، اذ حتى لو افترضنا بأن تزايد الطلب من الأهمية بحيث أن تخصيص حصصا جديدة في البداية لهؤلاء الوافدين الجدد لا يمس بتلك المخصصة للمشاركين الأصليين ، فان هذا الوضع لا يلبث أن يتغير .

ذلك أن جدة هؤلاء المنتجين ، تعني بالضرورة ، أنه بوسعهم الاستفادة من مزايا اقتصاد الحجم ، مما يدفعهم الى زيادة انتاجهم – تكاليف منخفضة نسبيا نظرا لاستخدامهم لآخر ما توصلت اليه التكنولوجيا – ، هنا تصبح المشكلة أعوص وأدهى ، حيث أن الحصص الممنوحة لهم في البداية تصبح غير كافية وغير مناسبة لوضعهم الجديد ، وهنا على المنتجين القدامى للاتفاق ، اما الاقرار بالأمر الواقع وتخصيص حصص أكبر لهؤلاء الوافدين الجدد على حساب حصصهم ، أي التخلي عن جزء هام من متحصلات صادراتهم من المنتج القاعدي المعني ، واما رفض ذلك والحكم سلفا على الاتفاق بالانهيار والتدهور السريع للأسعار .

المطلب الثالث

مدى نجاعة حصر العرض في تثبيت الأسعار

ان حصر العرض يمكنه أن يكون فعالا في تقليل تقلبات الأسعار والحفاظ عليها ضمن مروحة الأسعار المحددة ، ولكن بشرط أن ينضم للاتفاق كل المصدرين أو أهمهم ، وأن تكون أهدافهم متجانسة .

وهذا يتطلب ألا يكون الانتاج بين أيدي بلدان ذات اهتمامات اقتصادية متعارضة .

وتقليل تقلبات الأسعار يؤدي الى تقليل تقلبات الحصائل في الأمد القصير ولكن ينبغي ألا ننسى أن وجود البلدان المتقدمة ضمن البلدان المنتجة ، من شأنه أن يغير جو التفاوض ، وما ينجر عنه من شروط غير ملائمة للمنتجين ، و ذلك لأن تثبيت أو عدم تثبيت أسعار المنتجات القاعدية ليس له أية أهمية تذكر .

لأن هذه الأخيرة لا تشكل الا جزءا ضئيلا من مجموع صادراتها .

وعدم حيازة البلدان النامية على حصة أساسية في انتاج كثير من المنتجات مثل : الحديد ، النحاس ، الفوسفاط ، البوكسيت ، الحبوب ، اللحوم ، الحليب و مشتقاته ولا حتى على حصة متميزة في تصدير بعضها : النيكل ، الحديد ، الكروم ، الرصاص اللحوم ، السكر (الجداول 9 ، 10 ، 11) ، يجعل امكانية تغطية مروحة أسعارها غير ميسرة .

وتكون فعالية الحصر أكبر اذا كانت شروط الانتاج لا تسمح بظهور منتجين جدد بسرعة ، و حصر العرض في ظل الشروط السابقة كفيل بضمان تحويل المداخيل الى المصدرين . لكن هذه التحويلات لا تستفيد منها البلدان النامية وحدها ، وانما

توزع بين كل المنتجين ، بل وقد تتحمل البلدان النامية جزئيا (المستوردة منها للسلع الغذائية على الخصوص) عبء هذه التحويلات بسبب ارتفاع الأسعار.

ويصح ماسبق اذا حددت مروحة الأسعار عند مستوى مجز، أي لابد أن ينصب الاهتمام ليس فقط على تقليل التقلب في الأسعار وانما أيضا على مستواها وهذا صعب المنال في ظل علاقات القوى التي تحكم أواليات السوق، وتملي شروطها على كل اتفاق، بمعنى آخر أن البحث عن تحسين مستوى الأسعار في الأمد الطويل، أي تحسين القوة الشرائية للمنتجات القاعدية قد يكون خارجا عن صلاحيات هذه الأوالية وأدواتها القابلة للتطبيق العملي، اذا لم تدعم بوسائل أخرى .

المبحث الثالث

تثبيت حصائل الصادرات

هناك آليتان تعتمدان على تثبيت الحصائل بدلا من تثبيت الأسعار، أو بالأحرى تقدمان تعويضا ضد العجز المسجل، ألا وهما التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي، وتثبيت حصائل صادرات بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والمسمى "STabEX".

المطلب الأول

التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي

ان تسهيلات صندوق النقد الدولي تقدم للبلدان التي يكون 50٪ (1) من مجموع صادراتها ناجما عن بيع السلع الأولية، والتعويض يتم بناء على العجز المسجل في الحصائل الكلية للصادرات بالنسبة لمتوسط السنوات الخمس التي مركزها سنة العجز. والقروض المقدمة على هذا الشكل لا ينبغي أن تتجاوز 25٪ من حصة البلد في رأسمال الصندوق، ولقد أحدث في ديسمبر 1975 (2) تعديل الجزء القابل للتعويض وانتقل المبلغ الأقصى الذي يمكن سحبه خلال 12 شهرا من 25٪ الى 50٪ من الحصة، كما انتقل سقف الاستحقاق من 50٪ الى 75٪ من الحصة، وأجرى تعديل جديد (3) في 2 أوت 1979 وتقرر الغاء قيد ال 50٪ من الحصة المفروض على السحوبات الممكن اجراؤها خلال 12 شهرا، كما تم رفع اللجوء الأقصى للسحوبات من 75٪ الى 100٪ من حصة العضو.

---

(1) P. ORDONNEAU: "La bataille mondiale des m.p" op.. cit p/165.

(2) L. GOREUX: "Le recours au financement compensatoire", in: Finances et développement Septembre 1977/Volume 14 N°3 p:21.

(3) Michel LELART: "Les opérations du fonds monétaire international" ouvrage publié avec le concours du C.N.R.S P:72.

وفي التيسير الذي أقر عام 1975، أصبحت حصائل السنتين اللاحقتين لسنة العجز تقدره بجداء حصائل السنتين السابقتين لسنة العجز بنسبة مجموع حصائل السنوات الثلاثة السابقة لسنة العجز الى مجموع حصائل السنوات الثلاثة السابقة لهذه الأخيرة.

ويضاف الى التسهيلات الآنفة الذكر، السحوبات التي يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يجريها عليه، سواء كان مصدّرا أم لا للمنتجات القاعدية، وذلك عندما تنخفض متحصلات صادراته عن متوسطها خلال الأعوام الخمسة السابقة.

ومما يؤخذ على أوالية التمويل التعويضي :

ـ أنها لا تخدم البلدان الأكثر فقرا والتي لها حصة ضئيلة في رأسمال الصندوق وذلك لا رتباط التسهيلات الممنوحة بهذه الحصة، ومن هنا كان ينبغي أن تتناسب التسهيلات عكسيا مع حصة العضو.

ـ لا تستطيع بأي شكل من الأشكال أن تغطي كامل العجز المسجل في جانب حصائل صادرات البلدان النامية بالمقارنة مع السنوات السابقة، ((ففي سنة 1976، السنة التي كان السحب فيها أعظميا، لم يعوض سوى 9% من العجز الكلي)) (2).

ـ أنها تشكل عبئا اضافيا في مديونية البلدان الفقيرة وذلك بما تسببه من خدمات للدين.

ـ أنها تقيد البلدان المستفيدة باتباع سياسة داخلية معينة لا تتفق بالضرورة.

(1) Michel LELART: Les opérations du fonds...OP.. cit P:71

(2) Eric ARNOULT: "Matieres premieres: éléments pour un nouveau programme intégré".
in: Monde en développement Tome 11 N° 41/42 1983 P:100.

و مصالح البلد المعني ، لاسيما اذا علمنا و أن صندوق النقد الدولي مهيمن عليه من طرف الدول الغربية الكبرى بفعل حصصها الكبيرة في رأسماله ، و هكذا فان هذه الأخيرة تسعى بواسطة هذه المؤسسة المالية الى فرض نهج اقتصادي معين بما يتفق و مصالحها .

ـ أن اعتماد متوسط سنوي متحرك مع الزمن لـ 5 سنوات ، يعني تكريس الاتجاه السائد ، أي أنه في حالة ما اذا مال الاتجاه نحو الانخفاض فمع مرور الزمن يصبح ما كان يعتبر في السابق عجزا ، شيئا عاديا ولا يستدعي أي تعويض لأنه يغدو المدخل المرجعي ، مما يؤدي الى تردي حصائل التصدير وبالتبعية تردي القوة الشرائية للصادرات . أما اذا كان اتجاه حصائل التصدير يميل نحو الارتفاع ، فان القيود المفروضة على الحد الأقصى للسحب وارتباطها بحصة العضو ، تقلل من المبلغ المخوّل له .

ـ اعتماد الحصائل كمقياس دون معرفة سبب تراجعها يخفي حقيقة هامة وهي أن التراجع اذا ترافق مع زيادة في الكميات المصدرة ، فهذا يعني أن الأسعار قد عرفت انحدارا كبيرا جدا ، لم تتمكن زيادة الانتاج و تحسين الانتاجية من تعويضه ، مما يمكن أن يحدث في الأمد الطويل انحسارا كبيرا في معدلات التبادل ، وحتى في حالة زيادة الحصائل و بالتبعية سداد القرض ، فان هذه الزيادة قد لاتمكن البلد من تعويض الزيادة في حجم الواردات أو في ارتفاع أسعارها .

ـ منح القروض لا يتم بشكل آلي ، أي أن حدوث العجز لا يستتبع الحصول على التعويض مباشرة ، وانما يتم تحليل الاحصائيات من طرف صندوق النقد الدولي لمعرفة مصدر العجز و فيما اذا كان ذلك يتوافق مع شروط الصندوق

ويستوجب تقديم القرض أم لا، وهذه الفترة الفاصلة بين حدوث العجز والحصول على القرض تقلل من مفعوله اذا لم تجعله عديم الجدوى .

وبناء على ما سبق فان تسهيلات صندوق النقد الدولي لا تضمن تثبيت حصائل صادرات البلدان النامية حتى بالقيمة الاسمية ، فبالاضافة الى أنها لاتهدف الى تثبيت أسعار المنتجات القاعدية أي لا تؤثر على تشكل الأسعار فان معالجتها لآثار عدم استقرارها تظل محدودة لأنها لا تفرق بينه وبين أثر التغير في الكميات على تقلب الحصائل .

المطلب الثاني

نظام تثبيت حصائل الصادرات

هو صندوق خاص يقدم مساعدات تعويضية في حالة التراجع الكبير لحصائل صادرات بعض المنتجات القاعدية ، وهذا الجهاز يرمي الى تثبيت حصائل صادرات بلدان افريقيا والكاريبي والهادي Acp المتجهة الى سوق الجماعة الاقتصادية الأوروبية فقط ، والتي هي عضوة في اتفاقية لومي[أ] ، كما أنه يشمل منتجات محدودة عدديا ، فهو لا يهتم سوى بالكميات المبادلة مع الجماعة كما أنه لا يعوض الاتقلبات حصائل المنتجات التي تمثل 7.5 %[ب] من الصادرات الاجمالية للبلد المعني ، أي لكل الجهات وليس للجماعة الأوروبية فقط (2.5 %[ج] للبلدان الفقيرة المنعزلة أو الجزرية) ، أي حتى بلوغ حد تبعية البلد المعني في العام السابق لسنة التطبيق ، وهذه العتبة يعاد حسابها سنويا مما يجعل الجهاز

(أ) الاتفاقية الأولى ضمت 46 بلدا من بلدان Acp والثانية 57 بلدا من بلدان Acp .
(ب) في اتفاقية لومي الثانية أصبحت 6.5 % (5 % بالنسبة للسيزال في كلتا الاتفاقيتين) .
(ج) أصبحت في الاتفاقية الثانية 2 % فقط .

ديناميكيا ، وعند بلوغ عتبة التبعية يحق للبلد المعني أن يطالب بالتعويض اذا سجل متوسط قيمة صادراته (فوب) من أي سلعة مشمولة بنظام ستابكس انخفاضا ، عن متوسط السنوات الأربع الماضية ـ مستوى الاسناد ـ بما لا يقل عن 7.5 % (2.5 % بالنسبة للبلدان الفقيرة ، المنعزلة و الجزرية) .

ومبلغ التحويل هو الفرق بين المستوى المرجعي(متوسط السنوات ال 4 الأخيرة) و الحصائل الفعلية المحققة من المبيعات الى الجماعة الأوروبية ، وهي قروض قابلة للسداد في 5 سنوات ولكنها بدون فوائد ، وهي هبات بالنسبة للدول الأكثر فقرا . (1)

ولتوضيح هذه الأوالية نأخذ مثالا رقميا مأخوذا من التقرير التفسيري (1) ، فيفرض أن القيمة المرجعية هي : 10000 (قيمة وحدة الصادرات 100 في كميتها 100) ، وأن البلد المعني قد حصل في السنة السابقة على تحويل مقداره 1000 وحدة نقدية فهناك 4 حالات :

1) القيمة الاحادية الفعلية 120 ، الكمية الفعلية 80 ، الحصائل الفعلية 120 في 80 = 9600 ، رغم ارتفاع قيمة الوحدة فان البلد لن يقدم أي تعويض وانما سيحصل على تحويل .

2) القيمة الأحادية الفعلية 105 ، الكمية الفعلية 100 ، الحصائل الفعلية 10500 ، و البلد يساهم في اعادة تشكيل موجودات الصندوق الخاص .

3) القيمة الأحادية الفعلية 120 ، الكمية الفعلية 100 ، الحصائل الفعلية 12000 ، والبلد يعوض 1000 فقط ، لأنه لم يستفد سوى من تحويل مقداره 1000 .

(1) بلغ عدد هذه الدول 34 في اتفاقية لومي الأولى و 35 في لومي الثانية .

(1) أشار اليها : Mohamed BERCHI: Stabilisation des recettes d'exportations, revue tiers monde et taux de change Tome XX N° 80 Octobre - Décembre 1979 P: 752.

4) القيمة الأحادية 100 ، الكمية الفعلية 110، الحصائل الفعلية 11000، فإن البلد لن يقدم أي تحويل لأن القيمة الأحادية الفعلية ليست أعلى من القيمة المرجعية .

المطلب الثالث

قيود نظام تثبيت حصائل الصادرات

1) ان الترتيبات المالية التي رصدت لهذه الغاية ، ضئيلة و لا تفي حتى لما جعلت لأجله ، فاتفاقية لومي الأولى التي بدىء في تطبيقها عام 1975 خصص لها مبلغ 375 مليون وحدة حساب أوروبية "UCE"(1) موزعة على 5 سنوات ، أي 75 مليون وحدة حساب أوروبية للسنة الواحدة ، أما اتفاقية لومي الثانية التي بدىء في تطبيقها في أول مارس 1980 و تنتهي في أول مارس 1985 فقد خصص لها مبلغ 550 مليون وحدة حساب أوروبية أي 110 مليون للسنة الواحدة(2).

و عندما يتجاوز التحويل المطلوب الحصة السنوية ، فانه يمكن السحب من حصة السنة الموالية حتى 20 % ، ماعدا السنة الأخيرة من الاتفاقية فانه لا يمكن تجاوزها ، و من البديهي أن هذه المبالغ ليست كافية لتغطية حتى استقرار حصائل المنتجات المتضمنة في أي من الاتفاقين .

2) اتفاقيتا لومي لا تخصان الا عددا محددا من المنتجات ، و هكذا فقد شملت الاتفاقية الأولى 12 سلعة أساسية و 17 من مشتقاتها شبه(1)

---

(1) الأونكتاد الرابع : الوثائق الأساسية ، الوثيقة (TD / 184 / supp 2) نيويورك 1977 ، ص : 58

(2) Revue : "Afrique contemporaine", N°: 106, Novembre-décembre 1979 P:20

(1) هذه السلع هي : منتجات الفستق ، منتجات الكاكاو ، منتجات البن ، منتجات القطن ، منتجات جوز الهند ، منتجات النخيل وجوز النخيل و لباب النخيل ، الجلود الخام و المدبوغة ، منتجات الخشب ، الموز الطازج ، الشاي ، السيسل الخام ، خام الحديد (خام الحديد وركازاته و بيريت الحديد) .

المتنوعة ، وقد توسعت أثناء سريان الاتفاقية ببعض المنتجات الفرعية الأخرى ، ليصل عددها الكلي الى 34 سلعة أساسية و فرعية ، ليقفز هذا الرقم الى 44 سلعة أساسية وفرعية مع بداية الاتفاقية الثانية[1] ، و بمقارنة قائمة السلع المشمولة بـ"STABEX" مع قائمة السلع الـ 18 الواردة في البرنامج المتكامل للسلع القاعدية ، نجد أنها لا تخص سوى 6 سلع بالنسبة للاتفاقية الأولى ألا و هي : الكاكاو ، البن، الشاي، الموز ، القطن ، خام الحديد . و 7 سلع بالنسبة للاتفاقية الثانية ، ألا و هي المنتجات الـ6 الواردة في الاتفاقية الأولى مضافا اليها المطاط . و هذا يعني أن امكانية استقرار حصائل صادرات بلدان افريقيا و الكاريبي و الهادي ضعيفة ، دون الحديث عن امكانية استقرار حصائل صادرات البلدان النامية .

3) ان جهاز "ستابكس" لا يهتم سوى بحصة الصادرات المحققة بين بلدان ACP و بين البلدان التسع للجماعة الأوروبية ، و ليس بمجمل صادرات بلدان ACP ، كما أنه لا يهتم الا بالسلع التي تبلغ عتبة التبعية ، و هكذا فحتى ضمن بلدان ACP فان تلك التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد أو على عدد قليل من المنتجات هي وحدها التي تستفيد من هذا الجهاز ، أما التي تتبع سياسة تنويع الانتاج فان حظها أقل ، و هذا بسبب وجود حد التبعية . و هذا يعني تحريض هاته البلدان على زيادة انتاجها من منتج معين مشمول بجهاز ستابكس ، و التخلي عن انتاج منتجات أخرى غير مشمولة .

كما أن الجهاز يشجع ضمنيا على نبذ التعاون و تقليص التبادل بين

(1) انظر قائمة المنتجات في :

Afrique Contemporaine N:106 OP.. cit P:21.

الدول النامية ، و يشجعها في مقابل ذلك على التوجه الى اسواق الجماعة الأوروبية ، وربط اقتصادها أكثر فأكثر بدواليب اقتصاديات هذه الأخيرة.

4) ان جهاز التثبيت هذا ، لا يهم سوى مجموعة معينة من الدول دون سواها وهذا يعني استبعاد دول آسيا و امريكا اللاتينية ودول نامية أخرى ، وهذه المعطية تؤدي الى عزل بلدان افريقيا والكاريبي و الهادي عن بقية البلدان النامية ، مما قد يساهم في احداث انقسام داخل هذه المجموعة ، كما أن الجهاز يعاقب بهذا المنطق الدول التي لها تجارة جهوية معتبرة .

5) ان مستوى اسناد حصيلة الصادرات أو المستوى المرجعي ، المعرف بمتوسط السنوات الأربع الماضية ، هو مستوى متحرك مع الزمن ، فموارد اليوم تصبح جزءا من معيار الغد ، فبالنسبة لمنتج يبلغ عتبة التبعية في سنة معينة فان البلد المعني يتحصل على تحويل كلما كانت حصائل صادراته أدنى من المستوى المرجعي ، أي تجاوز انخفاض حصائل صادراته الموجهة الى الجماعة الأوروبية عتبة السريان (المتطابقة مع عتبة التبعية) ، وفي المقابل يتحمل عبء التسديد اذا تحقق الشرطان التاليان :

- أن يكون سعر الوحدة الواحدة من الصادرات أعلى من السعر المرجعي .
- أن تكون الكمية المصدرة من المنتج مساوية على الأقل للكمية المرجعية .

فكيفية تحديد المستوى المرجعي تبرز بجلاء بأن الإستقرار المقصود في اتفاقية من نوع لومي ، هو الابقاء على التراجع الفعلي للأسعار والحصائل ، و اعطائها صبغة شرعية ، تجعل مما هو اجحاف في حق بلدان ACP كما لو كان شيئا طبيعيا ، و ذلك بالاستفادة من عامل الزمن و توظيفه في غير صالحهم .

فبافتراض أن الكمية المصدرة للجماعة الأوروبية ظلت ثابتة طوال مدة طويلة نسبيا، وأن سعر هذا المنتج قد تراجع خلال تطبيق الاتفاقية، ثم عاد للتحسن أثناء الاتفاقية اللاحقة، فحتى مع بقائه دون سعر سنة الأساس، يجعله يتجاوز السعر المرجعي، وبسبب ذلك الصيغة المتبعة في حساب هذا الأخير، ومن ثم يحمل البلد المعني على اعادة تحويل الفارق بين السعر الجاري والسعر المرجعي مضروبا بالكمية المرجعية الى الصندوق الخاص المشكل لهذا الغرض، ويستمر البلد في تسديد ما حصل عليه في السابق الى أن يتساوى السعر الجاري مع السعر المرجعي .

فجهاز التثبيت من هذا المنظور، لا يهدف لا الى تثبيت الأسعار عند مستوى معين ولا الى منع انخفاضها، ولكنه يوزع أثر هذا الانخفاض على فترات أطول، وذلك من خلال القيام باجراء تحويلات في ظروف معينة الى البلدان النامية المعنية ثم مطالبتها بالتسديد في فترات وظروف زمنية أخرى .

فقابلية سداد التحويلات يجعلها لا تختلف في شيء عن القروض بدون فائدة، أي أنه لا يوجد هناك تحويل حقيقي للموارد نحو بلدان افريقيا والكاريبي والهادي .

6) يمكن أن نضيف الى ما سبق أن جهاز التثبيت هذا، يثبت حصائل الصادرات بالقيمة الاسمية وليس بالقيمة الفعلية، فالمبالغ الاسمية المخصصة لهذه الغاية والمحددة في بداية الفترة ستتعرض لا محالة للتآكل وستصبح القيمة الفعلية للأقساط المخصصة للسنوات الأخيرة ضعيفة، وذلك بفعل التضخم مما يعني أن هذا الجهاز لا يهدف لا الى تحسين القوة الشرائية للبلدان المعنية ولا حتى لمجرد الحفاظ عليها في الأمدين المتوسط والطويل .

كما أن هذا الجهاز لا يهتم سوى بالحصائل النقدية للمنتجات المصدرة

دون ربطها بأسعار الواردات ،أي أنه لا يهتم بمعدلات تبادل البلدان النامية المعنية ، ولا يعمل على ايقاف تدهورها .

7) ان قاعدة عمل الجهاز غير منطقية من الناحية الاقتصادية ، ذلك أنه بالاستناد الى عتبة السريان فان بلدا من ACP تنخفض حصائل صادراته الموجهة الى الجماعة الأوروبية من منتج ما ب 7.5 % يمكنه أن يحصل على تحويل مساو لمبلغ الانخفاض المسجل ، دون تقليصه بمقدار موافق للعتبة ، في حين أن البلد الذي تسجل حصائله من منتج ما انخفاضا أقل من ذلك بقليل لا يحق له الحصول على التحويل بتاتا .

وهكذا فالنتيجة المنطقية لهذا الجهاز هي احكام الطوق على اقتصاديات البلدان النامية المعنية ، باعطائها القدر اليسير من أجل مطالبتها بما هو أهم ، ألا وهو فتح أسواقها في وجه سلع الجماعة الأوروبية .

المطلب الرابع

التسهيلات التمويلية الخاصة بالمنتجات المنجمية

لقد ظلت المنتجات المنجمية بمنأى عن أي شكل من أشكال التنظيم والتعويض الذي عرفته المنتجات الزراعية لبلدان افريقيا والكاريبي والهادي ، في اتفاقية لومي الأولى (ماعدا خام الحديد) ، وعليه بقيت أسعارها وحصائل صادراتها خاضعة للتقلبات العنيفة التي تصيبها ، وقد جاءت اتفاقية لومي الثانية وشكل في اطارها جهاز يخص المنتجات التعدينية على غرار ستابكس ، وان اختلفت كيفيات أدائهما .

وقد خصصت لهذا الجهاز 280 مليون وحدة حساب أوروبية (415 مليون في لومي الثالثة) وتقسم الى 5 شرائح سنوية متساوية .

والمنتجات المشمولة مع أكبر المنتجين[1] هي :

ـ النحاس والكوبالت (زامبيا، زائير، بابو غينيا الجديدة)

ـ الفوسفاط (الطوغو، السينغال)

ـ البوكسيت والألومين (غينيا، جمايكا، سورينام، غويانا)

ـ المنغنيز (الغابون) ـ القصدير (روانـدا)

خام الحديد (موريطانيا، ليبيريا) يستمر جهاز ستابكس في دعمه خلال اتفاقية لومي الثانية، وابتداء من 1985[2] يدمج في جهاز المنتجات المنجمية

أما عتبة التبعية أو حافة الاعتماد فيتم بلوغها عندما يمثل منتج ما 15٪ على الأقل (10٪ للبلدان الفقيرة والمنعزلة والجزرية) من حصائل صادراته لكل الاتجاهات أثناء السنوات الأربع السابقة .

ويتم التعويض فقط في حالة حدوث تراجع في القدرة الانتاجية أو التصديرية لأسباب خارجة عن ارادته بـ 10٪، من تلك الموجهة نحو الجماعة الأوروبية .
والتعويض لا يكون في شكل مالي، وانما عن طريق المساهمة في تمويل مشاريع أو برامج مقترحة من طرف بلدان ACP بهدف الابقاء على طاقة الانتاج والتصدير، وهذا التمويل يكون على شكل قروض يتم سدادها خلال 40 سنة وفترة سماح مدتها 10 سنوات، وبنسبة فائدة 1٪ (0.75٪[1] لأقل البلدان نموا)

ومن مآخذ هذا الجهاز تعليته لعتبتي التبعية والسريان، مما يقلص من حظوظ الاستفادة من خدماته، كما أنه يحتفظ بقيود ستابكس الجغرافية والمالية .

(1) الأنكتاد : تنفيذ نظام الأفضليات المعمم وآثاره، دراسة مختارة مقدمة الى اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في دورتها التاسعة جنيف 27 مايو ـ 4 يونيو 1980، ص : 15

(2) Maurice.P.ROY: La CEE et le tiers monde, les conventions de LOME La Documentation Française 1985 P: 68.

(1) 0.50٪ في اتفاقية لومي الثالثة

لقد رأينا في الفصل الرابع بأن الأواليات المحللة والتي يسعى من ورائها الى تثبيت أسعار المنتجات القاعدية ، ألا وهي المخزون التنظيمي وحصر الصادرات ، لا يتجاوز هدفها البحث عن تقليل تقلبات الأسعار ومحاولة تثبيتها بالقيمة المطلقة ، حول حركة اتجاهها ، باستقلالية عن التطور الموازي لأسعار واردات البلدان النامية والمكونة أساسا من المنتجات المصنعة ، أي دون أخذ التضخم بعين الاعتبار ، فالتثبيت يتعلق بالأسعار الاسمية لكل منتج ، فهو بهذه الصفة لا يسعى الى الحفاظ عليها عند مستوى معين ، أي لا يهتم بالأسعار النسبية ، فمعدلات التبادل اذن غير مستهدفة .

أما الأواليات التي تهدف الى تثبيت الحصائل ألا وهي : التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي ، ستابكس ، سيسمين ، فآثارها ضئيلة ، وهي لا ترقى حتى لمجرد تعويض العجز المسجل بالقيمة الاسمية دون الحديث عن تعويضه بالقيمة الحقيقية ، وهذا بسبب القيود والشروط المفروضة على كل أوالية على حدة .

ومن هنا كان ينبغي البحث عن وسائل أكثر فعالية ، يمكن تطبيقها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، تضمن الحفاظ على القوة الشرائية للبلدان النامية أي على معدلات تبادلها ، والحصول على تمويل تعويضي بالقيمة الحقيقية . ويمكن تطبيق هاتين الوسيلتين (المقايسة المباشرة والمقايسة غير المباشرة) كأداتين متكاملتين لا كوسيلتين احلاليتين ، وهذا حتى يمكن الحصول على تحويل أفضل للموارد نحو البلدان النامية من تلك الدول التي

استغلت خيراتها لأمد طويل .

و هكذا سندرس في المبحث الأول، المقايسة المباشرة ، و في المبحث الثاني المقايسة غير المباشرة .

المبحث الأول

المقايسة المباشرة

و تتم عن طريق التنظيم المباشر لأسعار السوق و تعديلها ، بهدف الحيلولة دون انخفاض الأثمان الفعلية للسلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، و ذلك عندما ترتفع أسعار وارداتها ، فالتثبيت المطلوب هنا ، ليس تثبيت المستوى المطلق للأسعار و لكن تثبيت الأسعار الفعلية لصادراتها بالمقارنة بوارداتها ، و لبلوغ هذا المبتغى يتم الربط بأحد المؤشرات التالية :

المطلب الأول

مؤشرات ربط الأسعار

1) مقايسة أسعار المنتجات القاعدية بتغيرات تكاليف انتاجها

في هذه الحالة فان ميل تكاليف الانتاج نحو الانخفاض بفعل تطور التقنيات المستعملة ، و كذلك بسبب غزارة اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية ، لاسيما في الانتاجات الزراعية ، تجعل أسعارها المقيسة بتكاليف انتاجها تميل نحو التراجع ، مما لا يتلاءم و الهدف المنشود من المقايسة ، ألا وهو تصحيح تدهور أسعارها النسبية .

كما أن اختيار هذا المؤشر ينعكس سلبا على البلدان المنتجة لهذه السلع الأولية و التي تكون تكاليفها أعلى من تلك الخاصة ببلدان أخرى منتجة لنفس المنتج لاسيما اذا اعتبرنا الوسط الحسابي البسيط (أو المرجح : هنا تطرح مشكلة

الترجيح المطلوب ، هل يكون تبعا لحصة المنتج في صادرات البلد ، أم حصته في مجمل الصادرات العالمية لنفس المنتج) كمؤشر لربط الأسعار — مما قد يحملها على التخلي عن الانتاج اذا أصبحت الأسعار لا تغطي التكاليف ، وهذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الفروقات السعرية التي يفرضها تباين جودة المنتج من بلد الى آخر .

2) مقايسة أسعار صادرات البلدان النامية بأسعار وارداتها من مختلف المصادر

في هذه الحالة ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار هيكل واردات كل بلد ، والذي يختلف بالضرورة عن هيكل واردات أي بلد آخر ، عند تحديد الرقم القياسي للاستيراد . مما يعني أنه بالنسبة لنفس المنتج سيكون هنا كعدد من مؤشرات التصدير (الأرقام القياسية لأسعار التصدير) بقدر عدد البلدان المصدرة له ، وهذا بدوره يجعل البلدان المستهلكة تلجأ الى التموين من البلدان التي تكون أسعارها أقل ، أي من تلك البلدان التي تتشكل وارداتها من منتجات أقل غلاء .

وهذا يعني اخراج البلدان التي تتشكل وارداتها من منتجات أغلى — وبالتالي أسعار صادراتها — من السوق الدولي للمنتج ، وهكذا فالمقايسة في هذه الحالة تؤدي الى نتيجة معاكسة لما كان ينتظر منها ، اذ تعمل على الحاق خسائر كبيرة بالموازين التجارية لبعض المنتجين .

وقد يعمد لتفادي هذا الوضع الى توحيد هذا السعر عند مستوى معين من طرف الأجهزة المقامة لهذا الغرض ، وهنا يتوقف الأمر على المستوى الذي يثبت عنده السعر ضمن سلم مؤشرات (الأرقام القياسية) أسعار الاستيراد المحددة لكل بلد ،

فاذا كان هذا السعر في أدنى السلم ، أي مساو أو أقل من سعر البلد الذي

زادت أسعار وارداته بكيفية أقل من غيره ، فان معدلات تبادل البلدان الأخرى ستسجل تدهورا محسوسا ، واذا أريد تجنب وضع كهذا ، فان على الأجهزة المكلفة بتطبيق القايسة ، أن تقدم للبلدان المتضررة مبلغا معادلا للفرق بين موءشرات أسعار استيرادها و موءشر السعر الموحد مضروبا بحجم صادراتها من السلعة المعنية . و هذا بدوره يطرح مشكلة الحصول على المصادر الكفيلة والكافية لتمويل هذه المتطلبات ، و من سيتولى توفيرها ، هل هي البلدان المنتجة للسلع الأولية أو الدول المستهلكة أم يتم تقاسم أعبائها بين الطرفين؟ وتبعا لأي معيار؟ .

أما اذا ثبّت السعر الموحد في أعلى السلم ، أي كان مساو أو أكبر من سعر البلد الذي زادت أسعار وارداته بكيفية أكبر ، فان معدلات تبادل هذا الأخير ستعرف نوعا من الاستقرار ، بينما تتحسن معدلات تبادل البلدان الأخرى التي ازدادت موءشرات أسعار وارداتها بشكل أقل ، و تحقق مكسبا اضافيا مقداره جداء الفرق بين السعر الموحد و موءشر سعر واردات البلد المعني بحجم صادراته من السلعة ، و هو ما قد يشجع هذه الأخيرة على رفع انتاجها و طرحه في السوق الدولي ، مما قد يخلق فائضا يضغط بقوة على الأسعار ، و هنا يكون من الضروري اللجوء الى مراقبة الانتاج عن طريق الحصر .

3) مقايسة أسعار صادرات البلدان النامية بأسعار وارداتها من البلدان الصناعية

ما ينطبق على كيفيات تحديد موءشر أسعار الاستيراد المعالجة أعلاه وشاكله ينطبق هنا أيضا ، و لكن يبقى الفرق فيما يتضمنه هذا الموءشر من منتجات حيث ينحصر فقط في تلك القادمة من البلدان الصناعية ، مما يعني عدم ادخال الفاتورة النفطية في الحسبان ، وهذا لا يساعد البلدان الفقيرة المستوردة للبترول

في فترات ارتفاع أسعاره النسبية ، على تعديل معدلات التبادل لصالحها .

4) مقايسة أسعار المنتجات القاعدية بتلك الخاصة بالمنتجات المصنعة بشكل عام

اذا وضع مؤشر سعر استيراد وحيد لكل السلع الأولية فاننا سنواجه مشكلة معقدة تتمثل في كيفية ترجيح المنتجات المصنعة (1) ، كما أن هذا الرقم القياسي يتأثر سلبا ، فيما لو ارتفعت أسعار المواد الغذائية المستوردة من قبل البلدان النامية أو أسعار المحروقات بشكل أسرع من أسعار المواد المصنعة ، مما يعني عدم تعديل معدلات تبادل البلدان النامية .

كما أنه يسجل في هذه الحالة الابقاء على هيكل الأسعار النسبية فيما بين المنتجات الأولية على ما كان عليه قبل المقايسة ، و هذا بدوره يمكن البلدان المنتجة للمنتجات القاعدية ، التي تعرف تكاليف انتاجها ميلا نحو الانخفاض بسبب التقدم الفني و التكنولوجي ، من تحقيق فوائض معتبرة ، قد تدفعها الى زيادة الانتاج و تدعيم حصتها السوقية و خلق فائض في العرض ، مما يحتم معه مراقبة الانتاج .

أما اذا وضع مؤشر سعر استيراد لكل منتج أولي على حدة ، فان فعالية أو عدم فعالية هذه المؤشرات ، فيما يتعلق بمعدلات التبادل ، تتوقف على ميل أسعار المنتجات المصنعة الداخلة في المؤشر ، نحو التزايد أكثر أو أقل ، من أسعار المنتجات المصنعة غير الداخلة في المؤشر ، و كذلك على أسعار المواد الغذائية المستوردة من قبل البلدان النامية .

و بما أن كل مؤشر سعر تصدير منتج ، ما هو الا انعكاس لمؤشر سعر

---

(1) هل يتم الترجيح تبعا لوزن هذه المنتجات المصنعة في التجارة العالمية ، أم لوزنها في صادرات البلدان الصناعية ، أم لوزنها في واردات البلدان النامية (الذي قد يكون ذو دلالة أكبر) ؟ .

استيراد المنتجات المصنعة عند مستوى معين يمكن تبنيه (من حيث مؤشرات أسعار استيرادها) (1)، فان هذه المؤشرات ستختلف بالضرورة من منتج لآخر تبعا لهيكل واردات البلدان المنتجة للمنتجات القاعدية، وهذا يؤدي الى تغيير هيكلة الأسعار النسبية للمنتجات المقيسة، فكلما كانت أسعار واردات البلدان المنتجة لمنتج ما عالية نسبيا كلما أدى ذلك الى ارتفاع مؤشر سعر تصديره، والعكس صحيح .

وهذا يؤدي الى أن تعامل البلدان النامية فيما بينها وبنفس الأسعار الدولية، ستبخس حقوق البعض لصالح البعض الآخر، أو أن معدلات التبادل فيما بينها ستتغير على حساب البعض ولصالح البعض الآخر .

5) مقايسة أسعار السلع القاعدية بأسعار المواد المصنعة التي يعتمد صنعها على هذه المواد هنا يعني من جهة استبعاد أسعار المواد الغذائية وأسعار المنتجات المصنعة التي لا يدخل هذا المنتج في انتاجها، ومن جهة ثانية حساب مؤشر سعر استيراد وبالتالي مؤشر سعر تصدير لكل منتج على حدة . ونظرا لعدم ازدياد أسعار السلع المصنعة بنفس المقدار، فان هيكل الأسعار النسبية سيترك مكانه لصالح هيكل آخر لا يلبث أن يتخلى عن مكانه بدوره تبعا للتعديلات الدورية وهكذا .

وهذا ينجم عنه فائض في المنتجات التي تحسنت أسعارها النسبية، ونقص في المنتجات التي انخفضت أسعارها النسبية، وذلك لتحول المنتجين عنها لصالح الأولى، خاصة عندما يكون تنقل عوامل الانتاج مرنا .

ومؤشرات أسعار التصدير لا تؤدي كلها، بالضرورة، الى تثبيت معدلات

---

(1) هنا يطرح مشكل اختيار السعر الموحد في الصيغة (2) وما ينجر عنه من نتائج .

تبادل هذه المنتجات ، دون الحديث عن تثبيت معدلات تبادل الدول المنتجة ، خاصة تلك التي تكون منتجاتها المصدرة من بين التي تميل أسعارها النسبية نحو الانخفاض .

يضاف الى ذلك أنه عندما تكون هناك امكانية احلال منتج أولي محل منتج أولي آخر ، فان الصناعيين يتحولون عن التموين من المنتجات الأولية التي يستعطونها والتي قيست أسعارها بأسعار منتجاتهم المصنعة ، لصالح المنتجات الأولية الأخرى التي قيست بمنتجات مصنعة أخرى أقل غلاء ، وظلت أسعارها النسبية منخفضة ، وهكذا تصبح الأسعار مصدرا للقلاقل اقتصادية بالنسبة لبعض البلدان النامية .

6) مقايسة الأسعار بالنسبة لتغيرات أسعار الصرف

أي مقايستها أسعار المواد الأولية بوحدة حساب تضم سلة من عملات الدول التي تساهم في التجارة العالمية بنسبة معينة كحد أدنى، على شاكلة حقوق السحب الخاصة التي أقرها صندوق النقد الدولي(1)، والتي يتوخى منها أن تتم المقاصة بين مختلف التقلبات التي تعرفها هذه العملات، ومن ثم تقليص تقلبات أسعار المنتجات القاعدية ذات الأصل النقدي ، كما أنها تحد من تدهور معدلات تبادل المنتجات التي تقوم بحطة تتعرض للتخفيض من حين لآخر .

(1) ثبتت بما يعادل ((سلة)) من العملات الخاصة بـ 16 دولة ، تساهم كل منها في صادرات العالم من البضائع والخدمات بما يزيد عن 1٪، خلال 5 أعوام من 1968 الى 1972 ، ووزن كل عملة يتناسب مع صادرات الدولة المعنية، وهو قابل للتعديل و الدول هي الولايات المتحدة، المانيا الغربية ، بريطانيا، فرنسا ، اليابان ، كندا ، ايطاليا، هولندا ، بلجيكا ، السويد ، استراليا، اسبانيا، النرويج، الدانمارك، النمسا، جنوب افريقيا و تم ذلك في 1974 . ومنذ جانفي 1981 أصبحت سلة العملات مكونة من 5 فقط هي : المارك، الين، الدولار، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي . انظر : النفط والعالم ، العدد 28 تشرين الأول 1975، ص ص: 39 — 41

ALAIN Samuelson : Economie Monetaire Internationale, 3ème édition DALLOZ, Paris 1982, P: 231.

المطلب الثاني

الأسعار المرجعية

لقد رأينا أن المقايسة هي تعديل لأسعار صادرات البلدان المنتجة للمنتجات القاعدية ، تبعا لشكل معين من المؤشرات السالفة ، يتم تصوره والأخذ به ، والهدف الذي يمكن تحقيقه والتوصل اليه يتوقف على السعر المرجعي الذي يتم اختياره وتبنيه كسعر ابتدائي لتثبيت معدلات التبادل ، أو كسعر أصغري ضروري للابقاء عليها عند مستوى معين (تحصينها) ، واختيار هذه الصيغة أو تلك تنعكس آثارها على اقتصاديات الدول المنتجة في الآجال القصيرة والمتوسطة وبشكل أوضح في الآجال الطويلة .

الحالة 1 : الهدف هو تثبيت معدلات التبادل ، أي الابقاء عليها عند المستوى الذي كانت عليه في فترة الأساس أي أن $\frac{P_x}{P_m}$ تظل ثابتة حيث :

P_x : الرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان النامية من المنتجات القاعدية .

P_m : الرقم القياسي لأسعار واردات البلدان النامية .

وبما أن الرقم القياسي لأسعار سلع الاستيراد في الفترة t يساوي السعر في الفترة t (P_{m_t}) مقسوما على السعر في فترة الأساس (P_{m_0}) أي أن :

$$I_t = 1 + \frac{P_{m_t} - P_{m_0}}{P_{m_0}} = \frac{P_{mt}}{P_{m_0}} \Rightarrow P_{m_t} = I_t \cdot P_{m_0} (1)$$

واذا كنا نريد تثبيت معدلات التبادل ، أي تكون نسبتها في الفترة t كنسبتها في فترة الأساس أي : (2)

$$\frac{P_{x_t}}{P_{m_t}} = \frac{P_{x_0}}{P_{m_0}} \quad \text{أو} \quad \frac{P_{x_t}}{P_{x_0}} = \frac{P_{m_t}}{P_{m_0}} \quad (2)$$

ولكن من (1) فان $\frac{P_{mt}}{P_{m_0}} = I_t$

ومنه :

$$\frac{P_{xt}}{P_{x_0}} = \frac{P_{m_t}}{P_{m_0}} = I_t \Longrightarrow P_{x_t} = P_{x_0} \cdot I_t (3)$$

الحالة 2 : الهدف ليس تثبيت معدلات التبادل التي تتحقق بتطبيق الصيغة (3) ،

وانما تحسينها أو تدنيتها، وهنا ينبغي ألا نأخذ سعر التصدير لسنة الأساس كمنطلق، وانما نرفعه أو نخفضه بنسبة معينة تبعا للهدف المنشود من المقايسة . فاذا أردنا تحسين معدلات التبادل اعتمادا على رفع قيمة أسعار التصدير في سنة الأساس بنسبة مئوية مقدارها r ، تكون نسبة أسعار التصدير في الفترة t الى أسعار الاستيراد في نفس الفترة :

$$\frac{P_{x_t}}{P_{m_t}} = \frac{P_{x_0}(1+r)}{P_{m_0}} \Longrightarrow \frac{P_{x_t}}{P_{m_t}} = \frac{P_{x_0}}{P_{m_0}} + \frac{P_{x_0}}{P_{m_0}} \cdot r \quad (4)$$

أي أن هذه النسبة قد ارتفعت بمقدار $\frac{P_{x_0}}{P_{m_0}} \cdot r$ بالمقارنة مع فترة الأساس .

وبضرب طرفي المعادلة (4) بـ $\frac{P_{m_t}}{P_{x_0}}$ يكون لدينا :

$$\frac{P_{x_t}}{P_{x_0}} = \frac{P_{m_t}(1+r)}{P_{m_0}} = I_t (1 + r) \quad (5)$$

ومنه : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t (1 + r) \quad (6)$ أو $P_{x_t} = P_{x_0} I_t + P_{x_0} I_t r$

اذا كان الهدف تدنية معدلات التبادل فيكفي تغيير اشارة r لتصبح سالبة .

ومن الواضح أن P_{x_t} ومعدلات التبادل تتبع طرديا القيمة المعطاة لـ r .

وعندما تقترب r من الصفر فنقترب من الحالة 1 . وأن الأسعار النسبية تظل ثابتة طالما ظلت r مثبتة عند مستوى معين .

لكن الحالتين السابقتين لا تستلزمان بالضرورة تقليص الفارق بالقيمة المطلقة بين سعر الاستيراد في الفترة t (P_{m_t}) وسعر التصدير في نفس الفترة (P_{x_t}).

في الحالة 1 : بأخذ المشتقة الأولى للمعادلتين (1)، (3) بالنسبة لـ I_t

$$\left.\begin{aligned} P_{m_t} &= P_{m_0} I_t \quad (1) \\ P_{x_t} &= P_{x_0} I_t \quad (3) \end{aligned}\right\} \Longrightarrow \left\{\begin{aligned} (P_{m_t})' &= P_{m_0} \\ (P_{x_t})' &= P_{x_0} \end{aligned}\right.$$

هنا نميز وضعين مختلفين : (أ) اذا كان $P_{m_0} > P_{x_0}$ فان الفارق بالقيمة المطلقة بين P_{m_t} و P_{x_t} يزداد لصالح P_{m_t} كلما زاد I_t .

(ب) اذا كان $P_{m_0} < P_{x_0}$ فان الفارق بالقيمة المطلقة بين P_{m_t} و P_{x_t} يزداد ولكن لصالح P_{x_t} كلما زاد I_t .

أما في الحالة 2 : فبأخذ المشتقة الأولى للمعادلتين (1) ، (6) بالنسبة لـ I_t نميز هنا 3 أوضاع : (أ) اذا كان $P_{m_0} > P_{x_0}$ و $P_{m_0} > P_{x_0}(1 + r)$ فان الفارق بالقيمة المطلقة بين P_{m_t} و P_{x_t} يزداد لصالح P_{m_t} ولكن بشكل أقل من (أ) في الحالة 1 ، وذلك عندما يزداد I_t مع الزمن .

(ب) اذا كان $P_{m_0} > P_{x_0}$ و $P_{m_0} < P_{x_0}(1 + r)$ يزداد الفارق بالقيمة المطلقة ولكن لصالح P_{x_t} مع ازدياد I_t بمرور الزمن .

(جـ) اذا كانت $P_{m_0} < P_{x_0}$ أي أن $P_{m_0} < P_{x_0}(1 + r)$ هنا يزداد الفارق بالقيمة المطلقة بكيفية أعلى من (ب) لصالح P_{x_t} مع ازدياد I_t .

الحالة 3 : اذا كان الهدف من المقايسة هو تثبيت الفارق بالقيمة المطلقة بين أسعار الاستيراد (P_{m_t}) وأسعار التصدير (P_{x_t}) ، هنا ينبغي الاستفادة من خصائص توازي المستقيمات البيانية (تساوي معاملات التوجيه) .

ومنه اذا كان سعر الاستيراد (P_{m_t}) معطى بـ : $P_{m_t} = I_t P_{m_0}$

فينبغي أن يكون سعر التصدير مساوياً لـ : $P_{x_t} = P_{m_t} - A$

حيث A تظل ثابتة طوال الفترة t ومساوية للفرق بين P_{m_t} و P_{x_t} في فترة الأساس ، أي مساوية لـ : $A = P_{m_0} - P_{x_0}$

اذا كان $A > 0$ فان $P_{m_0} > P_{x_0}$ وعندها يكون $P_{x_t} = P_{m_t} - (P_{m_0} - P_{x_0})$

$$= I_t P_{m_0} - P_{m_0} + P_{x_0} \Longrightarrow P_{x_t} = P_{m_0}(I_t - 1) + P_{x_0}$$

واذا كان $A < 0$ فان $P_{m_0} < P_{x_0}$ وعندها يكون : $P_{x_t} = P_{m_t} + (P_{x_0} - P_{m_0})$

$$= I_t P_{m_0} + P_{x_0} - P_{m_0} \Longrightarrow P_{x_t} = P_{m_0}(I_t - 1) + P_{x_0}$$

وصيغة كهذه تحسن موقف أسعار التصدير (السعر المقيس) النسبية عندما $P_{M_0} > P_{X_0}$ وتقلصها عندما $P_{M_0} < P_{X_0}$ أما الفرق بالقيمة المطلقة فيظل ثابتا في كلا الوضعين .

الحالة 4 : وهي الحالة التي سمحت الجزائر الى تطبيقها[1]، وتمكنت من ذلك ، عند مقايسة أسعار الغاز الطبيعي بأسعار البترول الخام ، ويمكن أن نكتب :

$$P_{X_t} = P_{X_0} + \frac{P_{M_t} - P_{M_0}}{M_G}$$

حيث : P_{M_t} سعر البترول الخام في الزمن t .

P_{M_0} : سعر البترول الخام في سنة الأساس .

P_{X_0}: سعر الغاز الطبيعي في سنة الأساس أو السعر القاعدي .

M_G : مايعادله برميل واحد من البترول الخام من الوحدات الحرارية البريطانية من الغاز الطبيعي .

وفي ظل هذه الصيغة والتي وضع فيها السعر القاعدي، لاعلى أساس تكافؤ حراري ، وانما على أساس تفاوضي حيث $P_{X_0} < \frac{P_{M_0}}{M_G}$ يكون لدينا :

ـ معدلات تبادل الغاز الطبيعي مع البترول الخام وكذلك بالنسبة للسعر القاعدي ، تتحسن مادام سعر البترول الخام يتزايد ، وتتضاءل في الحالة العكسية .

ـ الفارق بالقيمة المطلقة بين سعر الغاز الطبيعي وسعر البترول الخام يتزايد مادام سعر هذا الأخير في الارتفاع ، ويتناقص اذا ما تراجع سعر البترول .

ـ الفارق بالقيمة المطلقة بين سعر الغاز الطبيعي و سعر البترول الخام ، معبر عنه على أساس التكافؤ الحراري ، يظل ثابتا مهما كان اتجاه تغير أسعار البترول الخام .

---

(1) هذه الحالة استوحيناها من المثال العددي الذي قدمه الأستاذ خليف عمار حول هذا الموضوع في دراسته المنشورة بمجلة الثورة الافريقية . لمزيد من التفصيل انظر :

KHELIF.A: "Les prix du gaz évolution et enjeu", In: Révolution africaine n° 1077 du 12 au 18 Octobre 1984. PP : 19-34.

ـ لو تم وضع السعر القاعدي للغاز الطبيعي على أساس التكافؤ الحراري ، أي

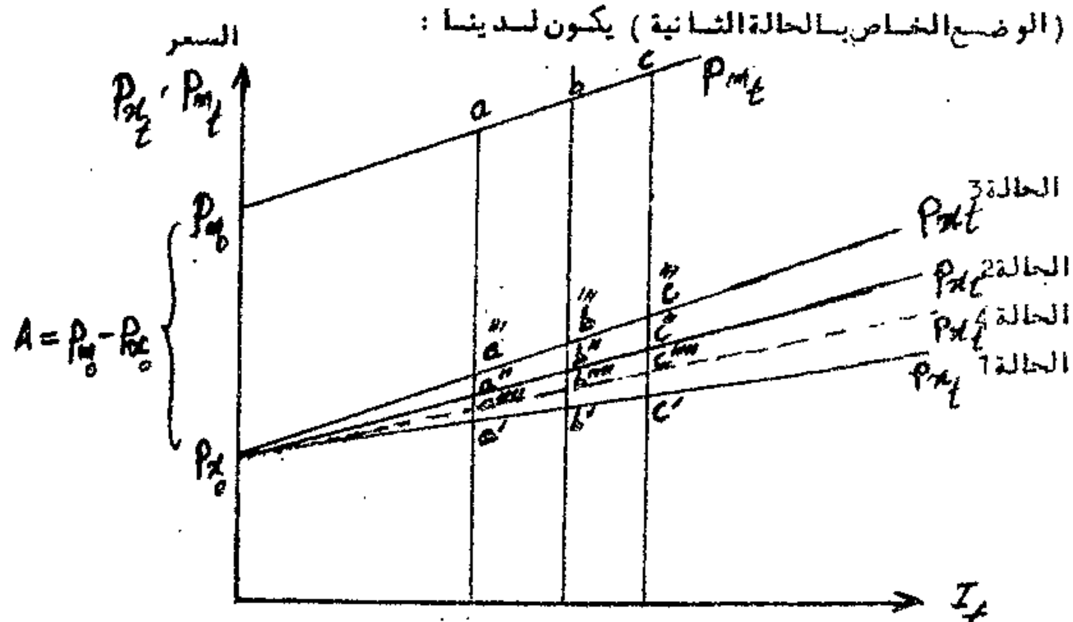
أن : $P_{x_0} = \frac{P_{m_0}}{M_G}$ فان سعر الغاز P_{x_t} يصبح : $P_{x_t} = \frac{P_{m_0}}{M_G} + \frac{P_{m_t} - P_{m_0}}{M_G} = \frac{P_{m_t}}{M_G}$

وتكون معدلات تبادل الغاز الطبيعي مع البترول الخام ثابتة مهما كان سعر البترول ، وكذلك يكون الفارق بالقيمة المطلقة ثابتا .

تمثيل الحالات السابقة بيانيا

(أ) عندما $P_{m_0} > P_{x_0}$ ، I_t معطى ويتزايد باستمرار ، وبفرض أن $P_{m_0} > P_{x_0}(1+r)$

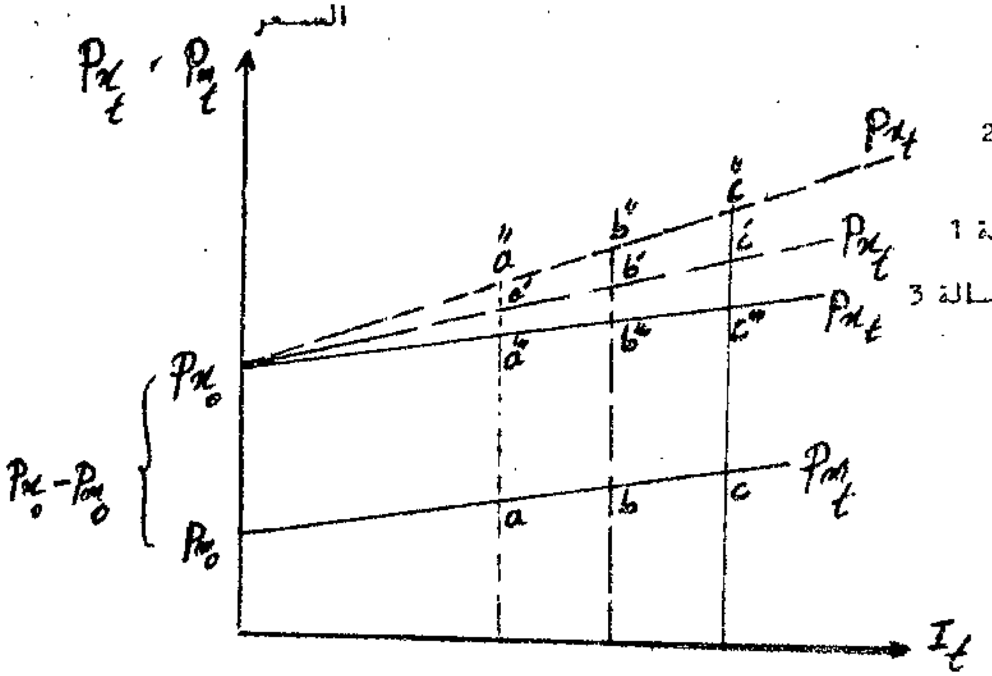
(الوضع الخاص بالحالة الثانية) يكون لدينا :



من الواضح أن : $(P_{m_0} - P_{x_0}) < aa' < bb' < cc'$ ، $aa'' < bb'' < cc''$

$P_{m_0} - P_{x_0} = aa''' = bb''' = cc''' < aa'''' < bb'''' < cc''''$

(ب) عندما $P_{m_0} < P_{x_0}$ و I_t معطى ويتزايد باستمرار مع مرور الزمن



وهنا لدينا : $(P_{x_0} - P_{m_0}) < a\acute{a} < b\acute{b} < c\acute{c}$

$(P_{x_0} - P_{m_0}) < a\ddot{a} < b\ddot{b} < c\ddot{c}$ ، $(P_{x_0} - P_{m_0}) = a\ddot{a} = b\ddot{b} = c\ddot{c}$

حالة خاصة : 1) اذ كان : $P_{m_0} = P_{x_0} \neq 1$

الحالة 1 : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t = P_{m_0} I_t = P_{m_t}$

فمعدلات التبادل تظل على ما كانت عليه في سنة الأساس .

الحالة 2 : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t (1 + r) = P_{m_0} I_t (1 + r)$

$= P_{m_t} (1 + r)$

فمعدلات تبادل المنتجات المصدرة تتحسن والفارق بالقيمة المطلقة يزداد لصالحها بازدياد .

الحالة 3 : $P_{x_t} = P_{m_t} - (P_{m_0} - P_{x_0}) = P_{m_t}$

فالأسعار النسبية تظل ثابتة والفارق بالقيمة المطلقة معدوم .

2) اذا كان : $P_{m_0} = P_{x_0} = 1$

الحالة 1 : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t = I_t = P_{m_t}$

الأسعار النسبية تظل ثابتة والفارق بالقيمة المطلقة معدوم

الحالة 2 : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t (1 - r) = I_t (1 + r) = P_{m_t} (1 + r)$

الأسعار النسبية تتحسن لصالح P_{x_t} تبعا لـ r مادام I_t يتزايد .

الحالة 3 : $P_{x_t} = P_{m_t} - (P_{m_0} - P_{x_0}) = P_{m_t} = I_t$

الأسعار النسبية تظل ثابتة .

المطلب الثالث :

مدى نجاعة المقايسة المباشرة

لقد تبين لنا أنه يمكن عمليا التوصل الى هدفين متباينين من جراء تطبيق المقايسة وذلك طبقا للسعر المرجعي المختار .

1) الهدف تثبيت معدلات التبادل بالمقارنة بسنة الأساس، حيث يثبت السعر الفعلي للتصدير بتطبيق الحالة 1 ($P_{x_t} = I_t P_{x_0}$) ، التي تبقي على القوة الشرائية للوحدة الواحدة من الصادرات على ما كانت عليه . فهي تكرس الوضع المنطلق منه (سنة الأساس) كما لو كان طبيعيا ، وتضفي صفة الشرعية على عدم تكافؤ التبادل الحالي الحاصل ما بين الدول النامية والدول المتقدمة ، ومن هنا فان هذه الصيغة لن تجعل الأسعار ((مجزية)) للمنتجين ، لأنها لا تعيد الحق الى نصابه ، ولا تضمن المنتجات القاعدية بما تستحقه ، وهي غير ((عادلة)) بالنسبة للمستهلكين لأنهم يدفعون أقل مما يجب ويحصلون في المقابل على سلع أكثر مما يستحقون .

فالمزية الوحيدة لهذه الصيغة هي تقليص تقلبات الأسعار ، دون أن تلبي طموحات المنتجين العادلة ، ومن هنا فلن يلتجأوا اليها الا اذا كان المستهلكون طرفا

في الاتفاق ((أما اذا كان المستهلكون أطرافا في اتفاق يستهدف سعرا فعليا - معياريا - فمن المرجح أنهم سيتمسكون بادخال عنصر تثبيت في هذا الاتفاق عن طريق أحكام تحدد سعرا فعليا (أقصى) بالاضافة الى السعر (الأدنى))) (1)

ا) أثر هذه الصيغة على الانتاج والاستهلاك

اذا كانت أسعار الواردات التي قيست عليها أسعار صادرات البلدان النامية تميل نحو الاستقرار فان ذلك لن يكون له أي أثر يذكر على الانتاج والإستهلاك.

أما اذا ظلت أسعار هذه الواردات في تزايد مطرد، فان ذلك يعني أن السعر الاسمي للمنتجات القاعدية يظل في ارتفاع مستمر، مما قد يشجع المنتجين على زيادة انتاجهم، واحداث فائض في السوق الدولي، لكن زيادة الانتاج يعني أيضا زيادة حصائل البلدان النامية مما يسمح بزيادة الطلب على المنتجات المصنعة، أي باتساع سوقها وزيادة انتاجها، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الأولية، ولكن عند حد معين من ارتفاع السعر قد يتحول المستهلكون عن هذه المنتجات الى أخرى بديلة عنها ومنتجة في البلدان الصناعية عندما يكون ذلك ممكنا، ولتجنب وضع كهذا من الضروري مراقبة انتاج المواد الأولية، بحيث يتزايد العرض المخصص للتصدير بمعدل أبطأ مما لو لم تطبق المقايسة.

ب) أثرها على الموازين التجارية

فيما يتعلق بالموازين التجارية للبلدان النامية، فان صيغة المقايسة هذه لن تحدث على الأرجح تغييرا كبيرا في وضعيتها بالمقارنة بسنة الأساس، ذلك لأن القوة الشرائية لوحدة الصادرات بالمقارنة بالواردات لم تتغير، كما أن كل زيادة في حجم الصادرات، وبالتالي في المداخيل من العملات الصعبة

(1) تقرير عن أمانة الأونكتاد : الحفاظ على القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية، الوثيقة (TD/184/SUPP.2)، نيويورك 1977، ص : 48

قد يدفع البلدان النامية الى زيادة وارداتها من التجهيزات اللازمة لبناء اقتصادها الوطني . ولكن ومع ذلك فان هذه الموازين نفسها تكون قد تحسنت بالمقارنة بالفترة محل الدراسة عند تطبيق المقايسة مما لو لم تطبق (لأن معدلات تبادل البلدان النامية ،عند عدم تطبيق المقايسة ، تميل نحو التدهور في الأمد الطويل) .

وفي المقابل فان الموازين التجارية للبلدان الصناعية لن تتأثر كثيرا بالمقارنة بسنة الأساس، ولكن ستعرف نوعا من تقلص الفوائض عند تطبيق المقايسة مما لو لم تطبق في الفترات اللاحقة . الا أن هذا الأثر ضئيل وذلك بحكم هيكل وارداتها الذي تطغى عليه المنتجات المصنعة كما هو واضح في الجدول(1) من جهة ،ولتنوع مصادر استيرادها (المبادلات فيما بينها من المنتجات القاعدية أكبر من وارداتها من هذه المنتجات من الدول النامية) كما هو واضح في الجدول (2) ،كما أن هذا الأثر يختلف من بلد لآخر طبقا لمدى تبعيته لاستيراد هذه المنتجات القاعدية .

2) الهدف تحسين معدلات تبادل صادرات البلدان النامية

سنرتكز في تحليلنا هنا على الحالة 2 : $P_{x_t} = P_x \frac{I_t}{I_0}(1+r)$ ، لأنها الوحيدة من بين الحالات الثلاثة المتبقية التي تسمح بتحسين معدلات التبادل في كلتا الحالتين أي عندما $P_{m_0} > P_{x_0}$ وكذلك عندما $P_{m_0} < P_{x_0}$ ،وهذه الصيغة تسمى للحيلولة دون تراجع سعر سوق المنتج المصدر عن سعر فعلي معين ،أي تحسين اتجاه الأسعار والابقاء عليها فوق مستوى معين ،وبذلك تسمح في الأمد البعيد بتدارك الغبن الذي لحق بالبلدان النامية المنتجة للمواد الأولية .

وتكون مجزية بقدر ما تكون r كبيرة ،وحتى عندما تكون $P_{m_0} \gg P_{x_0}$ فانه

عند قيمة معينة لـ ر يصبح $P_q < P_{x_q}(1 + ر)$ مما يسمح بتحسين أكبر لمعدلات التبادل، وعلى العكس من ذلك، فكلما صغرت ر كلما أصبح التحسن في معدلات التبادل ضئيلا مقتربة من الحالة 1. ولهذا من الأفضل في اعتقادنا رفعها في المراحل الأولى بنسبة لا تقل عن الفرق بين أعلى رقم سجلته معدلات تبادل صادرات (1) المنتج المعني خلال الحقبة الزمنية الممتدة من الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا، وبين معدلات التبادل المسجلة في سنة الأساس، ثم تقلص هذه النسبة تدريجيا أثناء ادخال التعديلات الدورية، لتنطبق أو تقترب في الأمد الطويل من الصيغة الأولى عندما تقترب ر من الصفر.

ويبدو أن هذه الصيغة لن ترضي البلدان المستهلكة، ومن هنا فان على المنتجين يقع عبء تطبيقها كلما كان ذلك ممكنا، وهذا على الأقل بالنسبة للمنتجات التي ينفردون بانتاجها أو يحتكرون تصديرها، ولا توجد لها بدائل.

ا) أثرها على الانتاج والاستهلاك

اذا كانت أسعار الواردات التي قيست عليها صادرات المنتجين تميل نحو الاستقرار، فان أسعار المنتجات القاعدية المقيسة ستعرف ارتفاعا متواضعا قد لا يكون له أثر كبير على توازن العرض والطلب خاصة اذا لم تتم المبالغة في قيمة .

أما اذا مالت أسعار الواردات الى التزايد المستمر فان هذا يؤدي الى ارتفاع أسعار الصادرات مما يترتب عليه زيادة الانتاج في القطاعات التصديرية المقيسة

---

(1) يبرر هذا الاقتراح ما تعرضت له الأسعار الاسمية لصادرات البلدان النامية في هذه الفترة الزمنية من تآكل مستمر بفعل التضخم الذي سجل 7% في المتوسط خلال السنوات الثلاثة 1970 ـ 72، و18% في المتوسط في عامي 1973 ـ 74 (قارن : الأونكتاد، الوثيقة 2، *TD* / 184 / *Supp.*، المرجع السابق، ص : 33)، فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت في المتوسط 8% فان المستوى الفعلي لهذه الأثمان الاسمية قد أصبح 3.56% = $(1-0.08)^{40}$ من قيمته الاصلية.

أسعارها، على حساب القطاعات الأخرى غير المقيسة من جهة، وتقلص الطلب على هذه السلع الأولية من جهة أخرى، اذ عند مستوى معين من الأسعار يصبح الطلب مرنا وكل زيادة في السعر يتبعها نقصان أكبر في الطلب لاسيما اذا كانت لهذه المنتجات سلع بديلة ويمكن انتاجها من طرف المستهلكين، لذا ينبغي أن تكون القيم المعطاة لـ ٢ ملائمة، وأن يتم تنظيم العرض ومراقبته بشكل فعال من لدن المنتجين .

ب) أثرها على الموازين التجارية

هذه الصيغة تسمح بتحسين موازين البلدان المنتجة، مما يسمح لها بزيادة وارداتها من التجهيزات والمنتجات الوسيطة اللازمة لتنميتها، دون اللجوء الى زيادة الانتاج واستنفاذ الثروات غير المتجددة . كما أنها توفر عليها توجيه الموارد الأخرى، المادية والبشرية، وتمكنها من استخدامها في بقية القطاعات التي هي في أمس الحاجة اليها .

أما فيما يخص البلدان المستهلكة الصناعية، فان المقايسة قد تقلص فوائضها السابقة نوعا ما بحكم دفعها مبالغ أكبر لوارداتها، ولكن في مقابل ذلك تحصل على مزيد من المداخيل بسبب ارتفاع حجم مبيعاتها من المنتجات المصنعة لدى البلدان النامية المنتجة للمنتجات القاعدية، التي توسعت سوقها بفعل تزايد قوتها الشرائية . وبتعبير آخر اذا كانت معدلات التبادل الصافية للبلدان الصناعية ستتأثر سلبا فان ذلك قد لا يكون صحيحا بالنسبة لمعدلات تبادلها الدخلية، التي ستعرف نوعا من التحسن لدى بعضها على الأقل وهذا تبعا لهيكل تجارتها الخارجية .

وسواء تعلق الأمر بالمقايسة الهادفة الى تثبيت معدلات التبادل أو الى تحسينها، فان الموازين التجارية للبلدان النامية الفقيرة التي لا تمتلك منتجات قاعدية يمكن

أن يلحقها الضرر بسبب المقايسة ، يضاف ذلك الى العجز المسجل في موازينها بفعل فاتورة السلع المصنعة والمنتجات الغذائية التي تستورد ها من البلدان الصناعية ، وعليه ينبغي أن تعامل معاملة خاصة ، كأن يشكل صندوق يتم تمويله ، جزئيا من طرف البلدان الصناعية المستهلكة للمنتجات المقيسة ، و جزئيا من طرف المنتجة لاسيما الصناعية منها ، ليستخدم في سد العجز الناجم عن المقايسة والمسجل في موازينها التجارية .

وما يمكن أن يؤخذ أيضا على المقايسة المباشرة هو امكانية نقلها للقوة الشرائية من بلد نام الى بلد نام ، ولذا يستحسن في هذه الحالة أن تعامل بأسعار تفضيلية (تخفيض الأسعار المقيسة بنسبة معينة) وأن تؤجل عملية تسديد فاتورة مشترياتها لمدد طويلة نسبيا دون تحميلها أية فائدة .

أما فيما يخص امكانية نقل القوة الشرائية من البلدان النامية المستهلكة الى البلدان الصناعية المنتجة للمنتجات المقيسة ، فمن الممكن تجاوزها وذلك عن طريق تحويل الفرق بين السعر المقيس لصادرات المنتج القاعدي وسعره في سنة الأساس الى الصندوق المخصص لتمويل العجز (المقترح) المسجل في موازين مدفوعات البلدان النامية .

3) المقايسة وأثرها على التضخم

المقايسة هي وسيلة ناجعة لمنع انخفاض الأسعار الفعلية للسلع الأولية المصدرة من قبل الدول النامية ، التي تتعرض للتضخم المحول اليها عن طريق الواردات التجهيزية من البلدان الصناعية . وهذا التضخم هو نتاج الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأخيرة ، وعليه لا يحق لها نقله أو تحويله الى البلدان النامية عن طريق رفع الأسعار التصديرية .

واذا كان السعر هو انعكاس لتكلفة انتاج المنتجات المصنعة (المواد الأولية المستوردة أو المنتجة محليا، أجور اليد العاملة، جزاءات رأس المال، تكاليف التسيير والتوزيع) مضاف اليه الربح، واذا عرفنا أنه مع التطور التكنولوجي تقل كميات المواد الخام اللازمة لانتاج وحدة نهائية واحدة (كما بيناه سابقا)، فهذا يعني أن حصتها في التكلفة النهائية تميل باستمرار نحو الانخفاض، وبما أن جزاءات العمل تميل على عكس ذلك نحو الارتفاع حتى مع عدم زيادة انتاجيته تحت تأثير الوزن النقابي الكبير في هذه الدول، فان التضخم يتحدد بشكل أساسي بمدى اتجاه التكاليف الأخرى (غير المنتجات القاعدية المستوردة) نحو الارتفاع .

وعليه فان تطبيق المقايسة المباشرة بصيغة الحالة الأولى، ستضع حدا لامكانية تحميل البلدان النامية مستقبلا، التضخم المسجل في الدول الصناعية، ولكنها مع ذلك لاتعوضها عما لحقها بسببه من غبن في الماضي .

أما التساؤل عما اذا كانت المقايسة ستؤدي الى تسريع التضخم أم لا ؟ فهذا يتوقف على رد فعل البلدان الصناعية المستهلكة، فاذا لم تعمد الى رفع أسعار صادراتها، فان هذا يستتبعه عدم تزايد أسعار المنتجات القاعدية مما يستبعد معه كل تسريع للتضخم . أما اذا عمدت البلدان الصناعية الى رفع أسعارها فان أسعار صادرات المنتجات القاعدية ستزداد بنفس النسبة، وبما أن هذه الأخيرة تشكل جزءا من التكلفة الكلية للمنتج النهائي المصنع فان ذلك سينعكس على سعره ومن ثم زيادة التضخم، الا أن ذلك يتوقف بشكل كبير على تكاليف عوامل الانتاج الأخرى فاذا لم ينح أي منها نحو الارتفاع تكون هذه الزيادة ضئيلة .

أما تطبيق المقايسة بصيغة الحالة 2، فيعني أنها ستزيل الغبن الناجم عن التضخم

عن مصدري المنتجات القاعدية ، و قد تعوضهم و لو جزئيا مالحقهم منه في الماضي.

أما أثرها على تسريع التضخم فهو لا يختلف عن الحالة 1 الا في مدى السعة . اذ أن زيادة أسعار الواردات (السلع المصنعة) تستتبعه زيادة في أسعار المواد الأولية بنسبة أكبر ، و هذا بدوره قد يؤدي الى رفع أسعار السلع المصنعة مما يسرع التضخم ، الا أن ذلك يخضع للمنحى الذي تسلكه بقية التكاليف الأخرى .

المبحث الثاني

المقايسة غير المباشرة

لقد رأينا عند معالجتنا لتثبيت الحصائل بشقيه : التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي، وتثبيت حصائل صادرات بلدان Acp (STabex) ، أنها تهدف الى تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار أو انخفاض حجم الصادرات ، دون التدخل في السوق ، و لكن التعويض المقدم هو تعويض اسمي لا يأخذ التضخم بعين الاعتبار ، و من هنا كان لزاما علينا البحث عن وسيلة أخرى تسمح بحساب الانخفاض بالقيمة الحقيقية ، حتى يمكن تثبيت القوة الشرائية لبلدان العالم الثالث.

و هذه الطريقة تم تبنيها في اقتراح الأونكتاد ، و هي تعبر عن تغير الحصائل بالوحدات النقدية لسنة الأساس ، أي بقسمتها على الرقم القياسي لأسعار الواردات المنسوب لسنة الانخفاض ، فالربط غير المباشر يهدف اذن الى الحفاظ على معدلات التبادل الدخلية أي تعويض انخفاض حصائل الصادرات المعبر عنها بالقيمة الحقيقية ، و التعويض المقيس كالتعويض الاسمي لا يؤثر على تشكل الأسعار ، أي أنه حيادي .

أما نتائج المقايسة فتتوقف على كيفية حساب القيمة المرجعية ، التي تتدخل في تحديد مبلغ التعويض .

المطلب الأول

مقايسة التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي

ان صيغة صندوق النقد الدولي في حساب الحصائل المرجعية الاسمية كانت حتى 1979 تعتمد على المتوسط الحسابي للسنوات الخمس المركزة حول سنة العجز ، وابتداء من هذه السنة استبدل بالوسط الهندسي ، واعتمد في توقع السنتين المستقبليتين على تقديرهما بدلا من الاعتماد على المد الخارجي EXTRAPOLAtion (1) . وعند مقايسة تسهيلات التمويل التعويضي فان مبلغ الحصائل المرجعية المقيسة يتوقف على :

- الحصائل الاسمية للسنتين السابقين لسنة الأساس مقسومة على أسعار الواردات المنسوبة الى سعر سنة الانخفاض (سنة العجز) .

- الحصائل الاسمية المقدرة للسنتين المستقبليتين التاليتين لسنة الأساس مقسومة على أسعار الواردات المنسوبة الى سعر سنة الانخفاض (سنة العجز) .

وبما أن أسعار الواردات تميل نحو الارتفاع باستمرار بفعل التضخم (كما يبين ذلك الواقع العملي) ، فان مقايسة للسنتين الأوليتين سيضخم قيمتيهما (لأن المقلص أقل من الواحد) ، ومقايسة السنتين اللاحقتين سيقلص قيمتيهما (لأن المقلص أكبر من الواحد) . وهذا يعني أن الحصائل المرجعية المقيسة بسعر الواردات ستكون أكبر أو أقل من الحصائل المرجعية الاسمية تبعا لكون التزايد المسجل في السنتين الأوليتين أكبر أو أقل من الانكماش المسجل في السنتين المستقبليتين (هذا اذا أخذنا بصيغة الصندوق التي كانت مطبقة حتى 1979 ، أي طريقة

---

(1) Philippe.D et Christophe:G:"La stabilisation des prix des matiéres premiéres un dialogue mangué" OP.CIT P:243

الوسط الحسابي)(١)

أي حتى تكون هناك امكانية ارتفاع الحصائل المقيسة و من ثم زيادة مبلغ العجز المحسوب ، فلا بد أن يزداد سعر الاستيراد خلال سنة العجز بكيفية أكبر من منحاه ، أما اذا حدث العكس أي انخفض سعر الاستيراد بشكل أوسع مبتعدا عن منحاه فان الحصائل المرجعية المقيسة تنخفض و بالتالي فان العجز المحسوب في هذه الحالة يكون أقل من مثيله بدون مقايسة .

و بما أن سعر الواردات يكون تارة فوق منحاه و طورا آخر دونه ، فان أثر المقايسة على التمويل التعويضي يكون موجبا تارة و سالبا تارة أخرى .

يضاف الى ذلك أنه حتى في حالة زيادة الحصائل المرجعية المقيسة بالمقارنة بالحصائل المرجعية الاسمية ، فان المقايسة تفقد الكثير من أهميتها ، و هذا لوجود قيد الحد الأعلى للطلبات التي يمكن لبلد أن يتقدم بها للصندوق من أجل الحصول على تمويل تعويضي ألا وهي 100٪ من حصته .

مما يستدعي اعادة النظر في أواليات الصندوق وشروطه ، كأن يصبح التمويل التعويضي المسموح به لأي بلد يتناسب عكسا مع نسبة حصته(ب) في رأسمال الصندوق مثلا ، أو أن يزال قيد الحصة نهائيا فيتم تمويل العجز بكامله بدون فائدة ، مع الاطفاء بعد آجال أدناها 20 سنة مثلا .

---

(١) ان استعمال الوسط الهندسي لن يغير شيئا في جوهر الموضوع ، وانما سيحدث تغييرا طفيفا في مبلغ الحصائل المرجعية و مبلغ العجز المحسوب المقابل لها .

(ب) كانت الحصص في جانفي 1982 كما يلي : 20.8 ٪ للولايات المتحدة ، 26.5 ٪ للجماعة الأوروبية ، 38.3 ٪ للبلدان النامية (8.1 ٪ للبلدان العربية) . انظر في ذلك : عزالدين صالحاني : صندوق النقد الدولي و المساهمة السعودية ، معهد الانماء العربي الطبعة الأولى ، بيروت 1983 ، ص : 20 .

فمقايسة التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي ، لن تعطي اذن نتائج مرضية أي لن تؤدي الى تحويل حقيقي للموارد لصالح البلدان النامية ، مادامت القيود الأصلية قائمة ، ولعل من أهمها الصيغة المستعملة في حساب الحصائل المرجعية اذ ينبغي تغييرها ، ولقد حاولت الأونكتاد تحقيق ذلك من خلال اقتراح (1) ((صيغة جديدة)) مقيسة حيث يحسب الانخفاض تبعا لمعدل نمو حجم الصادرات في الأمد الطويل . ولكن هذا غير كاف ، اذ لحساب العجز ينبغي توقع أيضا كلا من أسعار التصدير وأسعار الاستيراد المستقبلية لآماد طويلة .

المطلب الثاني

مقايسة جهاز تثبيت حصائل الصادرات " STabEX "

لقد رأينا في الفصل السابق كيفية عمل جهاز "STabEX" الموقع عليه بين بلدان افريقيا والكاريبي والهادي من جهة ، والجماعة الأوروبية ، وأن هدفه يقتصر على تجنيب البلدان المستفيدة منه في أفضل الأحوال العوارض الطارئة ، دون أن يطمح الى مجابهة الاتجاهات الانخفاضية وذلك لضعف الوسائل المالية الموضوعة تحت تصرفه ، ولوجود قيود عتبة السريان الاسمية المعرفة ب 7.5% (2.5% للبلدان الأفقر) والتي هي بالقيمة الحقيقية - أي معبر عنها بالقوة الشرائية - أعلى بكثير ، اذ بلغت سنة 1976 (2) في المتوسط 40% و 37% على الترتيب أما في 1980 فكانت (3) 27% (عتبة السريان الاسمية أصبحت هنا 6.5%) .

(1) P.Guillomont et Marielle.D :"Les politiques internationales des produits primaires face à l'inflation": stabilisation ou compensation avec ou sans indexation". In:prix relatif des produits primaires et développement.Edition des CNRS Paris 1982 P.136

(2) Patrick.G. et Marielle.D":Les politiques Internationales OP. CIT P.140

لقد تمت المقايسة هنا بالنسبة لسعر واردات مجموع البلدان النامية .

(3) Philippe.D.Christophe.G:"La stabilisation des prix des matières premières. OP. CIT P : 260.

حساب القوة الشرائية تم اعتمادا على الرقم القياسي لأسعار صادرات المنتجات المصنعة .

ان مقايسة هذا الجهاز تعني قسمة حصائل صادرات السنوات الـ4 السابقة لسنة العجز، على الأرقام القياسية لأسعار واردات كل سنة منسوبة الى ذلك الخاص بسنة العجز، أي حساب الحصائل المرجعية للصادرات منسوبة الى الأرقام القياسية لأسعار الواردات .

وهكذا فكون أسعار الواردات تميل الى التزايد يكفي لرفع الحصائل المرجعية المقيسة بالمقارنة بالحصائل المرجعية الاسمية، وذلك لأن الحصائل السنوية تقسم، والحال هذه، على قيم أصغر من الواحد . على عكس التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي الذي يشترط لتتجاوز الحصائل المرجعية المقيسة الحصائل المرجعية الاسمية، أن يكون هناك تسارع في تزايد أسعار الواردات بشكل أعلى من منحاها (لأن هناك مقاصة بين تضخيم مبالغ السنتين السابقتين لسنة العجز، وتقليص مبالغ السنتين اللاحقتين لها).

وحتى يكون جهاز ((ستابكس)) مجد و فعال ينبغي اعادة النظر في بعض نقاطه :

1) أن يلغى قيد عتبات السريان نهائيا، أو على الأقل ألا تعتبر العتبات الاسمية المحددة في لومي الثالثة الا كعتبات حقيقية، والا فسيكون هناك اجحاف[1] في حق البلدان النامية المعنية .

2) أن تكون المخصصات المالية للجهاز غير مقيدة، بمعنى أن تحصل البلدان المعنية على التحويل بقيمة انخفاض القوة الشرائية لصادراتها من منتج ما، وهذا لتفادي النقائص التي عرفتها لومي الثانية، حيث بلغت المطلبات غير الملباة بسبب عدم كفاية[2] الموارد 47% عام 1980 و 60% عام 1981، فاذا ماقيست

(1) اصبحت 6% و 1.5 % للبلدان الافقر .

1) Maurice P.R:"La CEE et le tiers Monde,les conventions de Lomé" OP.CIT P:48

2)Philippe.D et Christophe.G:"Lastabilistion des prix des matiéres premiéres"OP.CIT P:252

هذه المبالغ بالرقم القياسي لسعر واردات البلدان النامية المعنية فانها سترتفع الى مستويات أعلى مادامت أسعار الواردات تميل نحو الارتفاع .

3) أن يلغى اعادة تشكيل الموارد (التسديد) أو على الأقل تتم مقايستة ، وبما أن التسديد في هذا الجهاز يتم فقط عندما يتجاوز سعر الصادرات السعر المرجعي و أن تكون الكمية المصدرة فعلا الى الجماعة الأوروبية مساوية على الأقل للكمية المرجعية ، فان مقايسة الحصيلة الاسمية بسعر الواردات ستؤدي لامحالة الى تقليص مبلغ التسديد لأنها من جهة ترفع من مبلغ الحصيلة المرجعية ، ومن جهة ثانية قد تقلص من الحصيلة الآنية ، خاصة اذا كانت أسعار الواردات تميل نحو التزايد المستمر .

واذا أردنا تعميم "STABEX" أو انشاء جهاز عالمي مماثل له فينبغي أن نضيف الى ماسبق نقطتين أساسيتين هما :

ا) تعميم "ستابكس" المقيسة لتشمل كل المنتجات التي تساهم البلدان النامية في تصديرها و لتتعدى اطارها الجغرافي الضيق من حيث المصدر لتستفيد منه كل البلدان النامية بدلا من قصره على بلدان افريقيا و الكاريبي و الهادي ، ومن حيث وجهة الصادرات .

ب) أن تعفى من التسديد كل البلدان النامية ذات الدخول الضعيفة و المتوسطة على الأقل ، على أن تقوم بقية البلدان ، تحت بعض الظروف المخففة ، بعملية التسديد بعد فترات طويلة نسبيا .

حينها سيصبح "ستابكس" جهازا مفيدا ، ولكن في مقابل أدائه لهذه الوظائف الجديدة سيتطلب عمله أموالا معتبرة ، ففي دراسة للأونكتاد حول الخسائر في حصائل المنتجات القاعدية بالنسبة لمجموع الفترة 1984 ـ 1988

ستبلغ 12 مليار دولار سنويا ، بينما كانت المبالغ المدفوعة على أساس ستابكس 138 مليون وحدة حساب أوروبية عام 1981 و 182 مليون وحدة عام 1982 ، وعلى أساس تسهيلات التمويل التعويضي : 0.8 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة عام 1981 ، 1.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 1982 .(1)

فمن أين يتأتى لنا الحصول على الفرق بين ما هو مطلوب نظريا و ما يمكن الحصول عليه عمليا ، لاسيما اذا عرفنا أن رقم الخسائر المشار اليه سيرتفع اذا اعتمدنا على قياس القوة الشرائية لحصائل المنتجات القاعدية (أي مقايسة الخسائر) فهل ستتولى الجماعة الأوروبية تمويلها أم صندوق النقد الدولي ، أم هما معا ، أم أية جهة أخرى ؟

نعتقد و الحال هذه أن تكاثف الجهود و تفهم الدول الكبرى لمصالح البلدان النامية سيساهم الى حد بعيد في ايجاد الموارد الضرورية لذلك ، فيكفي أن نأخذ بعين الاعتبار الزيادات الأخيرة في حصص الصندوق ، ثم نقلب الآية فيما يخص علاقة امكانية السحب مع حصة البلد ، فتصبح البلدان الأفقر هي المستفيدة الأولى . فاذا أضفنا الى ذلك مخصصات الجماعة الأوروبية لجهاز ستابكس الحالي بعد تقييسها ورفعها بمبالغ معتبرة ، فان الفارق بين ما هو مطلوب و ما هو متاح سيتقلص و ستتمكن البلدان النامية من الحصول على السيولة المنشودة .

(1) PHILIPPE Delmas, CHRISTOPHE Guillemin : "La stabilisation des prix des matières premières : O.P., CIT, PP: 257 - 251 - 244

لقد رأينا في الفصل السابق كيف أن المقايسة بشكليها المباشر و غير المباشر يمكن أن تشكل الخطوة الأولى لتصحيح وضع البلدان النامية في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك بوقف استنزاف مواردها و الحصول على الأقل على جزء ذلك ، و عند معالجتنا للفصل المذكور افترضنا ضمنيا أن ما هو صحيح نظريا يمكن تطبيقه في الواقع العملي ، أي أن الشريك الدولي المستفيد من الوضع الحالي السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يمكن أن يتفهم حقوق الطرف الثاني وينسق معه أو على الأقل لا يقف عائقا في وجه تطبيق المقايسة ، لكن الواقع العملي يبين لنا بأن الدول الصناعية تعادي باستمرار أي تعامل مع المقايسة وخاصة المباشرة منها ، و في هذا الاطار سنعالج المباحث الثلاثة التالية :

- المبحث الأول : مطالب العالم الثالث و المقايسة من خلال اللقاءات الدولية .
- المبحث الثاني : البرنامج المتكامل حول المنتجات القاعدية .
- المبحث الثالث : المقايسة و المحروقات .

المبحث الأول

مطالب البلدان النامية والمقايسة من خلال اللقاءات الدولية

ان معاناة الدول النامية من تعسف العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن قسمة العمل الدولية المسندة اليها، مما حذا بها الى المطالبة بتصحيح هذا الوضع غير الطبيعي، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات الدولية .

المطلب الأول

الدورات الاستثنائية للأمم المتحدة

عالجت الدورة السادسة الاستثنائية للأمم المتحدة في افريل 1974 ، موضوع المنتجات القاعدية والتنمية بمبادرة من الرئيس هواري بومدين ، الذي أشار في تدخله الى أن ما يعرقل التنمية ويسيء الى العلاقات الاقتصادية الدولية ، هو ارتفاع أسعار بعض المواد الضرورية التي تستوردها البلدان النامية (الحبوب، السكر الأسمدة) ، وأسعار التجهيزات والمواد المصنعة والخدمات التي تصدرها الدول المتطورة ، وعليه فعلى الدول النامية تأميم مواردها الطبيعية لتتمكن من التحكم في أسعارها ، وتكوين جبهات بين المصدرين على غرار أوبيب .

في مقررات هذه الدورة تم الاعلان بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ومما ورد فيه :((يجب اقامة علاقة عادلة بين أسعار المنتجات الأساسية والمواد الأولية والبضائع المصنعة ونصف المصنعة التي تصدرها الدول النامية وأسعار المنتجات الأساسية والمواد الأولية والمنتجات الغذائية والسلع المصنعة ونصف المصنعة والمعدات التجهيزية التي تستوردها ، والصنيعي بشكل عام الى انشاء علاقة بين أسعار صادرات الدول النامية ، وأسعار مستورداتها من الدول المتقدمة

(1) عبد المنعم الزنايبلي : سياسة المنتجات الأساسية والطاقة في هيئة الأمم المتحدة مرجع سابق ، ص ص : 124 ــ 129 .

وذلك يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لمعاكسة الميل المستمر في ركود أو هبوط السعر الحقيقي للسلع المختلفة التي تصدرها الدول النامية ولتوسيع أسواق المنتجات الطبيعية بالنسبة للمنتجات الصنعية وبصورة عامة لتشجيع معالجة مشاكل المواد الأولية التي تنتجها هذه البلاد))(1) .

وكذلك عقد اتفاقيات سلعية كلما كان ذلك ممكنا بهدف تنظيم أسواق السلع القاعدية ، وتسهيل دخول هذه الأخيرة الى أسواق الدول المتطورة عن طريق رفع الحواجز الجمركية أو غيرها من الممارسات التجارية التقليدية ، و ((اعداد برنامج عام ومتكامل لأصناف من السلع الهامة بالنسبة لصادرات البلدان النامية)) (2) .

وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية السابعة في سبتمبر 1975 تحت عنوان : التجارة الدولية ، جاء في الفقرة الثالثة ((أن أحد الأهداف الهامة للدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية ، بالاضافة الى التقدم في المجالات الأخرى ، هو الوصول الى قرارات تتعلق بتحسين بنية السوق في مجال السلع والمواد الأولية المعدة للتصدير من قبل الدول النامية بما فيها القرارات المتعلقة ببرنامج موحد .... ، يجب أن تشمل القرارات مايلي :

ا) المخزونات المعدلة والأشكال الأخرى لاتفاقيات السوق لتأمين أسعار مستقرة ومجزية وعادلة لصادرات سلع الدول النامية ولتحسين التوازن بين العرض والطلب ....

ب) التسهيلات المالية الدولية المناسبة لمثل هذه المخزونات والاتفاقيات

---

(1) عبد المنعم الزنابيلي : سياسة المنتجات الأساسية والطاقة ، مرجع سابق ، ص: 158

(2) نفس المرجع ، ص : 161

ج) تشجيع و عقد اتفاقية طويلة و متوسطة المدى اذا أمكن ذلك .

د) تحسين تسهيلات التمويل التعويضي الخاصة بذبذبات الدخول التصديرية عن طريق توسيع التسهيلات القائمة . . . .

هـ) تشجيع تصنيع المواد الأولية في البلاد المنتجة وكذلك توسيع و تنويع صادراتها و خاصة باتجاه البلاد المتطورة)) (1) .

المطلب الثاني

الحوار بين الشمال و الجنوب

لقد تم عقد الدورة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة بطلب من البلدان النامية و هذا بعد مؤتمر عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في سبتمبر 1973 ، الذي رأى ضرورة التضامن (2) للدفاع عن مصالح البلدان المنتجة للمواد الأولية مما يسهل استعادة الموارد الطبيعية و من ثم الحصول على حصائل الصادرات و على مداخيل هامة بمعايير حقيقية .

و في فيفري 1975 بداكار عقدت دول عدم الانحياز ندوتها حول ((المواد الأولية و التنمية)) ، تم فيها اقتراح تكوين مجلس اتحاد المنتجين ، بهدف تطوير استرجاع الموارد الطبيعية و كذلك تشكيل صندوق لتمويل المخزونات المعدلة أو التنظيمية للمواد الأولية و المنتجات القاعدية المصدرة من قبل البلدان السائرة في طريق النمو .

و بموازاة ذلك و في اطار الحوار بين الشمال و الجنوب ، تم عقد ندوة باريس ، و كان أول اجتماع تمهيدي لها في افريل 1975 ، و أرادت الدول الصناعية جعلها

(1) عبد المنعم الزنايبلي :سياسة المنتجات الأساسية و الطاقة ، مرجع سابق ص : 423

(2) A. BENACHEHOU :"Le tiers monde en jeu", OP.CIT P:32 (2)

(3) Ibid P:33

لمناقشة مسألة الطاقة وحدها، وذلك اعتمادا على عنوان الموضوع الذي تمت الدعوة لمناقشته ألا وهو ((الطاقة ومشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بها))، وبعد أخذ ورد دام مدة طويلة بين متفاوضي الشمال والجنوب تم الاتفاق على تشكيل 4 لجان : لجنة الطاقة، لجنة المواد الأولية، لجنة التنمية واللجنة المالية .

وقد بدا واضحا من خلال ورقتي العمل التي تقدمت بهما كلا من الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية،

أن الأولى ركزت(1) على حماية القوة الشرائية لمداخيل صادرات الطاقة، واعادة تقييم وحماية القوة الشرائية لمداخيل البلاد النامية من صادراتها، أما الثانية فقد ركزت على بحث أسعار النفط وزيادة امدادات الطاقة وتثبيت مداخيل تصدير المواد الأولية وتثبيت أسعارها بما فيها أسعار المواد الغذائية .

ومن الواضح أنه لايمكن حماية القوة الشرائية لمداخيل الصادرات الا عن طريق المقايسة غير المباشرة ـ وان كان ذلك لم يذكر صراحة ـ أي حماية معدلات التبادل الدخلية، ولكن فيما يخص المواد الأولية كما يلاحظ ذلك من ورقة العمل التي تقدمت بها البلدان النامية، يسبقها اعادة تقييمها مما يفهم منه رفعها الى مستوى معين (عن طريق رفع الأسعار) كمرحلة أولى ثم مقايسته بمؤشر ما كمرحلة ثانية .

أما ورقة العمل الأمريكية فقد كانت تدعو الى تخفيض أسعار البترول بواسطة خلق فائض في العرض، وسد الأسواق بالمواد الأولية وتثبيت أسعارها، واذا كان الأمر كذلك فانه لايعدو أن يكون تكريسا لانخفاض هذه الأسعار، وتثبيتها حول

(1) قارن : ـ عبد المنعم الزنابيلي، سياسة المنتجات الأساسية والطاقة، مرجع سابق، ص: 412

ABDELKADER Sid-Ahmed: "Nord-Sud- sur les enjeux"

OPU, Alger 1981, P:104

منحاها بالقيمة المطلقة واضفاء صفة الشرعية على تدهور معدلات تبادلها .

وهو ما يعبر بوضوح عن وجهة نظر البلدان الصناعية التي ترى بأن قوى السوق كفيلة بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد، وذلك بواسطة جهاز الأثمان الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب ،وعليه فمقايسة أسعار المواد الأولية لن تؤدي لاالى تثبيت الأسعار ولا الى زيادة مداخيل البلدان النامية ونتيجها الوحيدة هي تجميد بنى الأسعار النسبية ومن ثم تجميد بنى الانتاج . وحجة كهذه مرفوضة لأن السوق الدولي لاتحكمه المنافسة التامة وانما تهيمن عليه المنافسة الاحتكارية .

وهكذا فالاتفاق الوحيد الذي خرج به الحوار بين الشمال والجنوب هو تشكيل[1] صندوق مشترك دون تحديد لخصائصه ، واذا عرفنا أن هذه الندوة قد امتدت الى غاية جوان 1977 ،أدركنا أن ماتم التوصل اليه لم يكن سوى انعكاسا لما تضمنه البرنامج المتكامل حول المنتجات القاعدية الذي تم التوصل الى عصور له في (الأونكتاد) الرابع بنيروبي .

المبحث الثاني

البرنامج المتكامل حول المنتجات القاعدية

لقد رأينا عند معالجتنا للسياسات الدولية للتثبيت التي تم اتباعها في الماضي ألا وهي محاولة تنظيم أسواق المنتجات القاعدية (المخزون التنظيمي، حصر الصادرات)، أنها لم تعرف سوى نجاحا محدودا في أفضل الأحوال، كما أن محاولة تثبيت الحصائل الصافية للصادرات المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي لم تكن ناجعة بسبب القيود الكثيرة التي تحكمها، ومن هنا لجأت الدول النامية الى المطالبة بمقايسة أسعار منتجاتها القاعدية بأسعار السلع المصنعة التي تستوردها .

(1) ABDELKADER Sid-Ahmed : "Nord-Sud les enjeux" OP.CIT P: 110

وفي اطار بحث نظام اقتصادي دولي جديد، تم التوصل في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، التي انعقدت بنيروبي في مايو 1976 الى برنامج متكامل حول المنتجات القاعدية، وأصبح التزاما دوليا، ويشمل هذا البرنامج 18 منتجا قاعديا منها 10 مصدرة أساسا من طرف البلدان النامية (الجدول 26) أضيف اليها التنغستين .

المطلب الأول

أهداف البرنامج المتكامل

يهدف هذا البرنامج الى تثبيت الأسواق الدولية للمنتجات القاعدية الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية، وذلك من خلال تثبيت أسعارها، وبالتالي تجنب التقلبات العنيفة والخطيرة في الأسعار وتثبيت حصائل الصادرات، وهكذا فقد كانت الأهداف العامة للبرنامج تتمحور حول النقاط التالية(1) :

1) تحديد أسعار المنتجات القاعدية والمحافظة عليها بالقيمة الحقيقية عند مستويات مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين مع الأخذ الكامل بعين الاعتبار: معدل التضخم العالمي، ضرورة توفير حوافز تجذب استثمارات كافية في انتاج السلع الأساسية، ضرورة السهر على أن تظل أسعار المنتجات الطبيعية منافسة لأسعار المنتجات الاصطناعية البديلة .

2) تخفيض حدة التقلبات الخطيرة لأسعار السلع القاعدية . . .

3) تحسين معدلات تبادل البلدان النامية .

4) ضمان وصول البلدان المصدرة للمنتجات القاعدية الى أسواق البلدان المتقدمة .

---

(1) Marie Claude :" Le commerce mondial des produits de base" OP.CIT P: 93 (1)

5) العمل بصورة متزايدة على تحويل المواد الأولية في البلدان التي تنتجها .

6) تأمين تموين المستهلكين بأسعار مستقرة وعادلة .

واذا تفحصنا بامعان هذه الأهداف فاننا نلاحظ :

- وجود التباس يحمل في طياته نزاعا ضمنيا بين (السعر المجز) للمنتجين و(السعر المنصف) للمستهلكين ، فهل توجد توفيقة واحدة ووحيدة تحقق هذا الهدف، أم توجد عدة توفيقات ، واذا كان الاحتمال الثاني هو الأصح على الأرجح ، فأين سيتوضع مستوى هذا السعر ؟ اننا نعتقد أنه سيميل حيث تميل موازين القوى في اطار المفاوضات الدولية ، ولهذا فان هذا الهدف سيتناقض مع الهدف الثالث عندما تكون موازين القوى لصالح الدول المستهلكة أي أن تحسين معدلات تبادل البلدان النامية يصبح حلما عزيز المنال .

- المحافظة على الأسعار بالقيمة الحقيقية (1) و تحسين معدلات تبادل البلدان النامية (الهدف 3) يستدعي المقايسة المباشرة للأسعار ، فاذا كانت الجملة الأولى تعني ما تحمله ألفاظها فان ذلك ، في اعتقادنا ، يعني تطبيق المقايسة المباشرة بصيغتها الأولى ، أي تثبيت معدلات تبادل المنتجات القاعدية بعد وضعها في المستوى (المجز) للمنتجين و(المنصف) للمستهلكين ، أي تطبيق الصيغة : $P_{x_t} = P_{x_0} I_t$ ، أما الجملة الثانية أو الهدف (3) فيمكن تحقيقه عن طريق مقايسة أسعار صادرات البلدان النامية بأسعار وارداتها أو بالتضخم ، ولكن باستعمال الصيغة الثانية :(1+r) $P_{x_t} = P_{x_0} I_t$.

وقد رأينا في السابق أن النتائج المتمخضة عن الحالتين متباينة ، سواء تعلق الأمر بآثارهما على حصائل صادرات البلدان النامية أو على توليد التضخم و مدى الامكانية التي تبيحانها للبلدان النامية فيما يخص اطالة حياة الموارد

غير المتجددة .

- أما الهدف الأخير ،أسعار مستقرة و منصفة للمستهلكين فهو يوحي أو يحمل على الاعتقاد بأن رفع أسعار المواد الأولية سيخص حقوق البلدان المتقدمة ، وهذا لم يحدث لأن هذه الأخيرة كانت ولازالت تقوم بزيادة مستمرة لأسعار صادراتها للبلدان النامية ، و هذا الهدف سيكون سلاحا فعالا في أيدي البلدان المتقدمة ترفعه في وجه البلدان النامية كلما طالبت هذه الأخيرة بتحسين أسعارها بالقيمة الفعلية .

المطلب الثاني

أدوات البرنامج المتكامل

بعد تعرفنا على أهداف البرنامج المتكامل للمنتجات القاعدية ينبغي التعرف على الوسائل أو الأدوات التي يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف

1) تشكيل مخزونات دولية للمنتجات القاعدية

ان هذه الأداة موجهة لتحقيق الهدفين الأول و الثاني،أي بيع المنتجات القاعدية بأسعار مستقرة و مجزية و عادلة ، فالاتفاقيات الدولية حول المنتجات هي التي تحدد المستوى الذي تثبت عنده الأسعار ، و لا يستطيع الصندوق المشترك أن يتدخل في ذلك . و قد تم تكريس هذا الأمر في اتفاق مارس 1979 بأروشا[1] بين مجموعة 77 و البلدان الصناعية ، و هو تنازل هام قدمته الأولى للثانية ، كما أنه يعد" افراغ لمقرر 93(IV) من محتواه فأضحى قوقعة جوفاء ، فاخراج ((هامش الأسعار)) الذي ينبغي الدفاع عنه ، من يد الصندوق المشترك و جعله حكرا على الاتفاقيات الفردية ، يعني في اعتقادنا نقل الورقة الرابحة

(1) ABDEUKADER Sid-Ahmed: "Nord-Sud les enjeux"
OP.CIT P:173

من أيدي البلدان النامية الى أيدي البلدان المتقدمة ، حيث تصبح موازين القوى لصالح هذه الأخيرة ، مما يعني أيضا أن توضع مستوى السعر أو ((مروحة الأسعار)) سيكون متدنيا ، و هذا يجعل كل حديث عن المقايسة من جانب البلدان النامية يذهب في مهب الرياح .

و كثيرا من اتفاقيات الماضي فشلت لهذا السبب حيث أن عدم أخذ التضخم بعين الاعتبار عند تحديد مروحة الأسعار ، و جعل مستواها متدني قد جعل أسعار السوق أعلى من الحد الأعلى للسعر المدافع عنه .

و من ثم تصبح التوليفة : مجزء منصف ، فارغة من كل مضمون ، و مستوى السعر المثبت و الخاضع للمراجعة المستمرة يتجه لامحالة في الأمد الطويل نحو منحاه السوقي . و هذا ما يستجيب في الواقع للأطروحة الليبيرالية التي تدافع عنها الدول الرأسمالية بضراوة و في مقدمتها الولايات المتحدة و المانيا الغربية والتي ترى بأن المخزونات المعدلة هي الوسيلة الفضلة لمعالجة مشكل المنتجات القاعدية ، و قد رأينا عند تحليلنا لهذه الأوالية أنها تحترم قواعد السوق ولا تتدخل في تعديلها ، مما يعني في آخر المطاف تكريس استمرار النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي يضمن لها الهيمنة و الثراء الدائمين .

2) الصندوق المشترك

لقد تم تصور الصندوق المشترك في البداية كمؤسسة لتمويل الاتفاقيات الدولية حول المنتجات ، فمجموعة 77 كانت تهدف الى جعله منظمة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لأنه كما جاء في تقارير الأونكتاد ، ينبغي وضع وسائل مالية هامة تحت تصرفه : مليارات من الدولارات كمساهمات مباشرة للدول و 4 مليار دولار كقروض ، توجه (1)

(1) DAVID L.Nicol: "Accords internationaux sur les produits de base et stabilisation des prix"

OP.CIT PP:138 et 139

5 مليار دولار لتمويل المخزونات التنظيمية عن طريق قروض تقدم للمنظمات المسيرة لها، و مليار واحد لتمويل برامج التنويع و البحث و التنمية و التطوير التجاري .

لكن ما تم التوصل اليه في أوروبا عام 1979 قد قلص كثيرا من مقدرات الصندوق المشترك، كما حوّل أهدافه حيث أصبح يعمل لفائدة كل من المنتجين و المستهلكين و ليس فقط لصالح جمعيات المنتجين كما كانت ترغب مجموعة 77 .

و تكوين الصندوق المشترك المتفق عليه يتم تمويله بـ 470 مليون دولار(1) عن طريق المساهمات المباشرة للدول، منها 400 مليون دولار موجهة للحساب الأول ((الشباك الأول)) الذي يتولى تمويل المخزونات المعدلة للاتفاقيات الدولية حول المنتجات القاعدية والباقي 70 مليون دولار توجه للشباك الثاني الذي سيغذى أيضا بالمساهمات الاختيارية في حدود 350 مليون دولار و هو يمول البحث و التنمية وزيادة الإنتاجية و التطوير التجاري .

و يبدو أن الطابع الاختياري لتمويل الشباك الثاني، و القابل لاعادة التمويل بنفس الكيفية ، يقلل من أهميته و خاصة في الظروف التي لا ترى فيها الدول القادرة

(1) الجدول (31): توزيع الاكتتابات بين الأعضاء (بملايين الدولارات)

الدول	ساهمات ثابتة	ساهمات متغيرة	المجموع
مجموعة 77	119	32	151(ب)
بلدان السوق المصنعة	24	217.6	241.6
البلدان الاشتراكية	7	39	46
الصين	1	15	16
بلدان أخرى أعضاء في مجموعة ما	12	3 .4	15.4
المجموع	163	307	470

Source: Philippe.D et Christophe.G : "La stabilisation des prix des matières premières un dialogue manqué" OP.CIT P:237

(ب) قرر الصندوق الدولي للتنمية لبلدان أوبيب أن يدفع اجمالي المساهمات المباشرة لـ 35 بلدا الأفقر

على التمويل ـ الدول الصناعية بشكل خاص ـ أية مصلحة لها في عمله .

يضاف الى ذلك الكيفية التي تم بها توزيع الحصص في اتخاذ القرارات، اذ لم يؤخذ بصيغة ((دولة ـ صوت)) كما طالبت بذلك مجموعة 77 وانما حسب وزن نسبي متقارب لكل من مجموعة 77 (47%) والبلدان الصناعية السوقية (42%)[1] بينما كانت حصة البلدان الشرقية والاتحاد السوفياتي (8%) وحصة الصين (3%)، واذا كانت عملية اتخاذ القرارات تتم بأغلبية 75% فهذا يعني أن عدم موافقة البلدان الصناعية على أي قرار لايتفق ومصالحها يجعله ملغى .

أما من الناحية القانونية، وحسب اتفاق جوان 1980 والذي كان يتوقع تشكيل الصندوق المشترك في 31 مارس 1982 فيما اذا تم التصديق عليه من قبل 90 بلدا تمثل ثلثي رأسماله على الأقل، وحتى بداية 1983 لم تتم المصادقة عليه سوى من طرف 37 بلدا، وهو مايعني بقاؤه حبرا على ورق. ويلاحظ أن اشتراط ثلثي رأس المال هو الشرط الفعلي، فحتى لو صادقت مجموعة 77 عليه (119 بلدا) فان ذلك لن يؤدي الى دخوله حيز التنفيذ (لأنها لاتساهم الا بـ: 32.1%) بل حتى لو انضمت اليها المجموعات الأخرى وامتنعت بلدان السوق المصنعة لما أمكن تطبيقه، وهذا يؤكد استمرارية هيمنة هذه الأخيرة في صنع القرارات واتخاذها .

3) التمويل التعويضي

ان الأداة الثالثة التي ينتظر استعمالها من خلال تطبيق البرنامج المتكامل هي تحسين التمويل التعويضي، وهكذا فبعد أن قدمت ندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية مشروعا، هو صورة موسعة لـ ((ستابكس))، أي يشمل

(1) ABDELKADER Sid-Ahmed: "Nord-Sud les enjeux" OP.CIT P:173

كل البلدان النامية و يتعلق بكل المنتجات ، و كانت أهم مبادئه هي :[1]

- البلدان النامية هي وحدها لها الحق في الحصول على التعويض .

- للدول الحق في الحصول على التعويض تبعا للعجز في حصيلة هذا المنتج أو ذاك ، أخذا بعين الاعتبار السحوبات التي تكون قد تمت على أساس تسهيل صندوق النقد الدولي و ((ستابكس)) .

- صيغة تقدير العجز تتم بناء على الاتجاه خلال فترة طويلة بشكل كاف و بادخال تغيرات القوة الشرائية لحصائل الصادرات .

- اعادة شراء التعويض يخضع لقدرة الدول على التسديد ، المعرفة تبعا لمعايير مثل وضعية ميزان المدفوعات و الاحتياطات .

و قد وصف هذا المشروع من قبل بعض الاقتصاديين بأنه غير واقعي لتكلفته العالية (10 مليار دولار) ، الا أننا نعتقد أنه لا يعتبر شيئا كثيرا اذا تم ضبط و تحديد عتبتي التبعية و السريان عند مستويات عالية .

و في المقابل قدمت سكرتارية الأونكتاد اقتراحا[2] مشابها و مكملا لتسهيلات صندوق النقد الدولي ، و يتمحور حول المنتجات القاعدية ، و هو يهتم بتعويض العجز الاجمالي لكل منتج على حدة من بين 18 منتج وارد في البرنامج المتكامل كما أنه يعني البلدان الأقل نموا بالدرجة الأولى ، و امكانية اضافة بعض البلدان الأخرى ، و القيمة المرجعية شبيهة بتلك الخاصة بصندوق النقد الدولي ، أما القرض فهو قابل للسداد خلال 10 سنوات ، و هو يمنح تحت بعض الشروط تتعلق بكيفية استعمال الأموال ، و بطبيعة الحال يمكن تصور عتبتي التبعية

(1) CNUCED: "Rapport du secrétariat de la CNUCED, dDcument TD/228, Nation Unis 1980 P: 104 (1)

(2) ERIC Arnoult: " Matières Premières: Eléments pour un nouveau programme intégré" OP.CIT PP:100 et 101 (2)

والسريان .

ومن الواضح أن تطبيق اقتراح كهذا يعتبر ايجابيا بالمقارنة بالوضع المتردي الذي تعانيه البلدان النامية في تجارتها مع البلدان الصناعية ولكنه مع ذلك يبقى محدود الفعالية ، اذ على عكس مشروع الأونكتاد المشار اليه ، والمعدّ لدورتها السادسة ببلغراد عام 1983 ، والذي أشار امكانية تثبيت القوة الشرائية للصادرات ، على عكس ذلك لم يشر اقتراح السكرتارية الى أي شكل من أشكال المقايسة .

المطلب الثالث

جدوى البرنامج المتكامل بالنسبة للبلدان النامية

لقد خاضت البلدان النامية غمار المفاوضات واضعة نصب أعينها الوصول الى تبادل متكافيء كمرحلة أولى في طريق بعث نظام اقتصادي دولي جديد أي تغيير النمط الحالي لقسمة العمل الدولية ، فهل بوسع البرنامج المتكامل تحقيق هذا الهدف أو حتى جزء يسير منه ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن في معرفة فيما اذا كانت الوسائل التي التي يستعملها تتيح له في الأمدين المتوسط والطويل تحقيق فائدة فعلية للبلدان النامية من خلال تجسيد الأهداف الواردة في البرنامج أم لا .

ان الأدوات المستعملة تعدّ متواضعة بالقياس بالأهداف المرجوة ، فتحقيق السعر المجز للمنتجين لا يكون الا بتعلية الأسعار فوق مستواها السوقي ، والا لن تكون هناك جدوى من اللجوء الى البرنامج المتكامل ، وتعلية الأسعار نفسها ليست ذات معنى ما لم تكن بالقيمة الحقيقية أي مربوطة بأسعار الواردات ، وهذه الأخيرة لن يكتب لها النجاح الا اذا تم التحكم في عرض المنتجات ، أي اذا

تمت مراقبتها من لدن الدول المنتجة ، و هذا مالم يركز عليه البرنامج المتكامل، بل كانت وسيلته الأساسية هي المخزونات المعدلة .

و مما زاد الطين بلة اسناد مهمة تحديد ((مروحة الأسعار)) الى الاتفاقيات الفردية حول المنتجات ، أي الى موازين القوى ، و كذلك تقليص وسائل الصندوق المشترك المالية ، وقد تكون المزية الوحيدة لهذا الأخير هو التسيير المشترك للمخزونات المعدلة ضمن الشباك الأول و هو بهذا يسهل نظريا حل المشاكل المالية المرتبطة بالاتفاقيات ، و لكن ذلك يفترض تعارض مراحل أسعار المنتجات حتى يمكّن بيع المخزونات بتشكيل مخزونات أخرى ، و لكن عدم التزامن في الواقع العملي ليس دائما صحيحا ، فقد تنخفض الأسعار في آن واحد ، و هنا لا يستطيع الصندوق التدخل مشتريا لا سيما و أن موارده المالية ضئيلة جدا ، أي أنه لن يستطيع الدفاع حتى عن هذه الأسعار الدنيا فكيف يمكن الحديث عن سعر مجز أو مقيس .

و اذا كان البرنامج المتكامل قد أفرغ من كل مقايسة مباشرة ممكنة ، فهو قد فضل اللجوء الى التعويض و هو ما لا يتعارض وسيادة السوق لأن التثبيت هنا و حتى مع قبول مقايسة حصائل التصدير يعتبر بعدي و لا يتنافى و قوانين السوق ، و مع ذلك فان التمويل المكمل المقترح قد لا يضيف الكثير .

ومن ثم فاننا نستطيع الخروج بنتيجة مفادها أن البرنامج المتكامل لم يأت بالكثير على صعيد الموارد الاضافية التي يمكن أن يوفرها للبلدان النامية في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فليس هناك ما يبشر بتغيير الوضع الحالي ، فاذا كان أحد أهداف البرنامج هو تكثيف تحويل المواد الأولية في البلدان التي تنتجها ، فان الأداة التي تتولى ذلك تبدو صورية ،

فالشباك الثاني المخصص لتمويل البحث والتنمية وزيادة الانتاجية يعتبر رهين الدول الصناعية لأن تمويله اختياري ، وحتى لو افترضنا جدلا توفر النية لدى هؤلاء ، فان مخصصاته تظل متواضعة جدا ، وعليه فان أي تغيير لوضع البلدان النامية في اطار قسمة العمل الحالية لن يمكن تحقيقه وحتى تعديل بعض جزئياته ضمن الأطر والوسائل المحللة أعلاه .

فالبرنامج المتكامل اذن لا يرقى لكي يوصف بمنظمة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فضلا عن ذلك فحتى 1982 لم يتم عقد سوى 3 اتفاقيات جديدة حول المنتجات القاعدية تتفق ومبادئ البرنامج المتكامل ، وتتعلق:(1)

– بالمطاط (1979) حيث يتم تمويل مخزوناته المعدلة مناصفة بين المنتجين والمستهلكين عن طريق المساهمات الحكومية ويدافع عن مروحة أسعار أدنى مما هو معاين في السوق .

– والكاكاو (في نهاية 1980) ومخزوناته المعدلة يتم تمويلها عن طريق الاقتطاع عند التصدير لكنه يدافع عن مروحة أسعار أعلى مما هو سائد في السوق .

– أما الاتفاق حول القصدير فقد جدد بما يتفق ومبادئ البرنامج المتكامل حيث بني على أساس المخزونات المعدلة واجراءات اضافية لمراقبة التصدير ويدافع عن مروحة أسعار تتم مراجعتها دوريا ، ويعتمد تمويله على المساهمات الحكومية والاقتراض .

ومع ذلك قد يكون من العدل أن نشير الى أن ادخال تعديلات جوهرية عليه (المباشرة مقايسة الأسعار ، تقييس التمويل التعويضي على أساس كل منتج

(1) Jacques Warin: Les négociations internationales in: " Les marchés internationaux des matières premières". OP.CIT PP:213 et 214

على حدة ولكل المنتجات) ، قد توقف عملية نهب ثروات البلدان النامية من قبل الدول الصناعية ، ولكن حتى يكون نواة النظام الاقتصادي الدولي الجديد فلا بد أن يأخذ بعين الاعتبار عملية نقل التكنولوجيا والتحكم فيها من طرف البلدان النامية .

المبحث الثالث

المقايسة والمحروقات

ان المحروقات تشكل المصدر الأساسي لحصائل صادرات عدد لابأس به من الدول النامية ، فبعد التلاعبات التي قامت بها الشركات البترولية والتخفيضات المتتالية التي طبقتها على الأسعار المعلنة للبترول ، تشكلت منظمة البلدان المصدرة للبترول ((أوبيب)) في 1960 ، ومن حينها أصبحت الاتاوة التي تحصل عليها البلدان المنتجة تدخل في حساب تكاليف الانتاج وكانت قبل ذلك تعتبر كتسبيق على الضريبة ، وسعت المنظمة الى الدفاع عن مصالح أعضائها فعمدت الى المشاركة في رأس مال شركات الامتياز ، ثم القيام بعملية تأميم جزئي أو كلي لشركات الامتياز ، مما دعم موقفها وزاد في حصتها التسويقية على المستوى الدولي ، وفي 1976 كان الوضع (1) على السرح العربي والايراني كالتالي :

- 63.4 % يؤمن من قبل الشركات العاملة في اطار اتفاقيات المساهمة .
- 23.2 % من قبل القطاع الوطني أو المؤمم .
- 8.8 % من قبل الشركات المؤممة جزئيا ، 4.6 % بأشكال أخرى من الاستغلال

---

(1) Pierre Terzian : Etudes et documents in : Le Pétrole et le Gaz arabes, vol XII n°267 1er mai 1980 P:22

وقد مكن ذلك منظمة أوبيب من وضع جهاز لتحديد أسعار الخام لا سيما وأن خام الامتياز العائد للرأسمال البترولي يفلت من السوق نتيجة تحويله من مستوى انتاج الى آخر ضمن نفس الشركة هذا الجهاز للدفاع عن القدرة الاستيرادية للمنظمة ينبغي عليه العمل على المحافظة على القوة الشرائية للبترول بعد القيام برفعها الى مستوى يسمح لها بتدارك التآكل المستمر الذي عرفته الأسعار قبل السبعينات .

المطلب الأول

البترول والمقايسة

لقد اهتمت بلدان أوبيب بالمقايسة لأول مرة في 1971 وكان الاهتمام منصبا على : (1)

- أسعار السلع والخدمات المستوردة من قبل أعضاء أوبيب
- أسعار المنتجات البترولية في البلدان المستهلكة .
- تغييرات معدل صرف العملة المستعملة للمدفوعات البترولية : دولار الولايات المتحدة الأمريكية .

والمؤكد أنه من الصعب جدا وضع مؤشر يأخذ بعين الاعتبار كل السلع والخدمات المستوردة من طرف أعضاء أوبيب وذلك لتعدد هذه السلع بالنسبة لكل بلد على حدة ، ولذلك يفضل في اعتقادنا اختيار مؤشر يأخذ بعين الاعتبار الرقم القياسي لأسعار السلع التجهيزية من البلدان الصناعية

(1) Ben Marzouka (Tahar): "Indexation des Prix des matières premières et relations internationales" thèse 3eme cycle, Paris 1, 1983, P: 271

وفيما يتعلق بأسعار المنتجات البترولية في البلدان المستهلكة، فهي تختلف من بلد الى آخر، كما أن المنتجات البترولية نفسها متنوعة وأسعارها متباينة داخل البلد الواحد، فسعر زيت الوقود الثقيل رخيص بالمقارنة مع سعر البنزين مثلا، كما أن أسعار واردات أوبيب مقومة بعدد لا بأس به من العملات الأجنبية، أما الأسعار الداخلية فهي مقومة بالعملة المحلية لكل بلد مستهلك للمنتجات البترولية.

ومع التطورات التي حصلت من تخفيض ثان للدولار والتضخم[1] الكبير الذي سجل في الدول المصنعة، كان على الدول البترولية لحماية قدرتها الاستيرادية أن تسلك منهجا واضحا، وهكذا ففي القمة التي انعقدت بالجزائر جاء في التصريح الشرفي لمنظمة أوبيب ((أن سعر البترول ينبغي أن يصان بربطه ببعض المعايير الموضوعية، بما فيها أسعار المنتجات المصنعة، معدل التضخم وشروط نقل السلع والتكنولوجيا للبلدان النامية أعضاء أوبيب)) (2).

أما الدراسة المقدمة من طرف الجزائر في هذه القمة فقد رأت أن مقايسة سعر البترول ينبغي أن يرتكز على[3]:

ـ الأخذ بعين الاعتبار الواضح لمعيار مقايسة يترجم تكاليف التنمية في الحاضر والمستقبل.

---

(1) الارتفاع السنوي لأهم واردات بلدان أوبيب (1970 ـ 73) كان في الواقع من 9 % الى 10 %

(1) Le pétrole et le gaz arabes vol VII n°146 16 Avril 1975 P:39

(2) Le pétrole et le gaz arabes vol VII n°144 16 Mars 1975 P:26 (2)

(3) Le pétrole et le gaz arabes vol VII n°146 OP.CIT P:39 (3)

- الأخذ بعين الاعتبار لتكلفة مجموع الواردات (خاصة السلع الغذائية والزراعية).

- اختيار موءشرات ممثلة ليس لمستوى التضخم في البلدان الصناعية لكن للتكلفة الفعلية لواردات البلدان الأعضاء في أوبيب.

- حماية انخفاضات القيمة النسبية لوحدات الحساب المستعملة في المبادلات البترولية.

ان هذه الصيغة لو كتب لها أن ترى النور لأدت الى تعظيم مكاسب البلدان المصدرة للبترول، لكن المعيار الأول عام اذ من الصعب قياس وتحديد كلفة التنمية المستقبلية خاصة وأن هذه التنمية لا تخضع للجانب الفني فقط وانما تتعلق أيضا بجوانب اقتصادية واجتماعية متعددة.

ومع ذلك فان مقايسة سعر البترول لم يحدث أبدا، ويمكن أن نعزو ذلك الى عدم تجانس سياسات بلدان أوبيب، وكذلك لتباين احتياطياتها المحققة وانتاجها، اذ يتركزان لدى بلدان الخليج ولاسيما السعودية، ومن ثم فان قرارات أوبيب يتجاذبه فيها رأيان:

الأول يسعى الى تحسين الأسعار لأن أصحابه يعاينون الاستنزاف السريع لمواردهم، وأن حصتهم الضئيلة لا تسمح لهم بالحصول على العملات الصعبة الضرورية لتسديد وارداتها.

أما الثاني وهو الأقوى - لأنه يستطيع التأثير بقوة في السوق البترولي الدولي - فيرى بأن رفع الأسعار يوءدي الى تشجيع البلدان المستهلكة على الاستثمار في الموارد البديلة للطاقة وتطويرها، وبالتالي التخلي عن البترول، ويعتقد أيضا أن رفع سعر البترول يقلل الطلب عليه وأن تخفيضه يزيد الطلب عليه. الا أن هاتين الحجتين تفتقران الى الدليل وذلك لأن:

ـ خيار الدول المصنعة المتعلق بتنمية الموارد البديلة (الطاقة النووية ، الطاقة الشمسية ، الطاقة الفحمية) لا يخضع للمنطق الاقتصادي وانما يدخل في اطار الاستراتيجيات البعيدة المدى .[(1)]

ـ أن تخفيض سعر البترول الخام لم يؤد الى زيادة الطلب وهذا بسبب ضعف مرونة الطلب السعرية فبينما انخفض سعر البترول المرجعي((العربي الخفيف)) من 29 دولار للبرميل في الثلاثي الثاني من عام 1984، الى 28 دولار في الثلاثي الثاني من 1985، انخفض الطلب العالمي في نفس المدة من 9 . 44 مليون برميل يوميا الى 9 . 43 مليون برميل يوميا .[(1)]

وبناء على ذلك فان أصحاب الرأي الثاني قد تخلوا عمليا عن المطالبة بربط سعر البترول الخام بالمتغيرات الآنفة الذكر ، وبذلك سقطت أطروحة مقايسة سعر البترول وبدأت أسعاره في التراجع المستمر ابتداء من مارس 1983 .

وهذا التراجع ساهمت تصرفات بعض أعضاء أو بيبب في حصوله من خلال عدم احترامها لحصصها داخل المنظمة ولجوئها الى طرق ملتوية لزيادة مبيعاتها كاللجوء الى المقايضة وانماء المنتجات المكررة وبالتالي تدعيم السوق الحر الذي يخضع لرقابة البلدان الصناعية ، هذه الأخيرة تقوم بتوجيهه عن طريق تكوينها لمخزونات استراتيجية ضخمة منذ 1980 بحيث يكفي لمدة تتراوح بين 3 و 4 أشهر من الاستهلاك ، وتضخها فيه كلما بدا هناك[(2)]

---

(1) لمزيد من الايضاح انظر Khelif.A: "OPEP Comment sortir de la crise" in: Actualité n°1051 du 5 au 11 Décembre 1985 P:20

(1) Le pétrole et le gaz arabes vol XVII n°396 16 Septembre 1985 P: 29

(2) Le pétrole et le gaz arabes vol XVIII n°:406 16 Février 1986 P:21

تحسن في موقف البلدان المنتجة ،حتى أ ضحت[1] مبيعات السوق الحر 80٪ من المنتجات المكررة ، بينما استأثر ب 45٪ من البترول الخام ، وعادت 40٪ للشركات البترولية واكتفت المبيعات ما بين الحكومات ب 15٪ .

وهذا ما نقل الدور القائد في عملية تحديد الأسعار من أوبيب الى السوق الحر وأصبحت المنظمة مجرد تابع ،حتى أنها قبلت بما اصطلح على تسميته بحرب الأسعار والذي يعني التخلي عن الدفاع عن السعر .

المطلب الثاني

المقايسة والغاز الطبيعي

لقد شكل الغاز الطبيعي محور المقايسة في مجال المحروقات، ويرجع ذلك الى شعور البلدان المنتجة له ببخس حقها وعدم حصولها على ريع يعوضها استنفاذ المنتج القاعدي غير القابل للتجدد ، واستفادة البلدان المستهلكة منه بثمن زهيد، ولاسيما بعد التعديلات التي حدثت في أسعار البترول في السبعينات وإذا كانت هذه الأخيرة قد تمت بهدف اضفاء القيمة على البترول أخذا بالاعتبار تكاليف المصادر البديلة للطاقة (الفحم ،الطاقة النووية ، الطاقة الشمسية) ،فان الغاز الطبيعي قد استبعد من قبل البلدان المصنعة وبالتالي فان أسعاره كانت لصالح المستهلكين في العقود الأولى .

ومقايسة الغاز الطبيعي اتسمت بطابعين وهما ،المقايسة الجزئية أي تقييس جزء من سعر الغاز واعتبار الجزء الآخر ثابتا، ويمكن اعتبار هذه المرحلة تمهيدا للمرحلة الثانية وهي التقييس الكلي لسعر الغاز أي ربط التغير الحاصل في سعره بالتغير الحاصل في معيار أو معايير اقتصادية معينة .

1)Khelif.A:"OPEP comment sortir de la crise" OP CIT P:19

1) المقايسة والعقود القديمة

لقد تمت مقايسة سعر الغاز الجزائري في الاتفاق الحاصل بين سوناطراك وشركة البازو الأمريكية سنة 1969 جزئيا حول أسعار المنتجات الصلبة والأجور المتوسطة بالساعة، وثبت 80٪ منها، وواضح أن 20٪ من السعر المقيس لم يأخذ في الحسبان كون الغاز الطبيعي احدى مصادر الطاقة، فلم تتم مقايسته حتى بالمنتجات البترولية التي تعد منافسة له.

وقد تمت مراجعة هذه الصيغة في اتفاق 1979[1] (لم تصادق عليه الحكومة الجزائرية) وقيس سعر الغاز بـ50٪ حول سعر زيت الوقود رقم 2 و 50٪ حول رقم 6. وكانت نفس هذه الصيغة سارية المفعول بين سوناطراك والشركة الأمريكية بانهدل، منذ العقد الأصلي في 1976، وقد تخلت البازو في نهاية 1980 عن عقد شرائها 10 مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المميع الجزائري[2].

وقد كانت هذه الصيغة في الواقع انعكاسا للعقود التي أجرتها الجزائر مع زبنائها الأوروبيين بين 1975 و 1977 والتي تربط بين تطور سعر الغاز وأسعار المنتجات البترولية المنافسة (زيت الوقود الثقيل، زيت الغاز).

ومقايسة كهذه هي لمصلحة المستهلك وعلى حساب المنتج لأنها تتعلق بمنتجات رخيصة يخضع سعرها لمشيئة البلد المستهلك، وخاصة اذا قورنت بتقييس سعر (سيف) للغاز الأندونيسي المصدر لليابان في العقد

---

(1) Khelif.A : "OPEP Comment sortir de la crise" Article précdent.CIT P: 19

(2) Mohamed Elhoucine.B: "Elements d'économie pétrolière" OP4 Alger 1981 P: 18

(3) PGA vol XV n°332 16 Juin 1983 P:26

المبرم بينهما عام 1976، ب 90% حول سعر الخام الأندونيسي ميناس و 10% [1]

الباقية تزداد ب 3% سنويا .

2) المقايسة وعقود الثمانينات

مع التعديلات الثانية لأسعار البترول في نهاية السبعينات (1979ـ1980)

و مع قبول بعض الدول ربط سعر الغاز الطبيعي بسعر خام البترول على أساس

التكافؤ الحراري ، أي الاقرار بالغاز الطبيعي كمصدر طاقوي بديل للبترول،

مثلما حدث ذلك من طرف اليابان مع أبو ظبي عام 1980 ، فان الجزائر طالبت

باعادة النظر في اتفاقيات سوناطراك السابقة مع زبنائها، و هكذا فقد أجريت

عقود جديدة مع شركة ديستريغاز البلجيكية سنة 1981 و مع شركة غاز فرنسا

عام 1982، ثم مع شركة سنام الايطالية ، و قد كان اتفاق سوناطراك ـ ديستريغاز

البلجيكية نمطي بالنسبة للاتفاقيات الأخرى فيما يخص الغاز الطبيعي المميع

الجزائري .

والسعر الجديد مقيس حول متوسط [2] 3 أشهر لأسعار (فوب) أو بيسب

الرسمية لـ 8 خامات بترولية ، 4 منها اختيرت من طرف بلجيكا ديستريغاز و هي :

العربي الخفيف السعودي (34°) ، خام الكويت (31°) ، كركوك العراقي (36°) ، الايراني

الخفيف (34°) ، و 4 منها اختيرت من طرف الجزائر و هي : صحراء الجزائر (44°) ،

زويتينة الليبي (41°) ، و براس ريفر النيجيري (41.5°) ، موربون أبو ظبي (39°) .

و قد أعيد الأخذ بهذه الصيغة في اتفاق سوناطراك ـ شركة غاز فرنسا

ومما يلاحظ على هذه الصيغة أنها ركزت على الخامات الخفيفة التي تكون

أسعارها في العادة أعلى من تلك الخاصة بالخامات الثقيلة .

أن مراجعة الأسعار أصبحت كل 3 أشهر بدلا من 6 أشهر أو سنة ، وبالتالي

(1) PGA vol XII n°267 1er Mai 1980 P:21
(2) PGA vol XV 1 er Avril 1983 P:13

يمكن لتطور أسعار الغاز أن لاتتخلف كثيرا عن تطور أسعار البترول الخام . كما أن مقايسة سعر الغاز الطبيعي حول سعر البترول الخام تتم على أساس التعادل الحراري معبر عنه بالوحدات الحرارية البريطانية BTU ولكن هذا التعادل غير قائم فيما يخص السعر القاعدي .

1) مدى جدوى مقايسة سعر الغاز الطبيعي حول البترول الخام

ان هذه المقايسة يمكن تبريرها من الناحية الاقتصادية ، لأن سعر البترول هو السعر القائد حاليا في مجال الطاقة بشكل عام ، ولكن يستدعي تحديد السعر القاعدي على أساس التعادل الحراري بين الغاز الطبيعي والبترول الخام أو مجموعة من الخامات ، وهو مالم يتم في كل اتفاقيات سوناطراك مع زبنائها ، حيث حدد مع ديستريغاز البلجيكية في 1/ 1/ 1981 بـ 4.8 دولار[1] لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ، في حين كان التعادل مع خام الأوبيب المتوسط 5.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية .

وعلى ذلك فتطبيق صيغة المقايسة السابقة ستؤدي الى تحسين معدلات تبادل الغاز الطبيعي بالمقارنة بالسعر القاعدي ، لأن كل زيادة في أسعار البترول الخام تسترجع بالكامل لصالح أسعار الغاز ولكن معبر عنهما على أساس التكافؤ الحراري ، ومعنى ذلك أن الفارق بالقيمة المطلقة بين أسعار البترول الخام وأسعار الغاز يزداد مادام سعر البترول يرتفع (كما وضحناه في الحالة الرابعة من صيغ المقايسة) ، أما اذا اتجهت أسعار البترول الخام نحو الانخفاض (كما يحصل حاليا) فان الفارق بالقيمة المطلقة يتدنى ولكن معدلات تبادل الغاز مع البترول الخام تتضاءل ، ويكون تراجعها أكبر بالمقارنة بالسلع والخدمات الأخرى ، ومن المؤكد أن تطبيق المقايسة الموافقة

(1) PGA vol XV n°331 OP.CIT P:26

لصيغة الحالة الأولى و المسماة تناسبية أفضل لأن معدلات تبادل الغاز مع البترول الخام هنا تظل ثابتة و الفرق بالقيمة المطلقة يكون أخف من الحالة المطبقة حاليا . و في كلتا الحالتين فان سعر الغاز يظل أقل من سعر البترول الخام المكافئ له حراريا مهما كان المنحى الذي يتخذه سعر البترول .(1)

و على ذلك فان شرط تحقيق التعادل بين سعر الغاز و سعر البترول الخام المكافئ له حراريا، هو ربط السعر القاعدي للغاز بسعر البترول الخام ، وفي حالة كهذه فمهما كان التغير في سعر البترول نحو الارتفاع أو الانخفاض ، فان معدلات التبادل بين البديلين الطاقويين تظل ثابتة ، الا أن الفارق بالقيمة المطلقة يزداد في حالة الإرتفاع و ينقص في حالة الإنخفاض .

لكن هل يمكن الوصول الى هذه الحالة ، بل هل يمكن للجزائر في الظروف الراهنة أن تحافظ على حصائلها من الغاز في مستوى مرض ؟ ان الانخفاض الكبير الذي سجلته أسعار البترول الخام الرسمية منذ 1983 ، والذي قيست حوله أسعار الغاز الطبيعي ، كما يبينها الجدول(32) قد أدت الى انخفاض في أسعار الغاز الجزائري المباع لغاز فرنسا من 1/ 1/ 1983 الى 1/ 7/ 1983 بما يتجاوز 5 سنت لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ، و هذا يؤثر سلبيا على حصائل صادراتها .(2)

يضاف الى ذلك أن المنتجين الآخرين المنافسين للغاز الجزائري ، يبيعون غازهم بأسعار أقل ، ففي السوق الأوروبية يقوم الاتحاد السوفياتي بتزويدها به بأسعار لاتحتوي أية مقايسة حول أسعار البترول الخام ، فبالاضافة الى تخفيضه

(1) و هي الصيغة التي اقترحت على الجزائر من قبل المستوردين انظر في ذلك :

(1) Khelif.A " les prix du gaz évolution et enjeu" Article précedent CIT P:30

(2) Le pétrole et le gaz arabes vol XV n°337 1 Avril 1983 P: 13

للسعر القاعدي فان أسعار مقايضته تعتمد على أسعار الزيت الثقيل والزيت (1) المنزلي بنسب متساوية ، أما في الولايات المتحدة فان أسعار الغازين الكندي والمكسيكي ظلت مجمدة لعدة أشهر (2) عند مستوى 4.94 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبمقارنته بالسعر الجزائري الذي ينبغي أن تضاف اليه تكاليف النقل البحري واعادة التغويز فان الغاز الجزائري يصبح ضعيف المنافسة ، ولعل هذا ما أدى بالشركة الأمريكية بانهدل وقبلها ألبازو بتعليق استيراد هما له

الجدول (32) : الأسعار الرسمية للبترول الخام

الكثافة ( )		مارس 1981	مارس 1983	جوان 1985	جوان 1985
العربي الخفيف السعودي	34	32	29	28	28
خام الكويت	31	35.5	27.3	27.3	27.1
الخفيف الايراني	34	37	34.2 (أ)	31.2 (ب)	ـ
مربان أبو ظبي	39	36.56	29.56	28.15	28.15
كركوك العراقي	36	36.18	29.18	28.18	28.18
صحراء الجزائر	44	40	30.5	29.5	29.5
زويتينة الليبي	41	41	35.4		
براس ريفر النيجيري	41.5	40.02	35.62		

(أ) عام 1982 (ب) عام 1983

Sources: - PGA vol XVII n°396 16 Septembre 1985 P:23
- PGA vol XV n°333 1er Février 1983 PP: 12 et 13

فالجزائر اذن ستجد صعوبة كبيرة في المفاوضات القادمة مع زبنائها الأوروبيين حول الأسعار ، فبالاضافة الى مطالبهم المتكررة بتخفيض الكميات المتفق عليها في البداية ، فهم يسعون الى الحصول على تخفيضات في الأسعار.

وعلى ذلك يبدو لنا أنه حتى يمكن الدفاع عن المقايضة ، ينبغي التنسيق

(1) PGA vol XVII n°390 16 Juin 1985 P:6

(2) PGA vol Xv n°338 16 Avril 1983 P:30

مع المنتجين الآخرين من جهة ، و لكن ذلك لايكفي وحده للدفاع عن أسعار جزئية للمنتجين ، اذ ينبغي الدفاع عن السعر القائد أي عن سعر البترول الخام ، أو البحث عن مؤشر آخر ترتبط به أسعار الغاز كالسلع التجهيزية التي يصدرها البلد المستهلك أو التي يستوردها البلد المنتج ، اذا استمرت أسعار البترول في التدهور ، و طبيعي أن استقرار أو عدم استقرار أسعار الغاز يتوقف على سعر المنتج الذي ربطت به ، و عليه فان متحصلات صادرات الغاز سترتبط جزئيا بذلك و جزئيا بالكميات المصدرة .

الخاتمة

الشروط النظرية التي يستوجبها نظام متكافئ للأسعار

لقد رأينا سابقا أن أسعار المنتجات القاعدية تعرف تقلبا مستمرا في الأمد القصير ، وتتآكل معدلات تبادلها في الأمد الطويل ، وأن الآليات التي تهدف الى تثبيت الأسعار الإسمية أو تثبيت الحصائل الاسمية تظل قاصرة في تحقيق الأهداف المرجوة ولا تصل الى صلب المشكلة اذا استعملت وحدها ، ولذا فان اللجوء الى المقايسة بشقيها المباشر وغير المباشر أمر لابد منه ، وقد لمسنا بأن تطبيق المقايسة المباشرة يستلزم تحكم في عرض منتجاتها في السوق الدولي ، ولكن ذلك غير ممكن عمليا مالم تتمكن من مراقبة الانتاج .

الفقرة الأولى : تأميم الثروات الطبيعية

ان تأميم الثروات الطبيعية التي هي بحوزة الشركات المتعددة الجنسية ضرورية ،ذلك أن تخصيص الانتاج السوق والتحكم في وتيرته تخفيضا وتعلية يواجه بمشاريع مضادة للشركات المتعددة الجنسية المهيمنة على مصادر الثروات الطبيعية الكائنة بالبلدان النامية .

فالتأميم اذن هو الذي يعطي معنى حقيقيا لمقايسة أسعار المنتجات حيث ينعكس تحسن معدلات التبادل في زيادة للريع الذي تحصل عليه البلدان المنتجة ، بدلا من توجه جزء هام من هذه الزيادة لصالح الشركات المتعددة الجنسية التي تقوم بتصدير منتجاتها القاعدية ،فهذا الريع سيؤول مع التأميم الى البلدان المنتجة ، كما أن عملية التأميم ستنقل تلك المبالغ الضخمة التي كانت تقتطع بواسطة التجارة الداخلية ما بين الشركة الأم وفروعها أو بالتلاعب

بأسعار التحويل أو بتضميناتالأرباح في بنود غير خاضعة للضريبة ، ستنتقل من أيدي الشركات المتعددة الجنسية الى أيدي البلدان المنتجة .

ومن النتائج الايجابية للتأميم أيضاء الابقاء على الارباح واعادة استثمارها داخليا بدلا من توطينها في البلد الأصلي للشركة ، كما أنه يسمح باعادة ترتيب الاقتصاد الوطني و تكامله و توجيه المنتجات القاعدية لخدمة بقية الفروع الاقتصادية و تسريع الاستهلاك الداخلي ، بدلا من تركها فرعا معزولا وغريبا و موجها كليا نحو الخارج ، و هذا بدوره يساهم في التحكم في عرض المنتجات القاعدية و يقلص من الكمية المعروضة في السوق الدولي ، يضاف الى ذلك أنه يزيد من القدرة التفاوضية للبلدان المنتجة عندما يتعلق الأمر بالأسعار المتفاوض عليها ، فيصحح موازين القوى في السوق بما يتناسب و الحجم الحقيقي لكل طرف .

الفقرة الثانية : حيازة الدورة الكاملة للمنتج

ان تأميم الانتاج شيء ضروري و هام لمقايسة أسعار المنتجات القاعدية ولكنه لايكفي وحده ، حتى يمكن للمنتجين تطبيق المقايسة دون أن يؤدي ذلك الى تقليص مبيعاتهم أو اضعاف القدرة التنافسية لمنتجاتهم .

كما أن التوقف عند تأميم الانتاج لايسمح لهم باسترجاع بقية مكونات سعر الاستهلاك وما ينجر عنه من بقية الريوع ، فعمليات الشحن و التأمين والتوزيع و كذا عمليات التحويل الأولى ، تؤخذ تكاليفها بعين الاعتبار لتدمج في سعر الاستهلاك بشكل أكثر من تناسبي .

و قد رأينا عند تحليل المقايسة المباشرة لأسعار المنتجات القاعدية ، أن امكانية تسريع التضخم العالمي يتوقف على الموقف الذي تتخذه البلدان

الصناعية فيما يتعلق بأسعار سلعها المصنوعة ،أي الأثر الذي يتركه ارتفاع أسعار المنتجات القاعدية على أسعار المنتجات المصنعة ، الا أن هذا الأثر يتوقف في الحقيقة على سعر استهلاك أو استعمال المنتج القاعدي و ليس على سعر (فوب) ،أي على كل الأجزاء التي يتحلل اليها هذا السعر ، والتي تشكل تلك المنسوبة منها الى النقل البحري و التأمين و التخزين و التوزيع جزءا لا يستهان به .

و هذا يعني أن تحميل المستهلك بهذه المبالغ الاضافية سيقلص من القدرة التنافسية للمنتج و بالتالي فان الطلب عليه سينمو ببطء اذا كان المنتج القاعدي استراتيجي ،و سيقل اذا لم يكن كذلك أو كانت له منتجات بديلة منشؤها في الدول الصناعية سواء أكانت طبيعية أو اصطناعية .

و على ذلك فان تحكم البلدان النامية في أثر هذه المبالغ ((التكاليف)) على أسعار الاستهلاك ،أي الحد من تزايدها سيمنحها قوة أكبر في رفع سعر صادراتها (فوب) ، أي يكفل لها المرونة الكافية لمقايسة أسعارها عند مستويات مجزية دون أن يؤدي ذلك الى تسريع التضخم ، و دون أن تفقد أسواقها ، كما أنه يرفع من حصائل صادراتها و بالتالي تحسين موازينها التجارية و لعل أفضل و سيلة لتحقيق هذا التحكم هو دخول مجال النقل البحري والتأمين وايجاد شبكات خاصة لتوزيع المنتجات القاعدية في الأسواق الدولية .

و مع أن ذلك قد يكون باهظ التكاليف و يشكل عبئا اضافيا على اقتصاديات الدول التي تفتقر للسيولة في الأمدين القصير والمتوسط ، الا أنه في المقابل يعتبر استثمار مربح وذو نتائج ايجابية في الأمد الطويل ،و بالفعل فهناك الكثير من البلدان النامية بدأت تنحو هذا المنحى خاصة فيما

يتعلق بالنقل (الجزائر مثلا في مجال الغاز الطبيعي)، كما أصبحت تقوم بإجراء التحويل الأولي ببلدانها بالنسبة لكثير من المنتجات القاعدية (تكرير البترول، معالجة البزور الزيتية، معالجة النحاس ...).

وهذه المعطية أي الحيازة الكاملة لدورة المنتج تسمح للبلدان النامية بتحقيق تكامل شاقولي، أي متابعة المنتج من نقطة استخراجه أو جنيه، وحتى يصبح جاهزا للاستخدام أو للاستهلاك، ومع أنها ليست سهلة، إلا أنها تمهد الطريق نحو تصنيع فعلي وتحكم أكثر في الاقتصاد الوطني وفي التكنولوجيا المستخدمة.

الفقرة الثالثة : تكتل المنتجين

ان عملية تأميم الانتاج ستؤدي الى سيطرة كل بلد على المعروض من انتاجه ولكن عدم وجود تنسيق كلي بين المنتجين لمنتج قاعدي واحد سيؤدي لامحالة الى حدوث اضطراب في السوق، اذ قد يغري ارتفاع الأسعار بعض الدول على زيادة معروضها مما سيحدث خللا بين العرض والطلب وبالتالي التأثير سلبا على المقايسة التي تتطلب السيطرة على العرض، وذلك لا يتم الا من خلال تحصيص الكميات الخاصة بكل بلد والموجهة للتصدير، وهذا نفسه يتطلب تشكيل اتحادات المنتجين على غرار منظمة أوبيب، هذه الاتحادات يمكنها التدخل مباشرة في السوق عن طريق المخزونات المعدلة عندما يتخلف أحد أو مجموعة من المنتجين عن الانضمام الى الاتحاد.

واذا كان كل بلد سيسعى الى تحقيق تكامل شاقولي من خلال اتمام حيازة الدورة الكاملة للمنتج فانه ينبغي أن يتم التنسيق بين مختلف اتحادات المنتجين، واحداث تعاون اقتصادي وتجاري بينها، أي تحقيق تكاملا تجهوية واقليمية لأن ذلك سيفتح أمام كل بلد أسواقا جديدة ويقلل تبعيتها للأسواق

الدوليـة التي تهيـمـن عـليها الدول الصنـاعيـة وشـركـاتهـا المتعددة الجنسية ، وتشكيل هـذه الاتحـادات ممـكـن كلما كـانت صـادرات منـتـج مـا مـركـزة بيـن أيـدي عـدد محدود مـن البلـدان النـاميـة ، وتـزداد فعـاليـته كـلما قـل هـذا الـعـدد وهـو ممـكـن ، كما هـو واضح فـي الجـدول(٦١) ، بـالنسبة لزيـت النخـيل ولـب النـارجيـل والكـاكـاو والبـن والسـيزال والبـقـنـب والمطـاط والقصـدير والنحـاس المكـرر والشـاي .

المراجع

المراجع باللغة العربية

1 ـ حسين مصطفى نجم الدين : اختلاف الأثمان والتكامل الاقتصادي مع اشارة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي ، دكتوراه جامعة عين شمس القاهرة 1979 .

2 ـ رؤول بروبيش : نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية ، ترجمة جرجس عبده مرزوق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة 1966

3 ـ الأونكتاد الخامس : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وثيقة (TD/244/supp.1) ، مانيلا مايو 1979 .

4 ـ الأونكتاد الرابع : الحفاظ على القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية تقرير عن أمانة الأونكتاد ، الوثيقة (TD/184/supp.2) نيويورك 1977 .

5 ـ الأونكتاد : تنفيذ نظام الأفضليات المعمم وآثاره ، دراسات مختارة مقدمة الى اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات في دورتها التاسعة جنيف 27 مايو ـ 4 يونيو 1980 .

6 ـ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1980 .

7 ـ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1981 .

8 ـ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1982 .

9 ـ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن 1983 .

10 ـ سمير أمين : التطور اللامتكافئ ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون سلسلة السياسة والمجتمع ، دار الطليعة ، بيروت 1974 .

11 ـ سمير أمين : التبادل غير المتكافئ وقانون القيمة ، ترجمة عادل المهدي ، دار الحقيقة ، بيروت 1974 .

12 ـ عصام عزيز شريف : مقدمة في القياس الاقتصادي ، طبعة ثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 .

13ـ عبد المنعم الزنابيلي : سياسة المنتجات الأساسية والطاقة في هيئة الأمم المتحدة ((الدورة الاستثنائية السادسة)) منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1975 .

14ـ عيسى العيوطي : مشاكل المواد الأولية في التجارة الدولية وآثارها على اقتصاديات بعض الدول العربية دراسة مقارنة لبعض السلع ، اطروحة ماجستير 1977 جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

15ـ عزالدين صالحاني : صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ، الطبعة الأولى ، معهد الانماء العربي ، بيروت 1983 .

16ـ عبد الرحمان الحبيب : مشكلة تثبيت أثمان المواد الأولية ، بحث مقدم الى ندوة (النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي) الكويت 27ـ29 مارس 1976 .

17ـ فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة بيروت 1981 .

18ـ فتح الله ولعلو : الاقتصاد السياسي ، توزيع المداخيل والنقود والائتمان الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، بيروت 1981 .

19ـ فؤاد مصطفى محمود : التصدير والإستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة 1978 .

20ـ محمد السيد سعيد : الشركات المتعددة الجنسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978 .

21ـ النفط والعالم : العدد 28 ، تشرين الأول 1975 .

22ـ اليونيدو : الشركات عبر الوطنية وتصنيع البلدان النامية ، ديسمبر 1979 ، وثيقة رقم (14/ 4/ . ID /conf) .

I - Ouvrages et Thèses

1 - J.M Albertini: Les mécanismes du sous développement, 15ème édition revue, les éditions ouvrières Paris 1969.

2 - J.M Albertini: Comprendre l'économie mondiale, Edition du seuil Paris 1980.

3 - J.P Angelier : La rente pétrolière, CNRS, Paris 1976.

4 - A.Benachenhou: Le tiers monde en jeu, CREA, Alger 1981.

5 - M.E Benissad : Eléments d'économie pétrolière, OPU, Alger 1981.

6 - M.E Benissad : Economie internationale, OPU, Alger 1983.

7 - T. Ben Marzouka : Indexation des prix des matière premières et relations internationales, thèse 3ème cycle Paris 1, 1983.

8 - M. Bourier-Ajam : Matières premières et coopération internationale, L.G.D.J, Paris 1976.

9 - F. Bidault : Rente minière échange international et accumulation, thèse de 3ème cycle, Université de Paris I Pantheon Sorbonne 1979.

10- M.Byé et G.D de bernis : Relations économiques internationales 4ème édition, Dalloz Paris 1977.

11- BIRD : Tendances du commerce et des produits de base, Polycopié 1974.

12- CNUCED : Rapport du secrétariat de la CNUCED, (TD/228) Nations Unis 1980.

13- CNUCED : Manuel de statistiques du commerce et du développement, New York 1983.

14- CNUCED: Manuel de statistiques du commerce et du développement, New York 1984.

15- M.Claude Jacmart : Le commerce mondial des produits de base, la documentation française, Paris 1980.

16- E.H Chamberlin : La théorie de la concurence monopolistique, PUF, Paris 1953.

17- David.L MC Nicol : Accords internationaux sur les produits de base et stabilisation des prix, Tendances actuelles, Paris 1978.

18- A. Emmanuel : L'échange inégal, Françoais maspéro Paris 1978.

19- B.Guillochon : Théorie de l'échange international, PUF, Paris 1976 .

20- G.Haberler : Les termes de l'échange et le développement économique, Paris, IDE, BIRD 1963.

21- C.P Kindleberger : Economie internationale, Economica Paris 1981

22- D.C Lambert : Les économies du tiers monde, Armond Colin Paris 19

23- W.A Lewis : L'ordre économique international, Economica, Paris 198

24- M.Lelart : Les opérations du fonds monétaire international Economica, Paris 1981.

25- GATT : Le commerce en 1981/1982, Genéve.

26- K.Marx : Le capital, critique de l'économie politique livre III, Tome 3, Edition Sociales, Paris 1960.

27- A.Marschall : Principes d'économie plitique, livres III et V publications gramma, Paris 1971.

28- C.Mouton et P.Chalmin ;Matières Premières et échanges internationaux, Economica, Paris 1980.

29- Nations Unies : Bulletin mensuel des statistiques vol XXXVI New York Avril 1982.

30- Nations Unies : Bulletin mensuel des statistiques New York 1er Janvier 1986

31- P.Ordenneau : La bataille mondiale des matières premières les éditions ouvrières, Paris 1979.

32- O.C.D.E : La formation des prix et la performance des systèmes Agro- Alimentaires Paris 1982.

33- S.Plsschaert : Les prix de transfert et les entreprises multinanationales, PUF, CEEIM, Paris 1979.

34- M.Pierre Roy : La CEE et le tiers monde, les conventions de Lomé, La documentation française, n°4795, Paris 1985.

35- D.Philippe et G.Christophe : La stabilistation des prix des matières premières un dialogue manqué, Economica, Paris 1983.

36- C.Philippe : Les marchés mondiaux des matières premières, que sais je? PUF, Paris 1980

37- C.Philippe : Négociants et chargeurs La saga du négoce international des matières premières, Economica, Paris 1983.

38- D.Ricardò : des principes de l'économie politique et de l'impôt, Flamarion, Paris 1977.

39- A.Richard : Les marchés des produits de base emergence d'un nouvel ordre économique international, thèse pour le Doctorat d'Etat en Science Economique, Université de Grenoble 1976.

40- A.Samuclson : Economie monétaire internationale, 3ème édition Dalloz Paris 1982.

41- C.Serge : Formation et évolution des cours des métaux, Economica Paris 1980.

II - REVUES ET ARTICLES SPECIALISES

1 - Le pétrole et le gaz arabes, plusieurs numéros

2 - Problèmes économiques, plusieurs numéros

3 - L'économiste du tiers monde, plusieurs numéros

4 - Mohamed Berchi : Stabilisation des recettes d'exportation et taux de change, in : revue tiers monde tome XX n° 80 Octobre - Décembre 1979

5 - J. Touscoz : La coopération internationale et les matières premières exportées par les pays du tiers monde in : revue tiersmonde, Avril - Juin 1976

6 - M. Dumas : qu'est le nouvel ordre économique international in : revue tiers monde, Tome XVII n° 66, Avril - Juin 1976

7 - Revue Afrique contemporaine n° 106 Novembre - Décembre 1979 la documentation française

8 - Khelif A. : OPEP comment sortir de la crise, in : Actualité n° 1051 du 5 au 11 Décembre 1985

9 - Khelif A. : Les prix du gaz évolution et enjeu, in : Révolution Africaine, n° 1077 du 12 au 18 Octobre 1984

10 - Khelif A. : Tendances du marché et du prix internationaux du gaz naturel in : Cahiers de l'Institut des Sciences économiques - Université d'Alger n° 9

11 - Eric Arnoult : Matières premières élément pour un nouveau programme integré, in : monde en développement n° 41/42 Tome 11, 1983

12 - François Minin : Les accords internationaux sur le café et le cacao in : Commerce international et matières premières Economica, Paris 1981

13 - Philippe Chalmin : Les accords internationaux sur le sucre depuis 1945, in : Commerce international et matières premières Economica, Paris 1981

14 - L. Goreux : Le recours au financement compensatoire in : Finances et développement Septembre 1977/volume 14, n° 3

15 - Jacques Warin : Les négociations internationales in : Les marchés internationaux des matières premières, Economica, Paris 1982

16 - Patrick G. et Marielle D : Les politiques internationales de produits primaires face à l'inflation : stabilisation ou compensation avec ou sans indexation in : Prix relatifs des produits primaires et développement, Editions du CNRS Paris 1982.

الفهرس